الجمهورية العربية المتحدة

الإقليم السوري

وزارة التخطيط

مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

للسنوات الخمس

١٩٦٠/١٩٦١ - ١٩٦٤/١٩٦٥

تموز ١٩٦٠

BOBST LIBRARY
3 1142 02840 8824

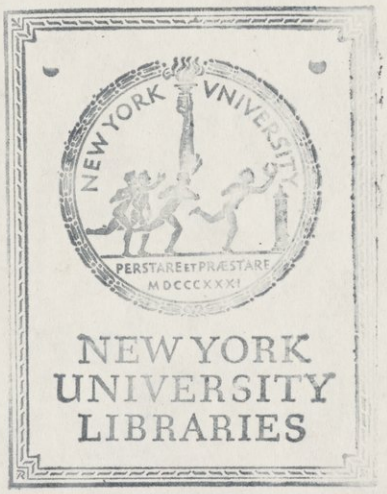

GENERAL UNIVERSITY
LIBRARY

Syria. Wizārat al-Takhṭīṭ

الجمهورية العربية المتحدة
الإقليم السوري
وزارة التخطيط

Mashrū' khiṭṭat al-tanmiyah

مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

للسنوات الخمس

١٩٦١/١٩٦٠ ١٩٦٥/١٩٦٤

حزيران ١٩٦٠

NEW YORK UNIVERSITY LIBRARIES
NEAR EAST LIBRARY

DEC 1 0 1969

N.Y.U.LIBRS.NEAR EAST NEW O.

Perma Bind

SYRIA.WIZARAT AL-TAKhTIT

MASHRU KHITTAT AL-TANMIYAH

HC
497
.S8
.S86
c.1

Syria. Wizārat al-Takhṭīṭ

الجمهورية العربية المتحدة
الإقليم السوري
وزارة التخطيط

Mashrū' khiṭṭat al-tanmiyah

مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

للسنوات الخمس

١٩٦١/١٩٦٠ ١٩٦٥/١٩٦٤

حزيران ١٩٦٠

NEW YORK UNIVERSITY LIBRARIES
NEAR EAST LIBRARY

Near East
HC
497
.S8
.S86
c.1

المطبعة الجديدة دمشق ١٩٦٠

فهرس

الموضوع	صفحة
الخطوط الاساسية للتنمية :	٥
برنامج الاستثمار في السنوات الخمس المقبلة	٩
الدخل وأهداف الانتاج	١٨
العمالة	٢٥
التمويل	٢٨
الموارد من النقد الاجنبي	٣٢
الزراعـــة :	٤١
التنمية الزراعية	٤٣
الري	٤٩
القمح والشعير	٥٣
القطـن	٦٨
الشوندر السكري	٧٩
البستنـة	٨٣
الثروة الحراجية	٩١
الارشاد الزراعي	٩٨
وقاية المزروعات	٩٩
الثروة الحيوانية	١٠٥
محطات التجارب والمختبرات	١٢٠
التعليم الزراعي	١٢٤
الصناعة والتعدين والبترول والكهرباء :	١٢٧
الاستثمارات والانتاج والدخل والعمالة	١٢٩
المشروعات الصناعية	١٣٦
النقل والمواصلات :	١٥١
الاهداف والاستثمارات والدخل	١٥٣
مشروعات النقل والمواصلات	١٥٧
التربيـة والتعليم :	١٧١
مشروعات مراحل التعليم المختلفة	١٧٤
مشروعات المباني لمؤسسة أبنية التعليم	١٨٣
مشروعات معاهد التعليم العالي والجامعات والبعثات	١٨٥

المرافق العامة والاسكان والخدمات : ١٨٧
الخدمات الصحية ١٩٠
خدمات المرافق العامة ١٩٢
الاسكان ١٩٣
الخدمات الاجتماعية ١٩٤

فهرس الجداول

	صفحة
١ ـ البرنامج الاستثماري في السنوات الخمس المقبلة	١٢
٢ ـ التوزيع السنوي للاستثمارات في أهم المشروعات	١٤
٣ ـ التطور التقديري للسكان والدخل واستعمالاته بين الادخار والاستهلاك	٢٠
٤ ـ صافي الدخل القومي في سنة الاساس والسنة الخامسة	٢١
٥ ـ الاستهلاك الخاص في سنة الاساس والسنة الخامسة	٢٢
٦ ـ الاهداف الانتاجية لأهم السلع والخدمات في السنة الخامسة	٢٣
٧ ـ تقدير عدد السكان والقوة العاملة في سنة ٦٢/٦١ والسنة الخامسة	٢٥
٨ ـ مصادر التمويل المتاحة للقطاع العام	٢٨
٩ ـ تقدير الموارد من النقد الاجنبي في السنوات الخمس	٣٣
١٠ ـ الصادرات في السنوات الخمس	٣٤
١١ ـ تقدير الفائض المتاح للتصدير لأهم السلع في السنة الخامسة	٣٦
١٢ ـ استعمالات الموارد من النقد الاجنبي في السنوات الخمس المقبلة	٣٩
١٣ ـ حاجات الاستثمارات من القطع الاجنبي في السنوات الخمس المقبلة	٤٠

الخطوط الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

الخطة الخمسية الاولى

١٩٦٠/٦١ – ١٩٦٤/٦٥

غاية كل مجتمع سياسي ان يحقق مستوى لائقا لافراده ، وذلك بتعبئة مختلف ثرواته وطاقاته ، وتوجيهها نحو زيادة انتاج السلع والخدمات ، التي ترفع من مستوى الافراد المعاشي .

واذا كانت زيادة الدخل الفردي ، تتوقف على زيادة الانتاج القومي، فان هذا الانتاج يتأثر بعوامل عديدة ، أهمها الايدي العاملة ورأس المال المعد للانتاج والثروة الطبيعية والشروط الاجتماعية والفنية التي تلائم المجتمع . يضاف الى ذلك أحيانا عوامل خاصة ، كتقلبات الاحوال الجوية في بلد كالاقليم السوري . ومن البديهي انه لايمكن لاي اقتصاد، ان يتدرج في النمو والارتقاء ما لم تنم وترتق احجام هذه العوامل ومستوياتها .

ان قيمة هذه العناصر الاقتصادية في وقت من الاوقات ، هي حصيلة نموها على مر السنين فرأس المال الانتاجي مثلا في سنة من السنوات ، هو ما تراكم من مدخرات المجتمع التي اقتطعت في الماضي من الدخل القومي لاستثمارها في تقوية الطاقة الانتاجية .

والغرض الاساسي للخطة الانمائية في الجمهورية العربية المتحدة ، هو البدء بعملية التنمية ، التي من شأنها ان ترفع مستوى المعيشة ، وتفتح امام السكان آفاقا جديدة من الفرص لحياة أسعد وأرغد .

ولكي يستمر برنامج التنمية في تقدم مضطرد ، لامناص من اعادة النظر في الاسس والعلاقات الاجتماعية ، بغية السعي نحو اقامة نظام اقتصادي اجتماعي أفضل . وينبغي ان نضع نصب اعيننا دائما قيام تعاون وثيق بين أسس التخطيط الفنية وآثارها الاجتماعية . وبينما تتطلب الحاجة تركيز الجهود في المسائل العاجلة فان التخطيط يقتضي من المجتمع ان ينظر الى التقدم الاجتماعي نظرة أبعد باعتباره وحدة واحدة على أن يكون السير في التنفيذ وفقا للخطة المرسومة المحدد لتنفيذها أجل معين .

وبالرغم من التقدم الملحوظ في الوعي التخطيطي في الجمهورية العربية المتحدة باقليميها ، فيما يتعلق بهذه الموضوعات بوجه عام ، فان معالجة المشاكل الاقتصادية والتغييرات الاجتماعية تتطلب خطوة جديدة في رسم المشروعات وطريقة تنفيذها • فالتخطيط يتطلب تحديدا واضحا للموضوعات التي ترسم لها الخطط والمشروعات ، كما يتطلب انشاء ادارة او قيادة تعمل على تحقيق الاهداف المرسومة • والتخطيط محاولة ضرورية لايجاد الحلول التي توفق بين المشاكل وتنسق بين الوسائل والاهداف وهو في ذلك يختلف عن الطرق الارتجالية • ومع ذلك فان السياسة العملية لا يمكن تنفيذها طبقا لمجرد نظريات موضوعة بل لابد من ان تجتاز اختبارات حكومية وقومية خاصة • وبالرغم من تقدم العلوم الاقتصادية والاجتماعية تقدما ملحوظا في عشرات السنين الاخيرة، فان معلوماتنا عن المؤثرات الاجتماعية والدوافع البشرية لاتزال محدودة فلا يمكننا دائما ان نؤكد ان اسبابا معينة يترتب عليها نتائج معينة ثابتة ، كما لايمكن التنبؤ مقدما باستجابات الافراد او مجموعات من الافراد للدوافع المختلفة •

ان الفقر وعدم تكافؤ الفرص والدخول والثروات ، كلها امور تدعو لاجراء تغيير اقتصادي واجتماعي في الظروف الحاضرة • فلا يمكن التخلص من الفقر بمجرد اعادة توزيع الثروات الموجودة حاليا كما لا يمكن لبرنامج يهدف لرفع مستوى الانتاج ان يزيل الفروق الموجودة بل لا بد من اتباع الطريقتين معا حتى يمكن تهيئة الجو الصالح للتقدم بجهود موفقة نحو التنمية وعلى ذلك تكون المشكلة ليست في مجرد بعث النشاط الاقتصادي في حدود الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الموجود حاليا بل يجب اعادة تشكيل هذا الهيكل حتى نمكنه من الاستجابة بنجاح للدوافع الاساسية التي تتمثل في المطالبة بحق العمل والحق في دخل مناسب وحق التعليم وحق التأمين ضد الشيخوخة والمرض والعجز ، وذلك بالتحكم في الموارد المادية للدولة وتوزيعها توزيعا يحقق المصلحة

العامة بحيث لاينتج عن تنفيذ السياسة الاقتصادية تركيز الثروات والقوى الاقتصادية في ايدي القلة . وهذا ما يجب على خطة الانماء تحقيقه .

والخطة القومية يجب ان تكون تعبيرا عن رغبة اساسية مشتركة موحدة بين افراد المجتمع ، اذ ان هذا الاجماع هو القوة الدافعة للخطة والى جانب هذه الوحدة في الاهداف فان تحقيقها يتطلب عناية حكومية فائقة ، ولتحقيق ذلك يتعين على كل الهيئات الادارية والاقليمية والمحلية ان تعمل معا في اطار منسق يبدأ من القرية فصاعدا ، ويجب ان تنسق جميع الجهود التي تقوم بها المؤسسات الخاصة بالتنمية في جميع البلاد ـ سواء كانت حكومية او غير حكومية ـ حتى تتفق والخطة المرسومة ، وحتى يمكن توليد نشاط فعال مستمر في الاقتصاد القومي ، يمهد السبيل الى رفع اقتصاد الجمهورية العربية المتحدة باقليميها الى مستويات أعلى من المعيشة والقيم الاخلاقية والثقافية ويعمل على التقليل الى ادنى حد من الهزات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد من حين لآخر .

ومضاعفة الدخل القومي أو تحسين مستوى المعيشة ليس هدفا في حد ذاته ، ولكنه وسيلة وشرط أساسي لتحقيق المجتمع الديمقراطي التعاوني الاشتراكي وأداة لرفع القيم العليا الاخلاقية والثقافية والفكرية وسبيل لتحقيق أنواع من الخدمات المتصلة بهذه القيم . فالتنمية الاقتصادية الغرض منها زيادة طاقة المجتمع الانتاجية على نحو يؤدي الى توفير البيئة الصالحة لنمو هذه القيم العليا وافساح المجال لكل فرد للتعبير عن هذه القيم وممارسة مواهبه في تنمية هذه القيم .

ويترتب على هذا بطبيعة الحال ان اهداف التنمية الاقتصادية في حد ذاتها يجب ان تكون منذ البداية مشتقة من الاهداف الاجتماعية ، وهي خلق مجتمع ديمقراطي تعاوني اشتراكي .

برنامج للاستثمار في السنوات الخمس المقبلة

حدد السيد رئيس الجمهورية هدف التنمية الاقتصادية في كل من اقليمي الجمهورية العربية المتحدة بمضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات ومعنى هذا ان الدخل القومي في الاقليم السوري الذي يبلغ وسطيا نحوا من ٢٤٠٠ مليون ليرة سورية يجب ان يرتفع الى ٤٨٠٠ مليون ليرة في السنة العاشرة .

وهذا يقتضي ان يكون معدل تنمية الدخل القومي ٧,٢٪ سنويا . ويترتب على هذا ايضا ان يزيد دخل الفرد بمعدل ٤,٧٪ سنويا في خلال السنوات العشر .

ومن أهم الشروط التي يجب التزامها في اقامة معدل التنمية هو :

- ان تتم التنمية دون حدوث آثار تضخمية أو انكماشية ضارة بالاقتصاد القومي في مجموعه .
- ان تحقق الخطة تنمية مستقرة تقل فيها الهزات الاقتصادية الى أدنى حد ممكن فنجنب بذلك الاقتصاد السوري تقلباته الواسعة في الانتاج والدخل التي تغلب عليه بسبب العوامل الطبيعية وتموجات الاسعار العالمية .
- ان تحقق الخطة سياسة الدولة في تحقيق المجتمع الديمقراطي التعاوني الاشتراكي بتحسين توزيع الدخل بين المواطنين .

ومن الواضح ان الاقتصاد السوري قد اجتاز مرحلة كبيرة من التوسع في السنوات الماضية ، وكان السبب الرئيسي في ذلك ، كما هو معروف ماتراكم من ثروات أثناء الحرب الماضية وارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية في الحرب الكورية وتعاقب السنوات السمان فاجتمع لدى

الافراد مدخرات وفيرة استخدموهـا في استصلاح الاراضي وانشاء الصناعات وشراء وسائط النقل وبناء المساكن وغير ذلك مما أدى الى زيادة الدخل القومي زيادة محسوسة في برهة وجيزة .

غير ان امكانيات الافراد في التوسع الافقي قد شارفت على نهايتها . كما ان مشاريع الري القائمة سببت نضوب المياه الجوفيـة في بعض المناطق ، واخيرا وصلت بعض الصناعات الى الحجم الذي يتعادل مـع الاستهلاك المحلي على أساس قدرة الافراد الشرائية التي يتمتعون بها في الوقت الحاضر .

وهكذا يبدو ان قفزة التوسع الاقتصادي في السنوات الماضيـة قاربت حدها الاعلى بحيث أصبح من المحتم اتخاذ التدابير الايجابية في سبيل زيادة عوامل الانتاج (القوى البشرية ، الارض ، المياه ، ...) وتركيب طاقات انتاجية جديدة في الري والزراعة والصناعة والنقل وغير ذلك مما يفضي الى زيادة الانتاج من ناحية وتنمية القدرة الشرائيـة والطلب من ناحية اخرى والا فان الاقتصاد السوري يهدد بالركود او التوقف عند المستوى الذي بلغه .

مما سبق يتبين ان استراتيجية الخطة يجب أن ترمي الى تحقيق معدل التنمية الذي حدده السيد الرئيس وهذا جهد ليس باليسير يتعين على القطاع العام والخاص تحقيقه في جو من الثقة والاطمئنان في الاقتصاد السوري بحيث يتيح للمدخرين والمستثمرين زيادة مدخراتهم والمساهمة بها في الاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية .

ولتحقيق معدل من التنمية ينمو بالتدريج حتى يصل الى مضاعفـة الدخل القومي في عشر سنوات أمكن تقدير حجم الاستثمار اللازم في خمس السنوات المقبلة أي خلال الخطة الخمسية الاولى (١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٦٥/٦٤) بمعدل ٢ ٧٢٠ مليون ليرة .

وعلى أساس دراسات متصلة أمكن تحري أفضل الطرق لاستخدام

هذه الموارد على نحو يحقق أقصى كفاية انتاجية لها ويعمل على رفع الطاقة الانتاجية والادخارية للاقتصاد السوري بحيث يساعد ذلك على تنفيذ البرنامج الخمسي المقبل ومجابهة الاعباء والمشاكل التي سوف تقوم عند تنفيذه .

وفي الجدول رقم (١) ملخص لبرنامج الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة موزعة بين القطاعين العام والخاص .

يلي ذلك الجدول رقم (٢) ويشمل التوزيع السنوي للاستثمارات في أهم المشروعات موزعة بين النقد الاجنبي والمحلي .

جدول رقم (١)

البرنامج الاستثماري في السنوات الخمس المقبلة

(٩٦٠/٩٦١ - ٩٦٤/٩٦٥)

بملايين الليرات

القطاعات الاقتصادية	الاستثمارات			
	في القطاع العام	في القطاع الخاص	المجموع	النسبة المئوية ٪
(١) الري واستصلاح الاراضي :	٧٨٠	٥٠	٨٣٠	٣٠ر٥
١ - الري	٦٤٠			
٢ - استصلاح الاراضي	١٤٠			
(٢) الزراعة :	٩٥	١٧٥	٢٧٠	٩ر٩
١ - اكثار البذار	٢ر٥			
٢ - الارشاد الزراعي ووقاية المزروعات	٥ر٤			
٣ - البستنة والحراج	١٠ر٣			
٤ - تربية الحيوانات	١٨ر٣			
٥ - المختبرات والابحاث والتعليم والتدريب الزراعي	١٢ر٨			
٦ - الصوامع ومراكز تصنيف البذار	٤٥ر٧			
(٣) الصناعة والكهرباء والتعدين والبترول :			٥٠٩	١٨ر٧
١ - الكهرباء			٦٣	
٢ - التعدين والبترول			٢٤١	
٣ - السماد الآزوتي			٩٠	
٤ - الدخان			١٠	
٥ - اخرى			١٠٥	
(٤) النقل والمواصلات :	٣٨٧	١٥٠	٥٣٧	١٩ر٧
١ - الطرق	٦٠			
٢ - الجسور	١٤			

تابع جـدول رقم (١)

القطاعات الاقتصادية	الاستثمارات			
	في القطاع العام	في القطاع الخاص	المجموع	النسبة المئوية ٪
٣ ـ السكك الحديدية	١٧٣			
٤ ـ المطارات	٤٠			
٥ ـ مرفأ طرطوس	٣٣			
٦ ـ البـريد	٤			
٧ ـ المواصلات السلكية واللاسلكية	٥٥			
٨ ـ الاذاعة والتلفزيون	٨			
(٥) التعليم :	١٠٠		١٠٠	٣ر٧
١ ـ مراحل التعليم المختلفة	٣٦ر٢			
٢ ـ المعاهد العالية	٨ر٨			
٣ ـ ابنيـة التعليـم (مؤسسة ابنية التعليم)	٣٥			
٤ ـ التعليم الجامعي والبعثات	٢٠			
(٦) الصحة :	٤٦	١٠	٥٦	١ر٢
(٧) المرافق العامة والسياحة :	٣٢		٣٢	١ر٢
(٨) الاسكان :	١٥	٢٤٥	٢٦٠	٩ر٥
(٩) الشؤون الاجتماعية :	١٨		١٨	٠ر٧
(١٠) التسلية :		١١	١١	٠ر٤
(١١) المختبـرات والتـدريب والابحاث :	٧		٧	٠ر٣
(١٢) التغير في المخزون :		٩٠	٩٠	٣ر٣
المجموع	١ ٧٢٠	١ ٠٠٠	٢ ٧٢٠	١٠٠

ولقد بنيت الارقام الواردة في البرنامج الاستثماري على اساس التوازن بين العرض (الانتاج) والطلب (القوة الشرائية عموما) دون حدوث آثار تضخمية .

كما يتبين من البرنامج ان العامل المتحكم في توزيع الاستثمارات هو الرغبة في معالجة الاختلال البادي في عوامل الانتاج بالاقليم السوري (الارض ، المياه ، النقل ، التدريب) وقد حرص في البرنامج على ان يستقيم هذا الاختلال بسرعة بحيث يعتبر خطوة اساسية في التنمية ويجعل تنفيذ الخطة الثانية سهلا .

ومن هذا البرنامج يتبين ايضا رغبة الدولة القوية في التقدم الى الامام في كافة النواحي لتحقيق تنمية اقتصادية متصلة ومستمرة وخلق المجتمع الديمقراطي التعاوني الاشتراكي عن طريق تأمين الخدمات .

والى حد ما فان هناك رغبة لتفضيل المشروعات الانتاجية عن باقي المشروعات فقد بلغ نصيب مشروعات الري والزراعة والصناعة والنقل والمواصلات ٢ ١٤٦ مليون ليرة في السنوات الخمس أي ٧٨,٨٪ من مجموع الاستثمارات وذلك باعتبار ان مشروعات الانتاج هي رأس الحربة في تنمية الدخل والانتاج الذي من ثماره يمكن الانفاق بتوسع تدريجي على مشروعات الخدمة .

وبعبارة أخرى فان البرنامج الاستثماري ينظر الى مشروعات الخدمات كهدف ومشروعات الانتاج كوسيلة لتحقيق هذا الهدف فهي من حيث التوقيت الزمني تأتي قبل مشروعات الخدمات بوجه عام .

ومن بين مشروعات الانتاج اعطي قطاع الري ٨٣٠ مليون ليرة أي ٣٠,٥٪ من مجموع الاستثمارات ، نصيب القطاع العام منها ٧٨٠ مليون ليرة لمشروعات الري الكبرى والصغرى التي تتولاها الدولة الى جانب ٥٠ مليون ليرة من القطاع الخاص لمشروعات الري الخاصة .

واعطي قطاع الزراعة ٢٧٠ مليون ليرة للتوسع الرأسي في السماد

جدول رقم (٢)

التوزيـع السنوي للاستثمارات في أهم المشروعـات

بملايين الليرات السورية

	١٩٦١/١٩٦٠			١٩٦٢/١٩٦١			١٩٦٣/١٩٦٢			١٩٦٤/١٩٦٣			١٩٦٥/١٩٦٤			المجمـــوع		
	محلي	أجنبي	جملة	محلي	أجنبي	جملة	محلي	أجنبي	جملة	محلي	أجنبي	جملة	محلي	أجنبي	جملة	محلي	أجنبي	جملة
الري واستصلاح الاراضي	٦٣,٤٥٠	١٧,٥٥٠	٨١,٠٠٠	١٢٤,٩٠٠	١٥,١٠٠	١٤٠,٠٠٠	١٥٦,٧٥٠	٤٣,٦٥٠	٢٠٠,٤٠٠	١٥٥,٤٠٠	٣٩,٢٠٠	١٩٤,٦٠٠	١٣٦,٧٠٠	٢٧,٣٠٠	١٦٤,٠٠٠	٦٣٧,٢٠٠	١٤٢,٨٠٠	٧٨٠,٠٠٠
الزراعـــة	٧,٢٦٥	٢,٥٨٩	٩,٨٥٤	٥,٩٨٤	٣,٤١٩	٩,٤٠٣	٥,١٥٠	٢,٢١٠	٧,٣٦٠	٣,١٩٢	٢,١٢٦	٥,٣١٨	٢,٧٥٤	١,٥٢٩	٤,٢٨٣	٢٤,٣٤٥	١١,٨٧٣	٣٦,٢١٨
الصوامع وآبار البادية	٥,٠٠٠	٣,٥٠٠	٨,٥٠٠	٦,٠٠٠	٣,٧٥٠	٩,٧٥٠	٧,٠٠٠	٤,٠٠٠	١١,٠٠٠	٥,٠٠٠	٣,٥٠٠	٨,٥٠٠	٤,٥٠٠	٢,٤٣٩	٦,٩٣٩	٢٧,٥٠٠	١٧,١٨٩	٤٤,٦٨٩
الكهرباء الحرارية	٣,٥٠٠	٩,٦٠٠	١٣,١٠٠	٤,٨٠٠	١٢,٣٠٠	١٧,١٠٠	٢,٧٠٠	٩,٤٠٠	١٢,١٠٠	٢,٧٠٠	٩,٥٠٠	١٢,٢٠٠	١,٦٠٠	٧,٢٠٠	٨,٨٠٠	١٥,٣٠٠	٤٨,٠٠٠	٦٣,٣٠٠
التعـدين والجيولوجية	٥,٢٠٠	٢,٥٠٠	٧,٧٠٠	٤,٥٠٠	٢,٣٠٠	٦,٨٠٠	٤,٧٠٠	٢,٤٠٠	٧,١٠٠	٣,٣٠٠	١,٦٠٠	٤,٩٠٠	٢,٤٠٠	١,١٠٠	٣,٥٠٠	٢٠,١٠٠	٩,٩٠٠	٣٠,٠٠٠
مشروعات البترول	٣,٤٠٠	١٣,٠٠٠	١٦,٤٠٠	٨,٩٠٠	٤٥,٨٠٠	٥٤,٧٠٠	١٠,٥٠٠	٦٠,٩٠٠	٧١,٤٠٠	٨,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٣٨,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٢٠,٥٠٠	٣٠,٥٠٠	٤٠,٨٠٠	١٧٠,٢٠٠	٢١١,٠٠٠
السمـاد الآزوتي	١,١٠٠	—	١,١٠٠	٨,٠٨٠	١٣,٧٠٠	٢١,٧٨٠	٨,٠٨٠	١٣,٧٠٠	٢١,٧٨٠	٧,٢٥٠	١٣,٧٠٠	٢٠,٩٥٠	٧,٥٧٠	١٧,٣٠٠	٢٤,٨٧٠	٣٢,٠٨٠	٥٨,٤٠٠	٩٠,٤٨٠
طـرق	٧,٠٠٠	١,٠٠٠	٨,٠٠٠	٧,٥٠٠	٦,٠٠٠	١٣,٥٠٠	٨,٠٠٠	٥,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٧,٠٠٠	٦,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٦,٥٠٠	٦,٠٠٠	١٢,٥٠٠	٣٦,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
جســـور	١,٢٠٠	٠,٨٠٠	٢,٠٠٠	٢,٢٠٠	٠,٨٠٠	٣,٠٠٠	٢,٢٠٠	٠,٨٠٠	٣,٠٠٠	٢,٢٠٠	٠,٨٠٠	٣,٠٠٠	٢,٢٠٠	٠,٨٠٠	٣,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٤,٠٠٠	١٤,٠٠٠
خطوط حديـدية	١٦,٠٠٠	١٤,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	١٩,٠٠٠	١٦,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٧,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	٢١,٠٠٠	١٧,٠٠٠	٣٨,٠٠٠	١٧,٠٠٠	١٦,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	٩٣,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	١٧٣,٠٠٠
مطـــارات	٠,٥٠٠	٣,٥٠٠	٤,٠٠٠	١٤,٧٤٠	٢,٠٠٠	١٦,٧٤٠	٦,٢٩٥	٢,٠٠٠	٨,٢٩٥	٥,٩٦٥	٤,٣٤٠	١٠,٣٠٥	٠,٥٠٠	٠,١٦٠	٠,٦٦٠	٢٨,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
السلكية واللاسلكية	٦,٤٠٠	٥,٤٨٥	١١,٨٨٥	٥,٧٥٠	١٦,٠٠٠	٢١,٧٥٠	٢,٦٥٠	٨,٩٥٠	١١,٦٠٠	٤,٢٠٠	١,١٠٠	٥,٣٠٠	١,٨٠٠	٢,٥٠٠	٤,٣٠٠	٢٠,٨٠٠	٣٤,٠٣٥	٥٤,٨٣٥
بريـــد	٠,٥٤٠	٠,٤٠٠	٠,٩٤٠	٠,٣٦٠	٠,٢٠٠	٠,٥٦٠	٠,٤٥٠	٠,٣٠٠	٠,٧٥٠	٠,٥٧٥	٠,٣٠٠	٠,٨٧٥	٠,٥٧٥	٠,٣٠٠	٠,٨٧٥	٢,٥٠٠	١,٥٠٠	٤,٠٠٠
تلفزيون واذاعة	٢,٣٠٠	٠,٣٠٠	٢,٦٠٠	٠,٨٠٠	٠,٧٠٠	١,٥٠٠	٠,٧٠٠	٠,٦٠٠	١,٣٠٠	٠,٧٠٠	٠,٦٠٠	١,٣٠٠	٠,٧٠٠	٠,٦٠٠	١,٣٠٠	٥,٢٠٠	٢,٨٠٠	٨,٠٠٠
ميناء طرطوس	٢,٩٠٠	٣,٩٠٠	٦,٨٠٠	٣,٥٠٠	٢,٦٠٠	٦,١٠٠	٣,٥٠٠	٢,٧٠٠	٦,٢٠٠	٤,٥٠٠	٢,٨٠٠	٧,٣٠٠	٤,٠٠٠	٢,٩٠٠	٦,٩٠٠	١٧,٩٠٠	١٤,٩٠٠	٣٢,٨٠٠
مراحل التعليم المختلفة	٦,٣٠٠	١,٥٠٠	٧,٨٠٠	٥,٥٠٠	١,٥٠٠	٧,٠٠٠	٥,٤٠٠	١,٦٠٠	٧,٠٠٠	٤,٩٠٠	١,٩٠٠	٦,٨٠٠	٥,٤٠٠	٢,٢٠٠	٧,٦٠٠	٢٧,٥٠٠	٨,٧٠٠	٣٦,٢٠٠
أبنية التعليم	٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	٧,٠٠٠	٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	٧,٠٠٠	٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	٧,٠٠٠	٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	٧,٠٠٠	٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	٧,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
التعليم العالي	٢,٠٠٠	٠,٩٥٠	٢,٩٥٠	١,١٠٠	٠,٣٠٠	١,٤٠٠	١,١٠٠	٠,٣٥٠	١,٤٥٠	١,١٠٠	٠,٤٠٠	١,٥٠٠	١,٠٠٠	٠,٥٠٠	١,٥٠٠	٦,٣٠٠	٢,٥٠٠	٨,٨٠٠
التعليم الجامعي	١,٠٠٠	٠,٣٥٠	١,٣٥٠	٣,٠٠٠	١,٦٠٠	٤,٦٠٠	٣,٠٠٠	١,٦٠٠	٤,٦٠٠	٣,٠٠٠	١,٦٠٠	٤,٦٠٠	٣,٠٠٠	١,٨٥٠	٤,٨٥٠	١٣,٠٠٠	٧,٠٠٠	٢٠,٠٠٠

والبذور المنتقاة والصوامع وغير ذلك • منها ١٧٥ مليون ليرة للقطاع الخاص غالبيتها رأس مال عامل يؤمن عن طريق الاجهزة المصرفية والجمعيات التعاونية • ومعلوم ان الزراعة السورية في هذه المرحلة في أشد الحاجة الى الائتمان الزراعي لتحسين العمليات الزراعية بزيادة التسميد والبذور المنتقاة والآلات والحيوانات الزراعية •

وبذلك يكون مجموع الاستثمارات الملحوظة لقطاع الزراعة بشقيه الافقي والرأسي نحو ١٠٠ ١ مليون ليرة بين القطاعين العام والخاص أي ٤٠,٤ ٪ من مجموع الاستثمارات •

ويلاحظ ان المشروعات الزراعية (الافقية والرأسية) قد اوردت في مقدمة مشاريع التنمية وكان لها النصيب الاوفى في البرنامج الاستثماري الخمسي وخاصة الاستثمار العام • ويرجع ذلك الى مجموعة من العوامل لعل أهمها التالي :

١ ــ منع التقلبات العنيفة التي تتسم بها الزراعة السورية بسبب العوامل الجوية ، ولتأمين حد أقصى من الاستقرار وثبات الانتاج وذلك بتوسيع شبكات الري •

٢ ــ لان الانتاج الزراعي يعطي أكبر مجال لزيادة انتاج السلع ولانه اساس في تقدم الصناعة والتجارة وزيادة القوى الشرائية الفردية •

٣ ــ لان التوسع الرأسي سوف يؤدي الى زيادة الانتاجية في الزراعة بعدد أقل من العمال • فيتحرر بذلك عدد كبير من الايدي العاملة يمكن استخدامها في التوسع الزراعي الجديد والصناعة والقطاعات الاخرى •

٤ ــ واخيرا لان التوسع الزراعي هو أكبر عامل من عوامل اصلاح ميزان المدفوعات في الاقليم السوري •

ان المشروعات الزراعية الحكومية في الخطة الخمسية قد تناولت بصورة رئيسية مشروعات اكثار بذار القمح والشعير والقطن ، كما تناولت مشروعات الارشاد الزراعي ووقاية المزروعات وتناولت مشروعات البستنة والحراج وتناولت مشروعات تربية الحيوانات ، وتناولت أيضا بصفة اساسية مشروعات الصوامع ومراكز تصنيف البذار ، هذا بالاضافة الى المختبرات والابحاث والتعليم والتدريب الزراعي .

أما مشروعات الري الحكومية فقد روعي في اختيارها :

- استكمال المشروعات المباشر بتنفيذها .
- تفضيل المشروعات التي تؤدي الى زيادة الرقعة المزروعة في أقرب وقت .
- تفضيل المشروعات التي يتوافر لها عوامل الانتاج من ارض واموال ومياه ولكنها تحتاج اما الى ارشاد فني او عمل انشائي ، كبناء الاقنية لجر المياه من الينابيع القريبة التي لا تستخدم بصورة مجدية .

ويمكن ان يضاف الى ذلك مبلغ يقرب من ٥٠ مليون ليرة سورية يستخدمها القطاع الخاص في اصلاح الينابيع والعيون والاقنية وشراء المضخات وغير ذلك مما يتبع التكاليف الرأسمالية لاعمال الري .

يلي ذلك في الاهمية قطاع النقل والمواصلات الذي يساعد على ربط نواحي الاقليم السوري بالطرق والسكك الحديدية والبرق والهاتف . وقد حصل هذا القطاع على ٣٨٧ مليون ليرة من اموال القطاع العام منها ٧٤ مليون ليرة للطرق والجسور و ٥٩ مليون ليرة للبريد والبرق والهاتف و ١٧٣ مليون ليرة للخطوط الحديدية . وخصصت ١٥٠ مليون ليرة من القطاع الخاص لوسائل النقل من سيارات وكميونات وطائرات مدنية وغير ذلك . وبذلك يبلغ مجموع المستثمر في هذا القطاع نحو ٥٣٧ مليون ليرة أي ١٩,٧ ٪ من مجموع الاستثمارات .

وقد روعي في مشروع السكك الحديدية ان يسير جنبا الى جنب مع مشروع الفرات الاعلى ، ذلك ان هذا المشروع لن يؤتي ثمراته الكاملة الا بانجاز مشروع الفرات الاعلى .

وخصص لقطاع الصناعة والكهرباء والتعدين ٥٠٩ مليون ليرة موزعة بين القطاعين العام والخاص أي ١٨,٧ ٪ من مجموع الاستثمارات وذلك بغرض البدء في انشاء القاعدة الصناعية اللازمة للتصنيع بالتنقيب عن المعادن واستخراج وتكرير البترول وانشاء الصناعات الاساسية كالاسمدة الآزوتية والفوسفاتية والكيماويات والصناعات الهندسية وقد روعي في توزيع الاستثمارات الصناعية اعطاء مجال رحب للقطاع الخاص .

وعني البرنامج ايضا بنشر الخدمات التي حصلت في مجموعها على ٥٧٤ مليون ليرة أي بنسبة ٢١,٢ ٪ موزعة بين التعليم والصحة والمرافق العامة والاسكان والخدمات الاجتماعية والثقافية الى غير ذلك ، بالاضافة الى التغير في المخزون .

الدخل واهداف الانتاج

يهدف هذا البرنامج الاستثماري عموما الى زيادة الدخل القومي بمقدار ٩٦٠ مليون ليرة في سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ • وينمو الدخل القومي تدريجيا من ٤٠٠ ٢ مليون ليرة (رقم الاساس) الى ٣٦٠ ٣ مليون ليرة أي بمقدار ٤٠٪ في السنة الخامسة وبمعدل وسطي قدره ٧,٩٪ سنويا •

كما ينمو مجموع الاستهلاك الخاص من ٧٢٥ ١ (رقم الاساس) الى ٣٢٠ ٢ أي بمقدار ٣٤,٥ ٪ في السنة الخامسة وبمعدل وسطي قدره ٦,١ ٪ سنويا •

وبموجب هذا المعدل من التنمية سوف يبلغ صافي مجموع المدخرات المحلية في خلال خمس سنوات مقدار ٩٥٠ ١ مليون ليرة وهذا يعني زيادة معدل الادخار السنوي تدريجيا من ١١,٥ ٪ الى نحو ١٤ ٪ في السنة الخامسة • ولتأمين حجم الاستثمار المطلوب يقدر الحصول على ٧٧٠ مليون ليرة في خمس سنوات من القروض والمعونات الخارجية ووسائل أخرى •

وبالنسبة للفرد فسوف يزيد معدل الدخل للفرد من ٥٢٧ ليرة في السنة الى ٦٥٦ ليرة أي بنسبة ٢٤,٥٪ في السنة الخامسة وبمعدل وسطي قدره ٤,٥ ٪ في السنة • ويزيد انفاقه على الاستهلاك من ٣٧٩ ليرة في السنة الى ٤٥٣ ليرة أي بنسبة ١٩,٥٪ في السنة الخامسة وبمعدل وسطي قدره ٣,٥ ٪ في السنة •

والجدول رقم (٣) يبين التطور التقديري للسكان والدخل واستعمالاته بين الادخار والاستهلاك .

والجدول رقم (٤) يبين تطور الدخل من كل قطاع بين سنة الاساس والسنة الخامسة .

والجدول رقم (٥) يبين تطور الاستهلاك الخاص للفرد والسكان في كل بند من بنود الانفاق الاستهلاكي بين رقم سنة الاساس والسنة الخامسة .

والجدول رقم (٦) يبين الاهداف الانتاجية لاهم السلع والخدمات مقارنة بالاوضاع الوسطية الحالية .

وفي البرامج الانمائية المفصلة من الاجزاء التالية بيان كاف بهذه الاهداف ووسائل تحقيقها .

جدول رقم (٣)

التطور التقديري للسكان والدخل واستعمالاته بين الادخار والاستهلاك

في سنة الاساس والسنوات الخمس المقبلة (٦١/٦٠ ـ ٦٥/٦٤)

السنة	السكان بالاف	الدخل بمليون الليرة	الادخار بمليون الليرة	الاستهلاك الحكومي بمليون الليرة	الاستهلاك الخاص بمليون الليرة	دخل الفرد بالليرة	استهلاك الفرد بالليرة
سنة الاساس	٤٥٥٠	٢٤٠٠	٢٧٥	٤٠٠	١٧٢٥	٥٢٧	٣٧٩
٦١/٦٠	٤٦٦٠	٢٥٦٦	٣١٠	٤٢٠	١٨٣٦	٥٥١	٣٩٤
٦٢/٦١	٤٧٧٠	٢٧٤٣	٣٤٥	٤٥٠	١٩٤٨	٥٧٥	٤٠٨
٦٣/٦٢	٤٨٨٥	٢٩٣٢	٣٨٥	٤٨٠	٢٠٦٧	٦٠٠	٤٢٣
٦٤/٦٣	٥٠٠٠	٣١٣٤	٤٣٠	٥٢٠	٢١٨٤	٦٢٧	٤٣٧
٦٥/٦٤	٥١٢٠	٣٣٦٠	٤٨٠	٥٦٠	٢٣٢٠	٦٥٦	٤٥٣

جدول رقم (٤)

صافي الدخل القومي في سنة الاساس والسنة الخامسة (١٩٦٥/٦٤)

حسب القطاعات الاقتصادية

بملايين الليرات

القطاع	رقم الاساس		السنة الخامسة		الزيادة في الدخل عن سنة الاساس	
	الدخل	النسبة المئوية ٪	الدخل	النسبة المئوية ٪	الزيادة في الدخل	النسبة المئوية ٪
الزراعة	٩٦٥	٤٠ر٢	١٢٧٥	٣٨ر٠	٣١٠	٣٢
الصناعة	٢٧٥	١١ر٤	٤٢٥	١٢ر٧	١٥٠	٥٥
البناء والتشييد	١٠١	٤ر٢	٢١٠	٦ر٢	١٠٩	١٠٨
ايجارات السكن	١٤١	٥ر٩	١٧٧	٥ر٣	٣٦	٢٦
مالي	٤٥	١ر٩	٦٣	١ر٩	١٨	٤٠
حكومي	١٧٩	٧ر٥	٢٤٢	٧ر٢	٦٣	٣٥
نقل ومواصلات	١٤٤	٦ر٠	٢٠٩	٦ر٢	٦٥	٤٥
تجاري	٣٨٦	١٦ر١	٥٣٢	١٥ر٨	١٤٦	٣٨
خدمات	١٦٤	٦ر٨	٢٢٧	٦ر٧	٦٣	٣٩
جملة	٢٤٠٠	١٠٠ر٠	٣٣٦٠	١٠٠ر٠	٩٦٠	٤٠

جدول رقم (٥)

الاستهلاك الخاص في سنة الاساس والسنة الخامسة (٩٦٥/٩٦٤)
حسب بنود الانفاق الاستهلاكي

بنود الاستهلاك	سنة الاساس		السنة الخامسة ٦٥/٦٤	
	استهلاك السكان بملايين الليرات	استهلاك الفرد بالليرة	استهلاك السكان بملايين الليرات	استهلاك الفرد بالليرة
مجموع المواد الغذائية	٨٨٨	١٩٥ر١	١١٧٤	٢٢٩ر٣
حبوب غذائية	٣٦٠	٧٩ر١	٤٤٥	٨٧ر٠
بقول	٨	١ر٨	١١	٢ر١
خضر	٥٢	١١ر٤	٦٦	١٣ر٠
فواكه	١٤٣	٣١ر٤	٢١٠	٤١ر٠
ألبان ومنتجات الالبان	١٤١	٣١ر٠	٢٠٠	٣٩ر٠
لحوم	٥٧	١٢ر٥	٧٧	١٥ر٠
زيوت	٥٠	١١ر٠	٦٤	١٢ر٥
سكر ومنتجات سكرية	٦٠	١٣ر٢	٧٨	١٥ر٢
أغذية مصنوعة	١٧	٣ر٧	٢٣	٤ر٥
مجموع المواد الاستهلاكية	٨٣٧	١٨٣ر٩	١١٤٦	٢٢٣ر٧
الاخرى				
دخان	٨٤	١٨ر٤	١٠٧	٢١ر٠
كحوليات	٧	١ر٥	١٠	٢ر٠
ملابس	٢٣٠	٥٠ر٦	٣١٤	٦١ر٣
أحذية	١٤	٣ر١	١٩	٣ر٨
مفروشات	٩	٢ر٠	١٣	٢ر٥
تسلية	٢٢	٤ر٨	٣١	٦ر٠
تعليم ومطبوعات	٥٢	١١ر٤	٨٠	١٥ر٦
طبابة ودواء	٥٢	١١ر٤	٧٩	١٥ر٤
صابون وتواليت	٢٢	٤ر٨	٣١	٦ر٠
أدوات شخصية	١٧	٣ر٧	٢١	٤ر١
نقل ومواصلات خاصة	٤٥	١٠ر٠	٦٢	١٢ر١
أثاثات وأدوات منزلية	٤٦	١٠ر١	٧٣	١٤ر٢
ايجارات	١٤١	٣١ر٠	١٨٧	٣٤ر٨
وقود وانارة	٥٨	١٢ر٨	٧٥	١٤ر٦
خدمات شخصية	٣٨	٨ر٣	٥٢	١٠ر٣
جملة الانفاق الاستهلاكي	١٧٢٥	٣٧٩ر٠	٢٣٢٠	٤٥٣ر٠

جدول رقم (٦)

الاهداف الانتاجية لاهم السلع والخدمات في السنة الخامسة (٩٦٤/٩٦٥)

مقارنا بالاوضاع الوسطية الحالية

القطاع	الوحدة	رقم الاساس	السنة الخامسة
(١) الري والزراعة :			
١ ـ المساحة المروية	(ألف هكتار)	٥٠٠	٧٥٠
٢ ـ القمح	(ألف طن)	٨٧٥	١٤٨٠
٣ ـ الشعير	(ألف طن)	٤٣٥	٥٢٦
٤ ـ القطن	(ألف طن)	٢٧٠	٤٤٤
٥ ـ الشوندر	(ألف طن)	٩١	٥٦٣
٦ ـ الدخان	(ألف طن)	٧ر٤	١٧
٧ ـ الغراس	(بالمليون)	١ر٢٥	٢ر٢
٨ ـ غراس حراج	(بالمليون)	٠ر٧	٥ر٠
٩ ـ فحول السفاد	(بالعدد)	—	١٧٠
(٢) الكهرباء الحرارية :			
١ ـ الطاقة المركبة	(ألف ك.و)	١٢٤	٢٦٩
٢ ـ الطاقة المولدة	(مليون ك.وس)	٣٠٠	٧٠٠
(٣) البترول الخام	(مليون طن)	—	٢
(٤) الصناعات التحويلية :			
١ ـ الاسمنت	(ألف طن)	٤٥٠	٧٠٠
٢ ـ السماد الآزوتي	(ألف طن)	—	١٢٠
٣ ـ السماد السوبر فوسفاتي	(ألف طن)	—	٥٠
٤ ـ حامض الكبريتيك	(ألف طن)	—	٢٥
٥ ـ الصودا الكاوية	(ألف طن)	—	٧ر٥
٦ ـ غزل القطن	(طن)	١٠ر٧	٢٥
٧ ـ غزل الصوف	(طن)	٣٢٢	٤٠٠
٨ ـ المنسوجات القطنية والصوفية	(طن)	٢٢٢٨٠	٣٠٠٠٠
٩ ـ الحرير الصناعي	(طن)	٣٥٠٠	٤٨٣٠
١٠ ـ السكر	(طن)	٦١٠٠٠	٧٩٠٠٠
١١ ـ الصابون	(طن)	١٧٠٠٠	٢٤٠٠٠
١٢ ـ الزيوت النباتية	(طن)	٤٠٠٠٠	٥١٠٠٠

القطـاع	الوحدة	رقم الاساس	السنة الخامسة
١٣ ـ الزيوت الصناعية	(طن)	٢٥٠٠	٣٠٠٠
١٤ ـ الزجاج	(طن)	٢٣٤٠٠	٢٩٢٥٠
١٥ ـ الكبريت	(بآلاف الكروز)	٧٣٦	٩٦٠
(٥) ـ النقل والمواصلات :			
السكك الحديدية			
١ ـ قامشلي/لاذقية	(تحت التنفيـذ)		
٢ ـ البضـائع	(مليون طن)	—	—
٣ ـ القاطرات	(عدد)	—	—
٤ ـ عربات البضاعة	(عدد)	—	—
الطـــرق			
٥ ـ شبكة الطرق المزفتة «رئيسية وثانوية»	(كم)	٤٠٠٠	٥٤٥٠
٦ ـ تقوية وتعريض اقسام من الطرق الرئيسية المزفتة	(كم)	٤٠٠	١٦٠٠
الموانىء		—	
٧ ـ طاقة مرفأ طرطوس	(ألف طن)		٢٥٠
البريد والبرق والهاتف			
٨ ـ مكاتب البريد	(عدد)	٦٠	١٠٨
٩ ـ الهواتف	(بالالف)	٥٥	٩٠
(٦) التعليـم			
١ ـ طلبة الابتدائي	(بالالف)	٣٥٧	٤٤٦
٢ ـ طلبة المرحلة الاعدادية العامة	(بالالف)	٢٤	٤٨
٣ ـ طلبة المرحلة الثانوية العامة	(بالالف)	١٠	١٤
٤ ـ طلبـة التعليـم الفني الاعدادي والثانوي	(بالالف)	٥	١٧
٥ ـ دور المعلمين والمعلمات	(بالالف)	١ر٧	٣ر٥
(٧) الصـحة :			
١ ـ الاطباء	(عدد)	١٠٠٠	١٣٠٠
٢ ـ الممرضين والممرضات	(عدد)	٥٠٠	١٠٠٠
٣ ـ القابلات	(عدد)	٢٢٥	١٠٠٠
٤ ـ الاسرة الحكومية	(عدد)	٢٩٣٠	٤٩٣٠
(٨) الاسكان :			
١ ـ الزيادة في الوحدات السكنية	(بالالف)	—	٢٥

العمالة

الجدول التالي رقم (٧) يبين تطور السكان والايدي العاملة بين سنة الاساس والسنة الخامسة من الخطة .

جدول رقم (٧)

تقدير عدد السكان والقوة العاملة

في سنة ٦١/٦٠ والسنة الخامسة ٦٥/٦٤

العدد بالآلاف

السكان	٦١/٦٠	٦٥/٦٤	الزيادة
	٤٥٥٠	٥١٢٠	٥٧٠
القوة العاملة			
في الزراعة	٨٢٠	٨٩٥	٧٥
في الصناعة والتشييد	١١٠	١٨٥	٧٥
في الخدمات	٦٠٠	٦٤٠	٤٠
جملة القوة العاملة	١٥٣٠	١٧٢٠	١٩٠

وهذه الارقام بطبيعة الحال أرقام تقديرية بحتة لعدم وجود تعداد للسكان يشمل التقسيم حسب السن والجنس والمهنة وغير ذلك .

ويمكن تقدير عدد السكان الموجودين في سوريا حاليا بنحو ٤,٥ مليون نسمة ويقدر عدد الداخلين في قوة العمل منها نحو ١ ٥٣٠ ٠٠٠ شخص وذلك على اساس السن والجنس والظروف الاجتماعية السائدة بعد استبعاد الارقام التقديرية للقوات المسلحة وغيرها ممن لا يدخلون سوق العمل كالطلبة .

ويقدر عدد السكان في سوريا في السنة الخامسة بنحو ٥,١٢٠ مليون نسمة على اساس معدل وسطي للزيادة السنوية قدره ٢,٤ ٪ كما تبلغ قوة العمل نحو ٧٢٠ ٠٠٠ ١ نسمة أي بزيادة قدرها ١٩٠ ٠٠٠ شخص ٠

غ يرانه من الواجب ان نشير الى أن الايدي الداخلة في قوة العمل حاليا لا تستخدم بالكامل اذ ان تعاقب ثلاثة مواسم جافة قد أثر ولا شك على درجة العمالة وعلى الاخص في الزراعة ٠

ومن ثم فان القوة المتاحة للعمل او زيادة التشغيل تزيد عن ١٩٠ الف شخص بمقدار ما هو معطل كليا أو جزئيا الآن ٠

ومن الواضح ان الزيادة الكبيرة الملحوظة في برامج الاستثمار سوف يترتب عليها زيادة مماثلة في الطلب على العمال في كافة القطاعات ٠

فمن المقدر ان التوسع في قطاع الزراعة افقيا ورأسيا سيحتاج الى ما لايقل عن ١٧٥ الف عامل ، ١٠٠ الف منهم من الايدي المعطلة كليا او جزئيا حاليا والباقي من الزيادة السنوية ٠

وكذلك سوف تؤدي حركة التصنيع القوية التي يستهدفها البرنامج الاستثماري الى تشغيل ما لايقل عن ٤٠ الف عامل اضافي الى جانب زيادة درجة العمالة لما لايقل عن ٤٠ الف عامل ، وسيأتي جزء كبير من التشغيل عن طريق حركة البناء والتعمير والتشييد القوية في القطاعات المختلفة فمشروعات الري وحدها تستدعي ما لايقل عن ٣٥ الف عامل في المتوسط السنوي الى جانب عدد مماثل يعملون في البناء والتشييد في القطاعات الاخرى ٠

وواضح من ذلك ان مسألة تشغيل الايدي القابلة للعمل الحاليـة والاضافية كانت احدى الاهداف التي ترمي اليها الخطة ٠ وليس ذلك عن طريق حجم الاستثمار والتشييد والبناء والاراضي الجديدة فقط ولكن

ايضا عن طريق نشر التنمية في كافة القطاعات وتوسع الانتاج الزراعي والصناعي وغير ذلك .

ولا شك ان ما اتخذ في الخطة من اجراءات ، كالسعي لتنويع الانتاج في القطاعات المختلفة ، والتوزيع الجغرافي لعمليات البناء والتشييد وللصناعات ، وتسهيل تنقل العمال سعيا وراء العمل بفتح الطرق وانشاء المساكن والمرافق العامة ونشر المدارس ومراكز التدريب الزراعية والصناعية والمستوصفات والمستشفيات والخدمات الاجتماعية والعمالية في انحاء كثيرة من الاقليم ، لاشك ان جميع هذه الاجراءات يجب ان ينظر اليها على انها عناصر في برنامج موحد يسعى الى خلق وتأمين فرص جديدة للعمل وتهيئة السبيل لدخول العمال اليها وزيادة انتاجيتهم .

وهكذا نجد ان خطة التنمية تهدف الى القضاء قضاء مبرما على البطالة الكلية او الجزئية في الريف او المدن الى جانب تشغيل الايدي العاملة المضافة سنويا نتيجة الزيادة في السكان .

التمويل

قدرت الموارد المالية المتاحة للتنمية في الاقليم السوري خلال خطة التنمية لخمس السنوات المقبلة (٩٦٠/٩٦١ ـ ٩٦٤/٩٦٥) بما مقداره نحو ٢ ٧٢٠ مليون ليرة سورية ، يخص القطاع العام منها ما مقداره نحو ١ ٧٢٠ مليون ليرة سورية ، والباقي من مدخرات القطاع الخاص .

وهذه التقديرات تقريبية ويجب ان يعاد تقديرها في كل عام وذلك على ضوء ظروف الاقليم السوري الاقتصادية والعامة كحالة المواسم الزراعية وغير ذلك من العوامل التي تؤثر في تطور هذه الموارد .

وفيما يلي بيان بمصادر التمويل المتاحة للتنمية خلال خطة التنمية لخمس السنوات المقبلة (٩٦٠/٩٦١ ـ ٩٦٤/٩٦٥) :

جدول رقم (٨)

مصادر التمويل المتاحة للقطاع العام	الموارد خلال الخمس سنوات بمليون الليرة
١ ـ الفائض المتاح للتنمية في الموازنة العامة	٤٢٠
٢ ـ الموارد المتاحة للتنمية في البلديات	١١٠
٣ ـ فائض موارد صندوق الدين العام	٩٨
٤ ـ فائض عوائد املاك الدولة من العقارات والاراضي	٢٦
٥ ـ فائض الهيئات الحكومية	١٣١
٦ ـ فائض مؤسسة التأمينات الاجتماعية	١٤٥
٧ ـ فائض استثمار البترول والمعادن	١٠٠
٨ ـ مواد مختلفة	٥٠
٩ ـ المعونات والقروض الخارجية	٦٤٠
مجموع الموارد الحكومية المتاحة للتنمية	١٧٢٠

وفيما يلي موجز عن المقصود بكل مورد من هذه الموارد ومكوناته :

الفائض المتاح للتنمية في الموازنة العامة :

ويعرف هذا الفائض على انه يمثل الفارق بين الايرادات العادية وبين مجموع نفقات الهيئات غير الانمائية تضاف اليها النفقات الحتمية للهيئات الانمائية • والمقصود بنفقات الهيئات غير الانمائية هو تطورها خلال خطة التنمية للسنوات الخمس المقبلة فيما عدا البناء والتشييد والمعدات الرأسمالية الكبيرة والاستثمار المالي (ان وجد) ذلك لان مثل هذه الاوجه من النفقات تدخل في عداد نفقات التنمية •

اما المقصود بالنفقات الحتمية للهيئات الانمائية فهو تقدير تطور نفقات هذه الهيئات خلال خطة التنمية الخمسية على اساس مستوى الخدمة في سنة الانطلاق • اما النفقات الجارية للخدمات المضافة للهيئات الانمائية ونفقات التكوين الرأسمالي لهذه الهيئات خلال خطة التنمية للسنوات الخمس المقبلة فانها تدخل تحت التنمية •

وقد بني تقدير الفائض المتاح للتنمية في الموازنة العامة على اساس التركيب الحالي للنظام الضريبي في الاقليم السوري دون احداث رفع معدلات بعض الضرائب واحداث ضرائب جديدة او زيادة الكفاية في اسلوب الجباية والتحصيل ومقاومة التهريب والتهرب المالي ، ومن الطبيعي ان اتخاذ أي أسلوب من هذه الاساليب خلال الخطة الخمسية سوف يزيد هذا الفائض •

كما بني تقدير الفائض المتاح للتنمية في الموازنة العامة على اساس زيادة معدل التنمية نتيجة تنفيذ الخطة الخمسية •

وقد بلغ تقدير الفائض المتاح للتنمية في الموازنة العامة خلال السنوات الخمس المقبلة على الاسس السابق ذكرها ما مقداره نحو ٤٢٠ مليون ليرة سورية •

الموارد المتاحة للتنمية في البلديات :

ويقدر هذا المصدر خلال السنوات الخمس المقبلة بما مقداره ١١٠ ملايين ليرة سورية • وسيخصص هذا الفائض للانفاق على مشروعات البلديات •

فائض موارد صندوق الدين العام :

ويقدر هذا المورد بما مقداره ٩٨ مليون ليرة سورية في السنوات الخمس المقبلة • ويشتمل هذا المورد على المصادر التالية :

— استرداد القروض •

— صافي العوائد والاستثمارات والفوائد والقروض •

— الاقتراض الداخلي •

ويقدر مورد استرداد القروض الممنوحة خلال السنوات الخمس المقبلة بما مقدار نحو ٥٣,١ مليون ليرة •

اما المورد الثاني من موارد صندوق الدين العام والخاص بصافي العوائد والاستثمارات والفوائد من القروض فيقدر خلال السنوات الخمس المقبلة بما مقدار ٢٨ مليون ليرة تشمل ارباح المصرف المركزي وحصة الحكومة من أرباح مرفأ اللاذقية وفوائد القروض الموظفة بعد تنزيل التزامات الصندوق •

اما المورد الثالث من موارد صندوق الدين العام والخاص بالاقتراض الداخلي فيقدر خلال السنوات الخمس المقبلة بما مقداره ١٧ مليون ليرة موزعة كالتالي :

٧ مليون ليرة اكتتاب المصارف بنسبة ٧,٥ ٪ من ودائعها وبمقدار احتياطياتها الاجبارية والخاصة .

١٠ مليون ليرة اكتتاب الافراد في سندات الخزينة .

الموارد الاخرى :

وتشمل فائض عوائد املاك الدولة من العقارات والاراضي ، وفائض الهيئات الحكومية وفائض مؤسسة التأمينات الاجتماعية واستثمار البترول والمعادن والمعونات والقروض الخارجية وموارد أخرى مختلفة ، وقد قدرت جميعها بمبلغ ١٠٩٢ مليون ليرة .

الموارد من النقد الأجنبي

يعترض تقدير الموارد من النقد الاجنبي في الاقليم السوري صعوبات خاصة أهمها ما يلي :

— غلبة الطابع الزراعي على اقتصاد الاقليم السوري وتأثر مواسمه الى درجة كبيرة بالاحوال الجوية ، مما يؤثر على صادراته الزراعية التي تشكل الجزء الاكبر من موارد القطع .

— فقدان الاحصاءات عن الكثير من عناصر الموارد بالعملات الاجنبية كنفقات السائحين والاجانب في الاقليم السوري ، ونفقات السوريين في الخارج وارسالياب المهاجرين وموارد التجارة العابرة وغيرها .

— اتصاف أكثر الموارد غير المنظورة كالتجارة العابرة والسياحة .. بعدم الانتظام والثبات .

لهذه الاسباب فان التقديرات تعتبر تقريبية ويجب ان يعاد النظر فيها في كل عام وذلك على ضوء ظروف الاقليم الاقتصادية والعامة من جهة وتوفر احصاءات جديدة من جهة أخرى .

وفيما يلي بيان بموارد النقد الاجنبي المتاحة للتنمية خلال السنوات الخمس المقبلة :

جدول رقم (٩)

تقدير الموارد من النقد الاجنبي في السنوات الخمس المقبلة

١٩٦١/١٩٦٠ ـ ١٩٦٥/١٩٦٤

الموارد من النقد الاجنبي	التقدير بملايين الليرات السورية
١ ـ موارد منظورة وغير منظورة	
ـ الصادرات	٢٨٢٥
ـ عوائد ونفقات شركات البترول	٨٠٠
ـ صافي ارباح التجارة العابرة	١٠٠
ـ ارساليات السوريين في الخارج	١٥٠
ـ ارباح تبديل العملات الاجنبية	٢٥
ـ صافي النفقات الحكومية	٢٥
ـ اعانات الى المهاجرين الفلسطينيين	٣٥
ـ صافي السياحة	٢٥
٢ ـ القروض والمعونات الخارجية	٦٤٠
المجموع	٤٦٢٥

وفيما يلي موجز عن المقصود بكل مورد من هذه الموارد :

الصـادرات :

فيما يلي بيان بقيمة مجموع صادرات الاقليم السوري في السنوات الخمس ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩ مقسمة حسب الاصناف الهامة :

جـدول رقم (١٠)
الصادرات في السنوات الخمس ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩

بملايين الليرات

السلعة	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	مجموع	متوسط
القطن الخام	٢٣٣ر٨	١٤٨ر٦	١٨٨ر٦	١٧٠ر٦	١٦٨ر٥	٩١٠ر١	١٨٢ر٠
بذرة القطن	١٦ر٠	٩ر٠	١٤ر٤	٩ر٧	٩ر٩	٥٩ر٠	١١ر٨
الحنطة	١٠ر٦	٥٦ر٧	٨٨ر٦	٤٤ر٧	١ر٠	٢٠٠ر٧	٤٠ر١
الشعير	٧ر٥	٦٥ر٣	٥٢ر٠	١٢ر٩	٠٠٠	١٣٧ر٧	٢٧ر٥
التبغ	١ر٧	١ر٦	١ر٠	٢ر٠	١ر٠	٧ر٣	١ر٥
الخضر	١١ر٥	٢٠ر٦	١٩ر٧	١٦ر١	١٠ر٠	٧٨ر٤	١٥ر٧
الفواكه	٥ر٢	٥ر٦	٦ر٣	٧ر٠	١٢ر٢	٣٦ر٣	٧ر٣
العدس	٤ر٦	١٢ر٠	١٢ر٦	٨ر٢	٤ر٨	٤٢ر٢	٨ر٤
الحيوانات الحية	٣٦ر٧	٣٢ر٧	٦ر٦	١٢ر٩	١٧ر١	١٠٦ر٠	٢١ر٢
الالبـان	١٠ر١	١١ر٨	١٤ر٨	١١ر٨	٤ر٨	٥٣ر٣	١٠ر٦
الصوف والشعر والحرير	٣٣ر٨	٣٤ر٦	٣٠ر٨	٢٧ر٩	٣٦ر٣	١٦٣ر٤	٣٢ر٧
المصنوعات النسيجية	٣٤ر٦	٣٨ر٣	٤١ر٢	٤٠ر٠	٦٤ر٣	٢١٨ر٤	٤٣ر٧
الصابون	٢ر٨	٤ر٦	٥ر١	٤ر٧	٢ر٢	١٩ر٤	٣ر٩
زيت الزيتون	٢ر٩	١١ر٩	٣ر٠	٠ر٢	٠ر٤	١٨ر٤	٣ر٧
قمر الدين	٣ر٠	٢ر٨	٢ر٠	١ر٠	٢ر٣	١١ر١	٢ر٢
سلع اخرى	٥٨ر٧	٥٩ر٨	٦١ر٢	٦٦ر٩	٩٠ر٢	٣٣٦ر٩	٦٧ر٤
جملة	٤٧٣ر٥	٥١٥ر٩	٥٤٧ر٩	٤٣٦ر٦	٤٢٤ر٦	٢٣٩٨ر٦	٤٧٩ر٧

ومن الجدول رقم ١٠ يتبين ان متوسط صادرات الاقليم السوري في السنوات الخمس الماضية كان ٤٨٠ مليون ليرة سورية .

وعلى ضوء اهداف الانتاج في السنة الخامسة وتطورها خلال المدة والاستهلاك المحلي بانواعه يمكن تقدير الفائض المتاح للتصدير من الانتاج المحلي في السنة الخامسة كما هو مبين في الجدول التالي بالنسبة لاهم السلع التصديرية :

جدول رقم (١١)
تقدير الفائض المتاح للتصدير لأهم السلع
في السنة الخامسة ٦٤/٦٥

السلعة	الانتاج المحلي بآلاف الاطنان		الاستهلاك المحلي بآلاف الاطنان		التصدير		التصدير بملايين الليرات
	سنة الاساس	السنة الخامسة	سنة الاساس	السنة الخامسة	سنة الاساس بآلاف الطن	السنة الخامسة بآلاف الطن	
القطن المحلوج	٩٧	١٥٨	١٣	٢٨	٨٤	١٣٠	٢٨٠
الحنطة	٨٧٥	١٤٨٠	٦٨٠	٩٠٠	١٩٥	٣٨٠(١)	٩٥
الشعير	٤٣٥	٥٣٥	٢٠٠	٢٣٥	٢٣٥	٣٠٠	٤٥
غزل القطن	١١	٢٥	١١	١٣	—	١٢	٤٠
بذرة القطن	١٥٠	٨٢٠	١٠٠	١٣٠	٥٠	١٥٠	٣٠
التبغ	٦ر٥	١٤ر٦	٤ر٠	٥ر١	٢ر٥٠	٩ر٥	١٩
المجموع							٥٠٩
سلع أخرى							٢١١
مجموع الصادرات							٧٢٠

(١) بعد الاحتفاظ بنحو ٢٠٠ الف طن تخزين لمواجهة التقلبات الموسمية .

غير انه بالنسبة لتقدير مجموع الصادرات خلال السنوات الخمس يجب ان نأخذ بعين الاعتبار ان تحقيق الاهداف الانتاجية الملحوظة في خطة الانماء لن يتيسر بالكامل الا بعد مضي الوقت اللازم للاستفادة من المشاريع الانتاجية المتوقع تنفيذها في الخطة ، والذي يقدر وسطيا بثلاث سنوات بعد بدء الخطة ، ولهذا فان زيادة الفائض من الانتاج المحلي المعد للتصدير ستبدأ في السنة الثانية وتتزايد اعتبارا من السنة الثالثة حيث يكون قد تم تنفيذ اضخم المشروعات خاصة في قطاعي الري والزراعة ، كما ان تصريف الفائض من الانتاج في الاسواق الخارجية يتطلب زيادة في المجهود كفتح اسواق جديدة ويحتاج الى اتخاذ بعض التدابير كتوقيع اتفاقات للتجارة والمدفوعات مما يتطلب بعض الوقت .

فيما يتعلق بالاهداف الانتاجية التي رسمت على ضوء احتمالات تصديرها الى الاقليم الجنوبي كالتبغ فانه من المتوقع ان يكون تزايد الصادر منها اسرع من تزايد صادرات السلع الاخرى .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات واذا فرضنا تحقيق ظروف مناخية وسطية فانه يمكن تقدير حصيلة الصادرات المنظورة خلال السنوات الخمس بمقدار ٢٨٢٥ مليون ليرة سورية .

عوائد ونفقات شركات البترول

قدرت عوائد البترول على اساس تطور الكميات المتدفقة بمبلغ ٨٠٠ مليون ليرة شاملة المبالغ التي تصرفها شركات البترول من القطع الاجنبي لتسديد نفقاتها الجارية في الاقليم السوري .

موارد التجارة العابرة

يقصد بموارد التجارة العابرة الدخل الذي يعود للمقيمين في الاقليم السوري بنتيجة تعاطي هذا النوع من التجارة على جميع البضائع الاجنبية التي تصل الى الاقليم ثم يعاد شحنها دون ان تتم الاجراءات الجمركية ودون ان يدخل عليها أي تغيير او تصنيع في الاقليم . وتشمل

البضائع التي دخلت مخازن الاستيداع او المنطقة الحرة والتي اعيد شحنها الى مصدرها النهائي باستثناء البترول الذي حسبت عائداته بمجموعها .

وقد قدرت موارد التجارة العابرة خلال السنوات الخمس المقبلة بمبلغ صاف قدره ١٠٠ مليون ليرة سورية .

ارساليات السوريين الى الخارج

قدرت ارساليات السوريين في الخارج للسنوات الخمس المقبلة بنحو ١٥٠ مليون ليرة سورية بمعدل سنوي قدره ٣٠ مليون ليرة سورية ويشمل هذا الرقم ارساليات المغتربين الى ذويهم في الاقليم السوري وارساليات الموظفين والتجار وغيرهم من المقيمين في الخارج .

الموارد الاخرى :

تشمل الموارد الاخرى الارباح التي تجنيها الدولة في عمليات تبديل العملات الاجنبية ونفقات الهيئات الدولية والاجنبية في الاقليم السوري وموارد السياحة .

وقد قدرت حصيلة هذه الموارد بمبلغ صاف قدره ١٠٥ ملايين ليرة سورية للسنوات الخمس المقبلة .

القروض والمعونات الخارجية :

ان الرقم الملحوظ في موارد النقد الاجنبي تحت هذا العنوان هو نفس الرقم الذي ورد في برنامج تمويل الاستثمارات السابق الذكر وهو ٦٤٠ مليون ليرة سورية .

استعمالات الموارد من النقد الاجنبي

قسمت استعمالات الموارد من النقد الاجنبي الى الفئات الخمس الآتية:

١ ــ استهلاك خاص حتمي .

٢ ــ خامات ومواد أولية للانتاج الجاري في الزراعة والصناعة الخ.

٣ ــ تكوين رأسمالي .

٤ ــ سداد أقساط وفوائد القروض الاجنبية .

٥ ــ تكوين احتياطي لمواجهة الزيادة في وسائل الدفع المحلية وتقلبات ميزان المدفوعات .

وفيما يلي جدول يبين تقديرات توزيع استثمارات موارد النقد الاجنبي الاخرى المتاحة على الاستعمالات المذكورة اعلاه في السنوات الخمس المقبلة :

جدول رقم (١٢)

استعمالات الموارد من النقد الاجنبي في خمس السنوات المقبلة

الاستعمالات	التقدير بملايين الليرات
ــ استهلاك خاص	١٨٠٠
ــ خامات ومواد اولية	١٠٠٠
ــ تكوين رأسمالي	١٢٢٥
سداد القروض الاجنبية	٣٥٠
ــ احتياطي	٢٥٠
المجموع	٤٦٢٥

وفيما يلي بيان بحاجات الاستثمارات من القطع المحلي والاجنبي في السنوات الخمس المقبلة كما يتضح من الجدول التالي رقم (١٣) :

جدول رقم (١٣)

حاجات الاستثمارات من القطع الاجنبي في السنوات الخمس المقبلة

بملايين الليرات

القطاعات	القطاع العام			القطاع الخاص			المجموع		
	محلي	أجنبي	المجموع	محلي	أجنبي	المجموع	محلي	أجنبي	المجموع
(١) الري واستصلاح الاراضي	٦٣٧	١٤٣	٧٨٠	٤٠	١٠	٥٠	٦٧٧	١٥٣	٨٣٠
(٢) الزراعة والصوامع	٦٠	٣٥	٩٥	٩٠	٨٥	١٧٥	١٥٠	١٢٠	٢٧٠
(٣) الصناعة والكهرباء والتعدين والبترول							١٤٨	٣٦١	٥٠٩
(٤) النقل والمواصلات	٢١٣	١٧٤	٣٨٧	٢٥	١٢٥	١٥٠	٢٣٨	٢٩٩	٥٣٧
(٥) التعليم	٧٢	٢٨	١٠٠	—	—	—	٧٢	٢٨	١٠٠
(٦) الخدمات والتغير في المخزون	٥٠	٦٨	١١٨	١٦٠	١٩٦	٣٥٦	٢١٠	٢٦٤	٤٧٤
المجموع							١ ٤٩٥	١ ٢٢٥	٢ ٧٢٠

الزراعة

التنمية الزراعية

من استقراء الماضي يتبين ان زيادة الانتاج الزراعي كانت دائما في الواقع في مقدمة عوامل الرواج الاقتصادي الشامل اذ كان الرواج يبدأ من الزراعة ثم يسري منها الى جميع المرافق والقطاعات الاقتصادية الاخرى فتزيد الاستثمارات في الصناعات والبناء والتشييد، كما تنمو موارد الاقليم من القطع الاجنبي وتزيد موارد الدولة وينعم الافراد بزيادة في الدخل وتكون الحال على العكس من ذلك في المواسم الجافة .

فلا شك اذن ان الزراعة تحتل المقام الاول من برامج التنمية وهي المحور الذي يدور حوله كل تقدم اقتصادي وتحسين لمستوى المعيشة لسواد الشعب وعلى الاخص الطبقات العاملة في الريف والمدن .

غير ان الانتاج الزراعي ما زال معرضا لتقلبات عنيفة حسب غزارة الامطار او شحها ، لذلك فان ضرورة تأمين انتاج زراعي مستقر الى حد ما ، لها أهمية كبيرة وعلى الاخص في الظروف التي توضع فيها الخطة الآن بعد ان تعاقبت على الاقليم ثلاثة مواسم متتالية كانت فيها الامطار قليلة مما ادى الى ضعف الانتاج الزراعي ونقص التصدير .

وفي هذه المرحلة الانشائية الضخمة التي تشمل انشاء السدود والطرق والمرافق العامة والتصنيع ستدفع مبالغ طائلة في الجهاز الاقتصادي سوف تؤدي الى زيادة كبيرة في القدرة الشرائية ، ولئلا تتعرض البلاد الى موجة من ارتفاع الاسعار وخاصة بالنسبة للمواد الاستهلاكية والغذائية نتيجة زيادة الطلب المترتب على زيادة في القدرة الشرائية لدى الطبقات العاملة في الريف والمدينة ، تتوجب المبادرة فورا الى العمل على زيادة الانتاج الزراعي باسرع ما يمكن .

وتتركز خطة الانماء الزراعي على عنصرين اساسيين :

اولا ــ زيادة المساحة المروية .

ثانيا ــ زيادة غلة الهكتار .

فسوف تضيف مشروعات الري الى المساحة المروية نحو ٢٥٠ الف هكتار في السنة الخامسة يزرع منها في هــذه السنة نحو ١٩٠ الف هكتار ، غالبيتها من الاراضي الجديدة التي لم تكن مزروعة من قبل، الى جانب انشاء مجموعة من آبار البادية التي ستؤمن المياه للماشية .

ولا تقل أهمية زيادة الانتاج الرأسي ، أي زيادة غلة الهكتار ، عن أهمية التوسع الافقي . وترتكز خطة زيادة الانتاج الزراعي الرأسي على الاسس التالية :

١ ــ توزيع المحاصيل على اساس دورة زراعية وفقا لكل منطقة .

٢ ــ تحديد اهداف انتاجيــة .

٣ ــ ربط هذه الاهداف الانتاجية بوسائل عملية ، كالاكثار من البذور المنتقاة، وزيادة التسميد، ومقاومة الآفات، وايجاد البواعث والوسائل العملية التي تحفز المزارعين الى اتباع هذه السياسة والتأثير عليهم لاتباع هذه الوسائل عن طريق التسهيلات الائتمانية وتوفير البذار والارشاد الزراعي والخطة الانمائية المقترحة في الزراعة والتي وضعت على مستوى الاقليم السوري . غير انه يجب ان نذكر انه لضمان نجاح هذه الخطة يجب اعداد برامج زراعية على مستوى المناطق والنواحي بل والقرى طبقا لظروف كل منطقــة من حيث توافر الامطار وتصنيف التربة . فيجب ان يكون لكل منطقة ولكل قرية خطة زراعية سنوية محددة الاهداف الانتاجية ومحددة الــدورة الزراعية ووسائل تحقيق هذه الاهــداف من حيث التسهيــلات الائتمانية والسماد وغير ذلك . وهذا ما سوف تعمد الحكومــة الى تحقيقه تدريجيا بالتعاون مع الاتحاد القومي .

البرنـامج الاستثمـاري

نظرا لعدم توافر الكمية الكافية من الموارد الفنية والمادية والماليـة من ناحية ، ولان غالبية اراضي الاقليم تزرع بعلا معتمدة على الامطـار مما يعرض استثمارات كثيرة الى مخاطر الضياع بسبب تقلبات الامطار فقد رؤي أن يبنى البرنامج الاستثماري على أساس الاستراتيجية التالية في هذه المرحلة :

١ ــ تركيز العناية بمحصولات معينة لها اهمية اقتصادية خاصة ، اما من ناحية توفير الغـذاء (القمح والشعير) أو من ناحية النقد الاجنبي (القطن والشوندر والبستنة) .

٢ ــ تركيز العناية بالمشروعات السريعة العائد (المحاصيل الحقلية) .

٣ ــ ربط الاراضي الجديدة نتيجة مشروعات الري بالخطة الزراعيـة بحيث تزرع هذه الاراضي وفقا للخطة ، من اللحظة التي تنتهي فيها هذه المشروعات .

٤ ــ توجيه عناية خاصة بالدراسات في اراضي البعل من حيث التسميد والاحتفاظ بالرطوبة وغير ذلك . اذ ان الانتاج من الاراضي البعل يشكل الآن نسبة عالية وحتى بعد انشاء مشروعات الري بأكملها .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات وضعت الخطة الاستثمارية التالية في الزراعـة :

برنامج الاستثمار الزراعي

	الف ليرة
اكثار بذار القمح والشعير	١ ٤١٥
اكثار بذار القطن	١ ١٠١
الارشاد الزراعي	١ ٨٤٠
وقاية المزروعات	٣ ٥٨١
تربية الحيوان	١٨ ٣١٦
البستنة	٢ ٨١٦
الحراج	٧ ٤٥٨
المختبرات والابحاث	٦ ٤٤٨
التعليم والتدريب الزراعي	٦ ٣٢٦
جملة	٤٩ ٣٠١
صوامع ومراكز تصنيف البذار	٤٥ ٦٩٩
مجموع الاستثمارات الزراعية	٩٥ ٠٠٠

الاهداف الانتاجية في الزراعة

	رقم الاساس	السنة الخامسة	٪
القمح (الف طن)	٨٧٥	١٤٨٠	١٧٠
الشعير «	٤٣٥	٥٢٦	١٢٠
الشوندر «	٩١	٥٦٣	٦٢٠
القطن «	٢٧٠	٤٤٤	١٦٠
الدخان «	٧,٤	١٧	٢٣٠
اغراس مثمرة (بالمليون)	١,٢٥	٢,٢	١٧٦
اغراس الاحراج	٠,٧	٥	٧٠٠
فحول السفاد (بالعدد)	—	١٧٠	

ويجب ان لا نفهم من هذه الارقام اكثر من مدلولها فقد تتفاوت مستويات الانتاج المحققة بين السنوات بسبب الظروف المناخية ، او تغيرات الاسعار النسبية بسبب عوامل العرض والطلب المحلي والعالمي • وهذه الارقام اذن تشير فقط الى اتجاهات عامة للانتاج الزراعي على فرض تحقيق المشروعات الداخلة في الخطة والتعاون الوثيق بين الافراد والدولة وتوافر الظروف المناخية الوسطية •

وفيما يلي بيان تقديري بالوسائل العملية لتحقيق الزيادة الانتاجية في المحاصيل الرئيسية :

الاراضي الجديدة	قمح الف طن	شعير الف طن	قطن الف طن
مشروعات الري مع التوسع الرأسي	١٩٠	•••	١٢٢
التسميد			
البذور المنتقاة	٤١٠	٩٠	٧٠
تحسين العمليات الزراعية			
جملة	٦٠٠	٩٠	١٩٢

وبالنسبة للتسميد فان الاقليم السوري يستهلك من الاسمدة الآزوتية والفوسفاتية نحو ٢٥ الى ٣٥ الف طن ، اي بمعدل ٧,٥ كيلوغرام للهكتار المزروع (أي ٣ كغ للفدان يقابله في الاقليم الجنوبي ١٠٠ كغ) ويعود هذا النقص في استخدام الاسمدة الى اعتماد الزراعة في الاقليم السوري على مياه الامطار وخاصة بالنسبة لمحاصيل الحبوب ومن ثم زراعة نصف الارض وترك النصف الآخر مما جعل غالبية المزارعين لا يستعملون المخصبات الكيماوية في تسميد اراضيهم والاكتفاء بما تحمله مياه الامطار من عناصر غذائية ذائبة وبما تستعيده الارض من قوة انباتية في الفترة التي تترك بدون زراعة عن طريق تحلل بقايا المحاصيل والاعشاب •

غير ان استمرار الزراعة مدة طويلة على هذا المنوال يفقد التربة الكثير من خصبها ويقلل بالتالي من انتاجها ، ثم ان الزراعة الكثيفة التي تقتضيها خطة التنمية تتطلب عدم ترك الارض بدون زراعة . وهكذا تكون الحاجة ماسة الى زيادة استخدام الاسمدة في الاقليم السوري .

ان خطة التنمية قد استهدفت رفع هذا الاستهلاك في سنتها الخامسة الى حوالي ١٦٥ الف طن من الاسمدة الآزوتية قيمتها حوالي ٤٠ مليون ليرة ، وحوالي ١٢٥ ألف طن من الاسمدة الفوسفاتية قيمتها حوالي ٢٠ مليون ليرة سورية ، أي ان الخطة تهدف الى رفع الاستهلاك الى حوالي ٣٠٠ الف طن من الاسمدة قيمتها حوالي ٦٠ مليون ليرة سورية ، وتتحقق بهذه الطريقة السياسة التي تتوخاها خطة التنمية في زيادة الانتاج الزراعي .

وسوف يترتب على هذه البرامج الانمائية زيادة في الدخل الزراعي بمقدار ٣١٠ مليون ليرة سورية على رقم الاساس وقدره ٩٦٥ أي بمقدار ٣٢٪ . كما انه من المقدر ان تزيد درجة تشغيل العمالة الزراعية بنتيجة التوسع الافقي والرأسي ، بنحو ١٧٥ الف عامل زراعي في السنة الخامسة ، بحيث يؤمن العمل الدائم لعدد كبير من العمال الزراعيين الحاليين الذين لا يعملون بشكل مستمر ، ويضاف اليهم عدد جديد يقدر بـ ٧٥ الف عامل .

وفيما يلي بيان ببرامج ومشروعات التنمية الزراعية :

الـــرّي

تبلغ مساحة الاراضي في الاقليم (٠٠٠ ١٨٥) كيلومتر مربع تقريبا او ثمانية عشر مليون ونصف المليون من الهكتارات ، ثلثها تقريبا قابلة للزراعة وهي موزعة في الوقت الحاضر على الشكل الآتي :

٠٠٠ ٠٠٠ ٥ هكتار اراض مرويـة

٠٠٠ ٦٠٠ ٤ هكتار اراض بعليـة

٠٠٠ ٩٠٠ هكتار ارض غير مزروعة (يمكن زراعتها ريا في المستقبل)

والزراعة في الاراضي البعلية تعتمد على الامطار • ويتصف نظام الامطار في الاقليم بالتفاوت في الكميـة التي تهطل سنويا بين منطقة واخرى ، واختلاف توزعها بين سنة واخرى •

وان موارد الاقليم المائية تساعد على ري مساحة اضافية لا تقل عن مليون هكتار ، وعلى هذا يمكن رفع نسبة الاراضي المروية في الاقليم من ٥٠٠ ألف هكتار (٨,٣٪ من الاراضي القابلة للزراعة) الى ٠٠٠ ٥٠٠ ١ هكتار (٢٥٪ من الاراضي القابلة للزراعة) •

وتهدف الخطة الخمسية الاولى في حقل الري الى انشاء شبكات لري مساحة قدرها ٢٥٤ الف هكتار ، وبذلك تزداد الاراضي المروية من ٥٠٠ الف هكتار الى ٧٥٠ الف هكتار اي بزيادة ٥٠ ٪

وان توزيع المساحة المروية الاضافية على المشاريع المختلفة هو كالآتي:

	الف هكتار
مشروع الغاب والعشارنة	٧٠
« الروج	٥
مشروع الفرات (الحوض الاسفل)	٧٥
« الخـابور	٦٠
« بردى والاعوج	١٢
« العاصي الاعلى	١٢
« مزيريب	٣,٢
« السن	١٠
« بانيـاس	٤
مشاريع متفرقة	٣
المجموع	٢٥٤,٢

وان مجموع المساحات التي ستنجز شبكاتها خلال سني الخطـة وتوضع موضع الاستثمار ، يتصاعد من سنة الى اخرى وفق الترتيب الآتي :

مجموع المساحة المروية

بآلاف الهكتارات

بدءا من الموسم الزراعي	١٩٦١	٨
« « «	١٩٦٢	٧٥
« « «	١٩٦٣	١٢٠
« « «	١٩٦٤	١٩٥
« « «	١٩٦٥	٢٥٤,٢

أما المساجات التي سيؤثر انتاجها على الدخل القومي خلال الخطة فهي ١٩٥ الف هكتار باعتبار ان المساحـة التي تنجز شبكاتها ويبـدأ في استثمارها في مطلع ١٩٦٥ لن تعطي ثمارها من حيث زيادة الدخل الا

في النصف الثاني من عام ١٩٦٦ أي في الفترة المشمولة بالخطة الخمسية التاليـة .

وتلحظ الخطة بالاضافة الى هذه المشاريع المباشرة في تنفيذ سـد الفرات التخزيني تمهيدا لانجازه في الخطة الخمسية التالية ، وهذا السد يتيح للاقليم التحكم بمياه الفرات والتوسع في أعمال الري توسعا كبيرا.

وان الاعتمادات التي لحظت لتنفيذ المشاريع آنفة الذكر تبلغ ٧٨٠ مليون ليرة سورية منها ١٤٠ مليون ليرة لاعمال الاستصلاح . وتشكل هذه الاعتمادات نسبة ٤٥ ٪ من الاعتمادات المخصصة للقطاع العـام في الخطة الخمسية الاولى ، وهي تؤمن زيادة في الدخل القومي قدرها ١٤٥ مليون ليرة في السنة الخـامسة ترتفع الى (٢٠٠) مليون لـيرة اعتبارا من السنة السادسة .

وان هذه المشاريـع سيؤمن تنفيذها العمل لعـدد يقدر بنحـو ٣٥ الف عامل .

اما العمال الذين سيتوفر لهم العمل الزراعي المستديم في نهاية الخطة فيقدر بنحو ١٥٠ الف عامل .

والجداول التالية تبين المساحات التي تجهز بشبكات الري خلال سني الخطة الخمسية الاولى ، ونفقات مشاريع الري موزعة على سني الخطة ، وزيادة الدخل القومي الناتجة عن تنفيذ مشاريع الري خلال سنوات الخطة الخمس .

زيادة الدخل القومي الناتجة عن تنفيذ مشاريع الري
خلال الخطة الخمسية الاولى
(بملايين الليرات السورية)

المشروع	٦١/٦٠ الدخل الاضافي				٦٢/٦١ الدخل الاضافي				٦٣/٦٢ الدخل الاضافي				٦٤/٦٣ الدخل الاضافي				٦٥/٦٤ الدخل الاضافي			
	من الاراضي البعلية المحولة الى ري	من الاراضي المروية ضخا المحولة ري بالراحة	من الاراضي الجديدة	المجموع	من الاراضي البعلية المحولة الى ري	من الاراضي المروية ضخا المحولة ري بالراحة	من الاراضي الجديدة	المجموع	من الاراضي البعلية المحولة الى ري	من الاراضي المروية ضخا المحولة ري بانراحة	من الاراضي الجديدة	المجموع	من الاراضي البعلية المحولة الى ري	من الاراضي المروية ضخا المحولة ري بالراحة	من الاراضي الجديدة	المجموع	من الاراضي البعلية المحولة الى ري	من الاراضي المروية ضخا المحولة ري بالراحة	من الاراضي الجديدة	المجموع
١ ـ الروج	—	—	—	—	—	—	١,٤	١,٤	—	—	٦,٠	٦,٠	—	—	٦,٠	٦,٠	—	—	٦,٠	٦,٠
٢ ـ الغاب ـ العشارنة	—	—	—	—	—	—	٨,٢	٨,٢	٣,٣	١٠,٦	٢٧,٦	٤١,٥	٩,٠	١٠,٦	٣٣,٤	٥٣,٠	٩,٠	١٠,٦	٣٣,٤	٥٣,٠
٣ ـ بردى	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٥,٦	٥,٦
٤ ـ العاصي الاعلى	—	—	—	—	—	—	—	—	٢,٨	—	—	—	٥,٦	—	—	—	—	—	—	—
٥ ـ السن	—	—	—	—	—	—	—	—	٦,٨	—	—	٦,٨	٦,٨	—	—	٦,٨	٤,٥	—	٢١,٥	٢٦,٠
٦ ـ الخابور	—	—	—	—	—	—	—	—	٤,٥	—	—	—	١٣,١	٨,٦	—	٢١,٥	٢,٠	—	—	٢,٠
٧ ـ اليرموك	—	—	—	—	—	—	—	—	٢,٠	—	—	٢,٠	٢,٠	—	—	٢,٠	—	٣,٠	٣٤,٠	٣٧,٠
٨ ـ الفرات	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢,٥	—	—	٢,٥
٩ ـ بانياس	—	—	—	—	—	—	—	—	٢,٥	—	—	٢,٥	٢,٥	—	—	٢,٥	—	—	٠,٤	٠,٤
١٠ ـ متفرقة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٠,٣	٠,٣	—	٠,٣	—	—	—	—
المجموع	—	—	—	—	—	—	٩,٦	٩,٦	١٤,٦	١٠,٦	٣٣,٦	٥٨,٨٠	٢٧,٦	١٠,٦	٤٨,٣	٨٦,٥	٣٠,٤	١٣,٦	١٠٠,٩	١٤٤,٩

المساحات التي تجهز بشبكات الري
خلال سني الخطة الخمسية الاولى
(بآلاف الهكتارات)

المشروع	٦١/٦٠			٦٢/٦١			٦٣/٦٢			٦٤/٦٣			٦٥/٦٤		
	المساحات البعلية المحولة الى ري بالراحة	المساحات المرويةضخا المحولة الى ري بالراحة	المساحات غير المستثمرة حاليا	المجموع	المساحات البعلية المحولة الى ري بالراحة	المساحات المرويةضخا المحولة الى ري بالراحة	المساحات غير المستثمرة حاليا	المجموع	المساحات البعلية المحولة الى ري بالراحة	المساحات المرويةضخا المحولة الى ري بالراحة	المساحات غير المستثمرة حاليا	المجموع	المساحات البعلية المحولة الى ري بالراحة	المساحات المرويةضخا المحولة الى ري بالراحة	المساحات غير المستثمرة حاليا	المجموع
١ ـ الروج	—	—	١,٢	١,٢	—	—	٥,٠	٥,٠	—	—	٥,٠	٥,٠	—	—	٥,٠	٥,٠
٢ ـ الغاب ـ العشارنة	—	—	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٢٢,٥	٢٣,٥	٥٣,٠	١٩,٠	٢٢,٥	٢٨,٥	٧٠,٠	١٩,٠	٢٢,٥	٢٨,٥	٧٠,٠
٣ ـ بردى	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٢,٠	١٢,٠
٤ ـ العاصي الاعلى	—	—	—	—	—	—	—	—	٦,٠	—	—	٦,٠	١٢,٠	—	—	١٢,٠
٥ ـ السن	—	—	—	—	١٠,٠	—	—	١٠,٠	١٠,٠	—	—	١٠,٠	١٠,٠	—	—	١٠,٠
٦ ـ الخابور	—	—	—	—	—	—	—	—	١٠,٠	—	١٠,٠	٢٠,٠	١٠,٠	—	٥٠,٠	٦٠,٠
٧ ـ اليرموك	—	—	—	—	٣,٢	—	٣,٢	٣,٢	٣,٢	—	—	٣,٢	٣,٢	—	—	٣,٢
٨ ـ الفرات	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٠,٠	٤٠,٠	٥٠,٠	—	١٠,٠	٦٥,٠	٧٥,٠
٩ ـ بانياس	—	—	—	—	٤,٠	—	—	٤,٠	٤,٠	—	—	٤,٠	٤,٠	—	—	٤,٠
١٠ ـ متفرقة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢,٠	٢,٠	—	—	٣,٠	٣,٠
المجموع	—	—	٨,٢	٨,٢	٢٤,٢	٢٢,٥	٢٨,٥	٧٥,٢	٥٢,٢	٢٢,٥	٤٥,٠	١٢٠,٢	٥٨,٢	٣٢,٥	١٠٤,٥	١٩٥,٢	٤٦,٢	٣٢,٥	١٦٣,٥	٢٥٤,٢

نفقات مشاريع الري موزعة على سني الخطة الخمسية الاولى
(بملايين الليرات السورية)

المشروع	٦١/٦٠			٦٢/٦١			٦٣/٦٢			٦٤/٦٣			٦٥/٦٤		
	نقد محلي	نقد اجنبي	المجموع	نقد محلي	نقد اجنبي	المجموع	نقد محلي	نقد اجنبي	المجموع	نقد محلي	نقد اجنبي	المجموع	نقد محلي	نقد اجنبي	المجموع
١ ـ الروج	٤,٤٠	٠,٦٠	٥,٠٠	٢,١٠	٠,٤٠	٢,٥٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٢ ـ الغاب ـ العشارنة	٣٩,٠٠	٥,٠٠	٤٤,٠٠	٤٠,٠٠	٤,٠٠	٤٤,٠٠	٣٣,٠٠	٢,٠٠	٣٥,٠٠	—	—	—	—	—	—
٣ ـ بردى	٠,٥٠	٠,٧٥	١,٢٥	٠,٢٥	٠,٥٠	٠,٧٥	٦,٧٥	١,٢٥	٨,٠٠	١٠,٠٠	٣,٠٠	١٣,٠٠	١٠,٠٠	٢,٠٠	١٢,٠٠
٤ ـ العاصي الاعلى	٠,٥٠	٠,—	٠,٥٠	٥,٨٠	٠,٧٠	٦,٥٠	١٤,١٠	٧,٤٠	٢١,٥٠	١٣,٣٠	٥,٢٠	١٨,٥٠	—	—	—
٥ ـ السن	٣,٠٠	٢,٥	٥,٥٠	٧,٠٠	٣,٥٠	١٠,٥٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٦ ـ الخابور	١,٠٠	٢,٠٠	٣,٠٠	٢٣,٠٠	٢,٠٠	٢٥,٠٠	١٩,٠٠	٣,٠٠	٢٢,٠٠	١٩,٠٠	١,٠٠	٢٠,٠٠	١٩,٠	١,٠٠	٢٠,٠٠
٧ ـ اليرموك	٥,٠٠	٢,٠٠	٧,٠٠	٠,٥٠	٠,٥٠	١,٠٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٨ ـ الفرات	٥,٠٠	٤,٠٠	٩,٠٠	٢,٠٠	٢,٠٠	٤,٠٠	٥٦,٠٠	٣٠,٠٠	٨٦,٠٠	٧٠,٠٠	٣٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٨٠,٠٠	٢٥,٠٠	١٠٥,٠٠
٩ ـ بانياس	٠,٢٥	—	٠,٢٥	٥,٧٥	١,٥٠	٧,٢٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٠ ـ متفرقة	—	—	—	—	—	—	١,٠٠	—	١,٠٠	٠,٥٠	—	٠,٥٠	٠,٥٠	—	٠,٥٠
الجملة	٥٨,٦٥	١٦,٨٥	٧٥,٥٠	٨٦,٤٠	١٥,١٠	١٠١,٥٠	١٢٩,٨٥	٤٣,٦٥	١٧٣,٥٠	١١٢,٨٠	٣٩,٢٠	١٥٢,٠٠	١٠٩,٥٠	٢٨,٠٠	١٣٧,٥٠
استصلاح اراضي			٢,٠٠			٣٨,٥٠			٢٥,٩٠			٤٣,١٠			٣٠,٥٠
المجموع العام			٧٧,٥٠			١٤٠,٠٠			١٩٩,٤٠			١٩٥,١٠			١٦٨,٠٠

القمح والشعير

تقدر مساحة الاراضي المزروعة حاليا بنحو ٥,٥ مليون هكتار موزعة على الشكل التالي :

١٤٥٠	ألف هكتار تزرع قمحا
٨٠٠	ألف هكتار تزرع شعيرا
٢٥٠	ألف هكتار تزرع قطنا
٢٣٠	ألف هكتار تزرع فاكهة
٧٠	ألف هكتار تزرع خضراوات
٧٠٠	ألف هكتار تزرع محاصيل مختلفة
٢٠٠٠	الف هكتار تترك بدون زراعة سنويا للراحة
٥٥٠٠	الف هكتار المجموع

يتبين من هذا الجدول أهمية محصولي القمح والشعير في الاقليم السوري فهما يشكلان مساحة تقارب ٦٤ بالمائة من المساحة المحصولية سنويا .

وتعتمد زراعة هذين المحصولين على مياه الامطار الا في بعض الظروف والحالات التي تتوافر فيها مياه الري، فان اصحاب هذه الزراعات يسعفونها عند انحباس الامطار برية أو اثنتين حتى لا يتلف المحصول ، لذلك فان طابع انتاج محصولي القمح والشعير متقلب بسبب هذا الاعتماد على مياه الامطار ، ففي السنين التي تكثر أمطارها يزدهر الانتاج بينما نجده يقل ولا يفي بحاجة الاستهلاك المحلي في السنين التي تنحبس أو تقل فيها الامطار . ومثال ذلك هو عاما ١٩٥٧ ــ ١٩٥٣ ، ففي العام الاول حيث كانت الامطار كافية بلغ انتاج القمح ١٣٥٠ الف طن ، وبلغ

انتاج الشعير ٧٢٠ ألف طن ، بينما نجد الحال على عكس ذلك في العام الآخر حيث تدنى الانتاج الى ٤٣٨ ألف طن من القمح ، ونحو ١٣٧ ألف طن من الشعير فقط ، وكان سبب ذلك هو قلة الامطار .

ويمكن تقسيم الاقليم السوري الى المناطق الزراعية البيئية التالية (وتشمل المساحات المدرجة ادناه الاراضي القابلة للزراعة وغير القابلة لها):

١ ــ المنطقة الجافة ويقل متوسط امطارها السنوية عن ٢٥٠ مم ، وتقدر مساحتها بنحو ١٢ ٤٨١ ألف هكتار .

٢ ــ المنطقة نصف الجافة الاولى ويبلغ متوسط امطارها ٢٥٠ ــ ٣٥٠ مم في العام ، وتقدر مساحتها بنحو ٢ ٤١٧ الف هكتار .

٣ ــ المنطقة نصف الجافة الثانية ويبلغ متوسط امطارها السنوية ٣٥٠ ــ ٥٠٠ مم ، وتقدر مساحتها بنحو ١ ٠٣٢ ألف هكتار .

٤ ــ المنطقة نصف الرطبة ويبلغ متوسط امطارها السنوية ٥٠٠ ــ ٨٠٠ مم ، وتقدر مساحتها بنحو ١ ٦٩٣ الف هكتار .

٥ ــ المنطقة الرطبة ويزيد متوسط امطارها السنوية على ٨٠٠ مم وتقدر مساحتها بنحو ٢٣٠ الف هكتار .

٦ ــ المنطقة المسقية وتقدر مساحتها بنحو ٥٩٥ الف هكتار ، منها ما يقرب من ٩٥ ألف هكتار تسقى سقيا ربيعيا .

وتتميز المنطقة الجافة بانها منطقة مراعي ، الا ان الارباح التي جناها في الماضي بعض الزراع من زراعة القمح والشعير في المناطق البعلية في السنوات جيدة الامطار ، جعلت زراعة هذين المحصولين تمتد الى المنطقتين الجافة ونصف الجافة الاولى دون مراعاة ملاءمتهما لانتاج القمح والشعير ، وذلك بغية الحصول على الربح الذي استطابه في الماضي بعض الزراع في السنوات جيدة الامطار . ولكن الامر جاء على عكس ذلك في السنوات الاخيرة حيث كانت النتيجة خسارة المراعي من جهة وخسارة المزارعين للاموال والجهود المبذولة من جهة اخرى .

لذلك فان زراعة القمح والشعير يجب ان تعود الى وضعها الطبيعي بحيث لا يسمح بزراعة المحصول الا في المناطق التي تصلح لانتاج غلة اقتصادية منه • ويهدف البرنامج الى منع زراعة القمح في كل من المنطقة الجافة والمنطقة نصف الجافة الاولى وكذلك منع زراعة الشعير في المنطقة الجافة لعدم كفاية الامطار • وبذلك تعود هذه المنطقة الى سابق وضعها الطبيعي وهو الرعي ، وهي تعتبر من أجود مناطق المراعي وتقدر هذه المساحة بنحو ٣٠٠ ألف هكتار ، مما سيكون له أثر كبير على تنمية الانتاج الحيواني • وسيأتي بيان ذلك عند معالجة موضوع الثروة الحيوانية •

ويرمي البرنامج ايضا الى تحويل زراعة الشعير في كل من المنطقة نصف الجافة الثانية والمنطقة نصف الرطبة وكذلك في المنطقة الرطبة والمنطقة المسقية الى زراعة القمح الا في بعض الحالات الخاصة التي تستلزم زراعة الشعير فيها لمقاومة حشرة السونة في المناطق التي تشتد اصابة القمح فيها بهذه الحشرة ، ولدواعي عمليات اكثار البذار •

وسوف يؤدي البرنامج الى تخفيض مساحة القمح بمقدار ٤٢٨ الف هكتار ، الا أن هذا التخفيض لن يؤدي الى تخفيض انتاج القمح بالنسبة نفسها لان الاراضي التي ستمنع زراعتها بالقمح كانت غلتها منخفضة وغير مستقرة •

ومن الممكن زيادة انتاج القمح باستعمال البذار المحسن والتسميد ومكافحة الآفات عن طريق الارشاد الزراعي • ومن المقدر ان تؤدي هذه الاعمال الى رفع الانتاج السنوي حتى يبلغ نحو ١٣٠٠ ألف طن •

ولما كانت مشروعات الري الكبرى سوف تضيف في نهاية السنوات الخمس الاولى مساحة ١٨٧,٢ ألف هكتار سقي ، فان تخصيص نسبة ٣٣٪ من هذه المساحة لزراعة القمح يضيف الى مساحة هذا المحصول في نهاية السنوات الخمس ٦٢,٤ ألف هكتار سقي جديدة • وفي هذه الحالة سوف تبلغ مساحة القمح نحو ١١٠ ١ ألف هكتار ، كما يبلغ المحصول نحو ٤٨٠ ١ ألف طن •

أما بالنسبة للشعير فمن المزمع منع زراعته في المنطقة الجافة كما سبق ذكره ، وتركيز زراعته في المنطقة نصف الجافة الاولى مع اضافة المساحة المعتاد زراعتها قمحا بهذه المنطقة الى مساحة الشعير ، وبذلك تصبح مساحة الشعير نحو ٨٠٠ ألف هكتار يقدر انتاجها قبل تطبيق مشروعات التنمية الرأسية بنحو ٤٠٠ ألف طن .

وقد كان التفكير يرمي الى منع زراعة الشعير في المناطق التي تتوافر فيها كميات الامطار والمياه وتخصيصها لزراعة القمح ، ولكن وجد من الضروري زراعة نحو ٢٠ الف هكتار في المنطقة نصف الجافة الثانية ومساحة نحو ١٠ آلاف هكتار في المنطقة نصف الرطبة حيث تشتد اصابة القمح بحشرة السونة . وكذلك زراعة ١٠ آلاف هكتار اخرى بمناطق السقي لاكثار بذار الشعير المنتقى . وبذلك تبلغ جملة مساحة الشعير ٨٤٠ الف هكتار بدلا من ٧١٢ الف هكتار ، كما يقدر انتاجه بعد تنفيذ مشروعات التنمية الرأسية نحو ٥٢٦ ألف طن .

والجداول التالية تبين الوضع الحالي والوضع المقترح لمساحة محصولي القمح والشعير ، كما تبين الوضع الحالي والوضع المقترح لانتاج هذين المحصولين :

المساحات المزروعة قمحا وشعيرا في الوقت الحاضر
والمساحات المقدرة زراعتها في خطة التنمية
(بآلاف الهكتارات)

المناطق الزراعية البيئية	الوضع الحالي		الوضع المقدر	
	مساحة القمح	مساحة الشعير	مساحة القمح	مساحة الشعير
١ ــ المنطقة الجافة (٢٥٠ مم فما دون)	١٠٠	٢٠٠	—	—
٢ ــ المنطقة نصف الجافة الاولى (٢٥٠ ــ ٣٥٠ مم)	٥٠٠	٣٠٠	—	٨٠٠
٣ ــ المنطقة نصف الجافة الثانية (٣٥٠ ــ ٥٠٠ مم)	٣٢٠	١٢٠	٤٢٠	٢٠
٤ ــ المنطقة نصف الرطبة (٥٠٠ ــ ٨٠٠ مم)	٤٥٠	٥٢	٤٩٢	١٠
٥ ــ المنطقة الرطبة (٨٠٠ مم فما فوق)	١٠	١٠	٢٠	—
٦ ــ منطقة السقي الحالية (سقي دائم ونصف سقي)	٩٥	٣٠	١١٥	١٠
٧ ــ السقي المضاف من مشروعات الري	—	—	٦٣	—
المجموع :	١٤٧٥	٧١٢	١ ١١٠	٨٤٠

الانتاج الحالي لمحصولي القمح والشعير والانتاج المقدر لهما
حسب خطة التنمية
(بآلاف الاطنان)

المنطقة الزراعية البيئية	محصول القمح			محصول الشعير		
		الانتاج المقدر بعد تعديل المساحات			الانتاج المقدر بعد تعديل المساحات	
	الانتاج الحالي	قبل التنمية الرأسية	بعد التنمية الرأسية	الانتاج الحالي	قبل التنمية الرأسية	بعد التنمية الرأسية
١ ــ المنطقة الجافة (٢٥٠ فما دون)	١٠	—	—	٢٠	—	—
٢ ــ المنطقة النصف جافة الاولى (٢٥٠ــ٣٥٠ مم	١٥٠	—	—	١٥٠	٤٠٠	٤٨٠
٣ ــ المنطقة النصف جافة الثانية (٣٥٠ــ٥٠٠ مم)	١٦٠	٢١٠	٣٣٦	٨٤	١٤	١٦
٤ ــ المنطقة النصف رطبة (٥٠٠ ــ ٨٠٠ مم)	٤٠٥	٤٩٢	٧٣٨	٥٢	١٠	١٢
٥ ــ المنطقة الرطبة (٨٠٠ مم فما فوق)	٧	١٤	٢٤	٨	—	—
٦ ــ منطقة السقي (نصف سقي)	٣٢	٣٧	٧٥	٤٢	١٤	١٨
٧ ــ منطقة السقي (سقي دائم)	٤٥	٦٠	١٢٠			
٨ ــ السقي المضاف من مشروعات الري	—	—	١٨٧	—	—	—
المجموع :	٨٠٩	٨١٣	١٤٨٠	٤٣٥	٤٣٨	٥٢٦

اكثار بذار القمح والشعير

تهدف سياسة اكثار بذار القمح والشعير الى زراعة جميع المساحات المعدة لزراعة هذين المحصولين بالبذار المنتقى في سنة ١٩٦٣ — ١٩٦٤ ومن المعلوم ان البذار اللازم للاقليم هو ١١١ الف طن قمح و ٨٤ الف طن شعير • ويقضي البرنامج بتوزيع ثلث البذار اللازم من البذار المنتقى في كل عام اعتبارا من عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ ، وسوف يجدد بعد ذلك بذار ثلث المساحة الكلية سنويا •

وسيجري اكثار البذار على درجتين : الاولى لانتاج النوية والنواة في حقول النقاوة والمراكز الزراعية ، والثانية للاكثار بالتعاقد مع الزراع في المزارع المختارة وفي اراضي الاصلاح الزراعي •

ومن الطبيعي مراعاة توفير البذار من الاصناف التي تناسب كل منطقة في الاقليم وسيتم اعداد النواة للقمح والشعير في مراكز وزارة الزراعة اعتبارا من عام ١٩٦٠ — ١٩٦١ في حدود ٨٥٠ ١ طنا من أصناف القمح و ٣٩٠ ١ طنا من اصناف الشعير وستؤمن زراعة هذه المقادير في حقول الاكثار انتاج ٠٠٠ ٣٧ طن من بذار القمح المنتقى و ٠٠٠ ٢٨ طن من بذار الشعير المنتقى لتوزيعها على الزراع اعتبارا من ١٩٦١ — ١٩٦٢ •

ويلزم لهذه العملية شراء بذار لنويات بعض الاصناف اما محليا أو من الخارج بحسب كل صنف ، وتقدر المبالغ اللازمة لذلك بنحو ٥٠ ألف ليرة • كما يلزم أيضا توفير الاسمدة اللازمة لتسميد حقول النوية والنواة ، وتقدر المبالغ اللازمة لذلك أيضا بنحو ١٠٢ ألف ليرة سنويا •

وأما مقادير البذار المنتقى التي ستنتج من حقول الاكثار ، فانها تحتاج الى مبالغ نقدية لشراء هذا البذار ، كما تحتاج الى مبالغ لعمليات الغربلة والتعقيم والتعبئة والنقل والتخزين واللوازم الفنية ، علاوة على ضرورة وجود جهاز فني للاشراف على هذه العمليات بالاضافة الى مراقبة خطوات انتاج البذار في حقول الاكثار • وسوف تعود الخزانة

وتسترد معظم هذه المبالغ وذلك عند بيع البذار • الا أن ثمن البيع يجب ألا يزيد كثيرا عن ثمن الشراء من الزراع المتعاقدين وذلك تشجيعا على الاقبال على استعمال هذا النوع من البذار • ومعنى ذلك أن الخزانة ستتحمل مبالغ تعادل نصف تكاليف اللوازم الفنية والغربلة والتعقيم والتعبئة والنقل والتخزين ، وهي تقدر بنحو ١٨ ليرة في المتوسط لكل طن •

ومن الممكن أن تقوم مؤسسة مستقلة (كمكتب الحبوب أو المصرف الزراعي مثلا) ، تسمح امكانياتها المالية والمادية ، بتمويل هذه العملية ، وفي هذه الحالة فان موازنة وزارة الزراعة الانمائية لن تتضمن الا مقدار الاعانة السنوية التي تقدر بنحو ١٧٤ ١ ألف ليرة •

أما أعباء المؤسسة فستغطيها المبالغ الملحوظة في الموازنة لعمليات الغربلة والتعقيم والتعبئة والنقل والتخزين والتي تقدر بنحو ٣٢,٥ ليرة للطن •

ويقدر الجهاز الفني الاضافي اللازم للاشراف على عمليات الانتاج بنحو مهندسين زراعيين اثنين وسبعة مراقبين فنيين •

ولما كانت معظم مساحة القمح والشعير تزرع حاليا ببذار متدني الصفات فان امكانية زيادة الانتاج باستعمال البذار المحسن كبيرة جدا ، ومع أن المعلومات المستقاة من الزراع الذين يستعملون بذارا محسنا تفيد بأن هذا البذار يضاعف المحصول الا أن من الحيطة أن تقدر نسبة الزيادة في الانتاج المترتبة على تنفيذ المشروع بمقدار ٣٠ بالمائة فقط نظرا لاتساع المساحة وتباين المناطق واختلاف مقدار عناية الزراع بخدمة الارض والعمليات الزراعية •

وتقدر الاستثمارات اللازمة لاكثار بذار القمح والشعير بنحو ٩١

الف ليرة كما تقدر النفقات الانمائية الجارية بنحو ١٣٢٤ الف ليرة .

والجداول التالية تبين مساحة كل صنف من أصناف القمح والشعير ، ومقدار البذار اللازم توفيره لزراعة ثلث هذه المساحات ، ومساحة حقول الاكثار للقمح والشعير وكمية البذار الناتج منها في كل سنة من سني الخطة ، والزيادة في انتاج كل من القمح والشعير المترتبة على تنفيذ المشروع .

المساحات التي تزرع بالقمح والشعير من مختلف الاصناف وكميات البذار المنتقى اللازم لها في كل سنة

(المساحة بآلاف الهكتارات والبذار بآلاف الاطنان)

القمح			الشعير		
الصنف	المساحة المزروعة	البذار المنتقى (١)	الصنف	المساحة المزروعة	البذار المنتقى (١)
سيناتور كابللي	٥٧٠	١٩	عربي	٨٢٠	٢٧,٣
حوراني	٣٢٠	١٠,٥	بريور	٩	٠,٣
حماري	١٢٠	٤	فلفون	٩	٠,٣
فلورانس أورور	١٠٠	٣,٥	رومي	٢	٠,٠٧
المجموع	١١١٠	٣٧		٨٤٠	٢٧,٩٧

(١) هذه الكمية تلزم لزراعة ثلث المساحة فقط .

مساحة حقول الاكثار للقمح والشعير وكمية البذار المنتقى الناتجة عنها

(المساحة بالاف الهكتارات و البذار بآلاف الاطنان)

السنة	القمح		الشعير	
	المساحة	البذار المنتقى	المساحة	البذار المنتقى
١٩٦٠/١٩٥٩	٦,٣٨	٩,٥٧	١,٧٣	٦,٥٩
١٩٦١/١٩٦٠	١٨,٥٠	٣٧,٠٠	١٤,٠٠	٢٨,٠٠
١٩٦٢/١٩٦١	١٨,٥٠	٣٧,٠٠	١٤,٠٠	٢٨,٠٠
١٩٦٣/١٩٦٢	١٨,٥٠	٣٧,٠٠	١٤,٠٠	٢٨,٠٠
١٩٦٤/١٩٦٣	١٨,٥٠	٣٧,٠٠	١٤,٠٠	٢٨,٠٠
١٩٦٥/١٩٦٤	١٨,٥٠	٣٧,٠٠	١٤,٠٠	٢٨,٠٠

الزيادة في انتاج القمح والشعير المترتبة على تنفيذ مشروع اكثار البذار في خطة التنمية الزراعية

(المساحة بآلاف الهكتارات و الكميات بآلاف الاطنان)

السنة	القمح		الشعير	
	المساحة المستفيدة	الزيادة المتوقعة	المساحة المستفيدة	الزيادة المتوقعة
١٩٦١/٦٠	٩٥,٧	١٥,٧٩	٢٥,٩	٣,٨٩
١٩٦٢/٦١	٣٥٠,٠	٥٧,٧٥	٢٨٠,٠	٤٢,٠٠
١٩٦٣/٦٢	٧١٣,٣	١١٧,٧٠	٥٦٠,٠	٨٤,٠٠
١٩٦٤/٦٣	١٠٩٠,٠	١٧٩,٨٥	٨٤٠,٠	١٢٦,٠٠
١٩٦٥/٦٤	١١١٠,٠	١٨٣,١٥	٨٤٠,٠	١٢٦,٠٠

تسميد القمح والشعير

ان اعتماد الزراعة في الاقليم السوري على مياه الامطار ولا سيما محاصيل الحبوب ، وزراعة نصف الارض وترك النصف الآخر بدون زراعة ، جعل الغالبية العظمى من الزراع لايستعملون المخصبات الكيماوية في تسميد زراعاتهم ، بل يكتفون بما تحمله مياه الامطار من عناصر غذائية ذائبة ، وكذلك بما تستعيده الارض في الفترة التي تترك بدون زراعة ــ من تحليل بقايا المحاصيل والاعشاب .

ولكن استمرار زراعة الارض سنين طويلة يفقدها كثيرا من خصبها ويقلل من انتاجها فضلا عما تقتضيه خطة زيادة الدخل من عدم ترك الارض بدون زراعة والاخذ بأساليب الزراعة الكثيفة . ولذلك فان من الضروري تخصيب الارض بتسميد الحاصلات بالاسمدة الكيمياوية بالاضافة الى الاسمدة العضوية ، ويهدف البرنامج الى زيادة الانتاج الزراعي بتسميد الحاصلات الزراعية الا أنه نظرا لان تسميد الزراعات

البعلية ولا سيما في المنطقة نصف الجافة يفتقر الى دراسات وتجارب ، وخوفا من أن يأتي التسميد في هذه المنطقة بنتائج عكسية ، فان البرنامج يلحظ تسميد الحاصلات المسقية وكذلك الحاصلات التي تزرع في المنطقتين الرطبة ونصف الرطبة التي تتوافر فيهما الامطار مع القيام بالتجارب اللازمة على التسميد في المنطقة نصف الجافة .

ولما كانت نسبة كبيرة من الزراع لم تعتد بعد على استعمال الاسمدة الكيمياوية وكان البعض يستعملها بمقادير بسيطة ، لذلك فان من الضروري التدرج في زيادة معدلات التسميد حتى يعتاد الزراع عليها ويقبلوا على استعمالها .

ولذلك فان اعطاء الحاصلات الزراعية احتياجاتها الكاملة من الاسمدة لن يتأتى خلال الخطة الخمسية الاولى .

ومن المقدر ان تكون معدلات التسميد بصفة مبدئية خلال الخطة الخمسية الاولى بواقع ١٥٠ كيلوغرام من الاسمدة الآزوتية (١٦٪ آزوت) وكذلك ١٠٠ كيلوغرام من الاسمدة الفوسفاتية (٢١٪ حمض فوسفوريك) للهكتار في الزراعات البعلية ، وبواقع ٢٠٠ كيلوغرام من الاسمدة الآزوتية و ١٥٠ كيلوغرام من الاسمدة الفوسفاتية في الزراعات المسقية .

هذا ومن الضروري تسميد جميع مساحات القمح والشعير في الزراعات المسقية . أما زراعاتها البعلية فلا ينتظر أن تزيد المساحات المسمدة منها في نهاية البرنامج عن ٧٥٪ من جملة المساحة . ومن المقدر أن تتدرج نسبة المساحات البعلية المسمدة طبقا للنسب التالية (١٥٪ ، ٢٥٪ ، ٤٠٪ ، ٦٠٪ ، ٧٥٪) خلال سني الخطة .

ومن المقدر ايضا أن تبلغ المساحات المسقية المسمدة خلال المدة نفسها (٢٥٪ ، ٣٥٪ ، ٥٠٪ ، ٧٥٪ ، ١٠٠٪) على الترتيب .

والجداول التالية تبين مساحات القمح المسمده ومقادير الاسمدة اللازمة لها ، ومساحات الشعير المسمدة ومقادير الاسمدة اللازمة لها ، خلال سني الخطة . كما تبين الزيادة في انتاج كل من القمح والشعير المترتبة على تنفيذ برنامج التسميد .

مساحة القمح المسمدة ومقادير الاسمدة اللازمة لها
في خطة التنمية الزراعية للسنوات الخمس المقبلة
(المساحة بآلاف الهكتارات و الاسمدة بآلاف الاطنان)

السنة	السقي			البعل		
	المساحة المسمدة	اسمدة آزوتية	اسمدة فوسفاتية	المساحة المسمدة	اسمدة آزوتية	اسمدة فوسفاتية
١٩٦٠/١٩٦١	٢٨ر٧٥	٥ر٧٥	٤ر٣١	٧٦ر٨٠	١١ر٥٠	٧ر٧٠
١٩٦١/١٩٦٢	٤١ر٣٠	٨ر٢٦	٦ر٢٠	١٢٨ر٠٠	١٩ر٢٠	١٢ر٨٠
١٩٦٢/١٩٦٣	٦٩ر٠٠	١٣ر٨٠	١٠ر٣٥	٢٠٤ر٨٠	٣٠ر٧٠	٢٠ر٥٠
١٩٦٣/١٩٦٤	١١٨ر٥٠	٢٣ر٧٠	١٧ر٧٨	٣٠٧ر٢٠	٤٦ر١٠	٣٠ر٧٠
١٩٦٤/١٩٦٥	١٧٨ر٠٠	٣٥ر٦٠	٢٦ر٧٠	٣٨٤ر٠٠	٥٧ر٦٠	٣٨ر٤٠

مساحات الشعير المسمدة ومقادير الاسمدة اللازمة لها في خطة التنمية الزراعية للسنوات الخمس المقبلة

(المساحة بآلاف الهكتارات والاسمدة بآلاف الاطنان)

السنة	السقي			البعل		
	المساحة المسمدة	اسمدة آزوتية	اسمدة فوسفاتية	المساحة المسمدة	اسمدة آزوتية	اسمدة فوسفاتية
١٩٦١/٦٠	٢ر٥٠	٠ر٥٠	٠ر٣٨	٤ر٥٠	٠ر٦٨	٠ر٤٥
١٩٦٢/٦١	٣ر٥٠	٠ر٧٠	٠ر٥٣	٧ر٥٠	١ر١٣	٠ر٧٥
١٩٦٣/٦٢	٥ر٠٠	١ر٠٠	٠ر٧٥	١٢ر٠٠	١ر٨٠	١ر٢٠
١٩٦٤/٦٣	٧ر٥٠	١ر٥٠	١ر١٣	١٨ر٠٠	٢ر٧٠	١ر٨٠
١٩٦٥/٦٤	١٠ر٠٠	٢ر٠٠	١ر٥٠	٢٢ر٥٠	٣ر٣٨	٢ر٢٥

الزيادة في انتاج كل من القمح والشعير المترتبة على تنفيذ برنامج التسميد في السنوات الخمس المقبلة

(المساحة بآلاف الهكتارات و الانتاج بآلاف الاطنان)

السنة	القمح		الشعير	
	المساحة المسمدة	الزيادة المتوقعة في الانتاج	المساحة المسمدة	الزيادة المتوقعة في الانتاج
١٩٦١/٦٠	١٠٥ر٦	٢١ر١	٧ر٠	١ر٤
١٩٦٢/٦١	١٦٩ر٣	٣٣ر٨	١١ر٠	٢ر٠
١٩٦٣/٦٢	٢٧٣ر٨	٥٦ر٨	١٧ر٠	٢ر٩
١٩٦٤/٦٣	٤٢٥ر٧	٦١ر٨	٢٥ر٥	٤ر٤
١٩٦٥/٦٤	٥٦٢ر٠	١٢٦ر٨	٣٢ر٥	٥ر٧

القطـــن

تقدر مساحة محصول القطن بنحو ٢٢٧ الف هكتار منها ٥٧ الف هكتار تزرع بعلا وعلى الرغم من صغر هذه المساحة نسبيا فان محصول القطن يعتبر المحصول الرئيسي في الاقليم السوري وعماد اقتصاده .

وما دعم الاقتصاد في فترة الجفاف التي مرت في المواسم الثلاثة الماضية ، والتي ادت الى تدني انتاج حاصلات الحبوب ، سوى محصول القطن .

وهو يأتي في طليعة الصادرات من حيث القيمة علاوة على ان صناعة الحلج والعصر وصناعة الغزل والنسيج قد قامتا عليه .

وتقدر مساحة القطن البعل حاليا بنحو ٥٧ الف هكتار وهي تشكل نحو ٢٥ ٪ من جملة المساحة المزروعة قطنا . ويقدر انتاجها بنحو ١٨,٧ الف طن من القطـــن المحبوب (الزهر) أي بنسبة ٧ ٪ فقط من جملـــة انتاج القطن .

غير ان زراعات القطن البعلية تتصف بقلة غلتها وبتدني صفات تيلتها عن تيلة القطن السقي ، ولذلك فان اسعاره تقل ايضا عن اسعار القطن السقي مما يدعو البعض الى خلطه مع القطن السقي عند البيع بغيـــة المنفعة الشخصية دون مراعاة للقوانين التي تمنع ذلك ، ولما ينتج عـــن ذلك من الاساءة الى سمعة القطن السوري وفقدان الثقة فيه في الاسواق الخارجية .

لذلك فان البرنامج يرمي الى منع زراعة القطن البعل تدريجيامبتدئين

بالاقلال من مساحته بالمنطقة نصف الجافة بمقدار نحو ٢٠ الف هكتار ٠

ونظرا لنقصان مخزون المياه الجوفية ، فان مساحة القطن السقي المعتمد على هذه المياه سوف تنقص كنتيجة طبيعية لذلك ٠ ويقدر هذا النقص بنحو (١٠) آلاف هكتار ٠

وبذلك سوف تنخفض مساحة القطن بنحو (٣٠) الف هكتار ، فتبلغ جملة مساحته نحو ١٩٧ الف هكتار فقط ٠ الا ان المساحات المسقية المضافة في نهاية السنوات الخمس نتيجة لتنفيذ مشروعات الري والبالغة ١٨٧,٢ الف هكتار سوف تضيف مساحة ٦٢,٤ الف هكتار سقي دائم الى مساحات القطن مما يرفع مساحتها الكلية الى نحو ٢٦٠ الف هكتار ٠

وسوف ينعكس أثر نقصان مساحة القطن نتيجة الاقلال من مساحة زراعتها البعلية ونقصان مخزون المياه الجوفية على كمية انتاجه فينخفض الانتاج من ٢٦٦ الف طن قطن محبوب الى ٢٥٠ الف طن ٠

كما ان زيادة مساحة القطن بعد تنفيذ مشروعات الري سوف يؤدي الى زيادة الانتاج من ٢٥٠ الف طن الى ٣٤٣,٨ الف طن ٠

والنتيجة الاجمالية لهذه العملية تؤدي الى زيادة انتاج القطن بمقدار ٧٧,٦ الف طن ٠

هذا وان تنفيذ مشروعات التنمية الرأسية مثل مشروع اكثار البذار ومشروع زيادة التسميد ، ومشروع مكافحة الآفات ، ومشروع الارشاد الزراعي ، سوف تؤدي جميعها الى زيادة انتاج القطن الى نحو ٤٤٤ الف طن ، والجداول التالية تبين الوضع الحالي والوضع المقدر لمساحة القطن ، وانتاجه طبقا للوضع المقدر مقارنا بالانتاج الحالي ٠

المساحات المزروعة قطنا في الوقت الحاضر والمساحات المقدر زراعتها بموجب خطة التنمية

المساحة بآلاف الهكتارات

المنطقة الزراعية البيئية	المساحة الحالية	المساحة المقدرة
بعل في المنطقة النصف جافة (٢٥٠ ــ ٥٠٠ مم)	٤٥	٢٥
بعل في المنطقة النصف رطبة (٥٠٠ ــ ٨٠٠ مم)	٢	٢
بعل في المنطقة الرطبة (٨٠٠ مم فما فوق)	١٠	١٠
سقي من المياه السطحية	١٥	٥
سقي دائم	١٥٥	١٥٥
سقي دائم مضاف بعد تنفيذ مشروعات الري	—	٦٢,٤
المجموع	٢٢٧	٢٦٠

انتاج القطن المحبوب الحالي وانتاجه المقدر بموجب خطة التنمية

(الكمية بآلاف الاطنان)

المنطقة الزراعية البيئية	الانتاج الحالي	الانتاج المقدر	
		قبل التنمية الرأسية	بعد التنمية الرأسية
بعل في المنطقة نصف الجافة (٢٥٠ ــ ٥٠٠ مم)	١٣,٥	٧,٥	٧,٥
بعل في المنطقة نصف الرطبة (٥٠٠ ــ ٨٠٠ مم)	٠,٧	٠,٧	٠,٧
بعل في المنطقة الرطبة (٨٠٠ مم فما فوق	٥,٠	٥,٠	٥,٠
سقي من المياه السطحية	١٥,٠	٥,٠	٦,٥
سقي دائم	٢٣٢,٠	٢٣٢,٠	٣٠٢,٣
سقي دائم مضاف بعد تنفيذ مشروعات الري	—	٩٣,٦	١٢١,٧
المجموع	٢٦٦,٢	٣٤٣,٨	٤٤٣,٧

اكثـار بذار القطن

بدأت وزارة الزراعة منـذ نيف وخمس سنوات بتنفيـذ برنامج يستهدف تحسين واكثار بذار القطن وتعميمه على المزارعين بالتعاون مع المصرف الزراعي • والبرنامج الموضوع يهدف الى المضي في هذا البرنامج مع توسع في كمية البذار المنتجة لتأمين البذار اللازم للمساحات المضافة بمشاريع الري •

وان البذار اللازم لزراعة مساحة القطن التي تقدر في نهاية السنوات الخمس بنحو ٢٦٠ الف هكتار يبلغ نحو ١٦,٣ الف طن من البذار الزراعي وهذه الكمية تنتج عن ١,٦ الف طن من البذار المشاهد ، الذي يمكن الحصول عليه من زراعة ١٥٣ طنا من البذار المسجل •

ومعنى ذلك انه يلزم استيراد مقدار ١٥٣ طنا من البـذار المسجل سنويا لكي نزرع من سلسلة اكثارها مساحة الـ ٢٦٠ الف هكتـار • ولكن نظرا لان هذه المساحة لن تتوافر الا في نهاية السنوات الخمس ، ولان الزيادة في المساحة سوف تكون تدريجية ، لذلك فان مقدار البذار المستورد سوف يتدرج في الزيادة هو الآخر حتى يبلغ ١٥٣ طنا في نهاية هذه المدة •

وتزرع معظم مساحة القطن من صنف (كوكر ١٠٠ وولت) المستورد فيما عدا قدر بسيط منها يزرع بصنف بلميرا طويل التيلة المولد محليا وذلك لانتاج ما يلزم لاستهلاك الاقليم من الاقطان الطويلة التيلة التي تقدر بنحو خمسة آلاف طن شعر (١٥ الف طن محبوب) •

وتحتاج اعمال اكثار البـذار الى جهاز فني للاشراف على اعمـال المحالج وعلى حقول الاكثار • ويقـدر هذا الجهاز بنحو ٧ مهندسين و١١٠ من المراقبين الفنيين ، واربع سيارات جيب • وان العدد الموجود حاليا من هـذا الجهاز هو عشر مراقبين فقط و ١٤٠ مراقبا غير فني موقتا • ومن اللازم تغيير هذا الوضع لاحكام الرقابة على اعمال اكثار

البذار ، وذلك بعدم استخدام المراقبين غير الفنيين الموقتين واستبدالهم بجهاز فني دائم .

ويلزم ايضا لتنفيذ هذا البرنامج ، انشاء وتوسيع محطات التربية واكثار البذور الموجودة حاليا في حلب وحمص وحماه والرقة ودير الزور والحسكة . وتبلغ تكاليف هـذه الاعمال نحو ٤٠ الف ليرة موزعـة بالتساوي على سنوات ٦١/١٩٦٢ ـ ٦٤/١٩٦٥ .

ويقتضي البرنامج استمرار تحمل الدولة اعباء تخفيض ثمن البذار لجعله في متناول الزراع هذه الاعباء التي تقدر بواقع ١٥٠ ليرة في الطن الواحد من البذار المسجل المستورد ، وبواقع ٢٥ ليرة في الطن من كل من البذار المشاهد والبذار الزراعي .

وتقدر الاستثمارات اللازمة لعملية اكثار البذار بنحو ١٠٠ الف ليرة، كما تقدر النفقات الانمائية الجارية بنحو ١٠٠١ الف ليرة .

والجداول التالية تبين تطور مساحة القطن ، ومقادير البذار اللازمـة لزراعتها .

تطور مساحة القطن

بموجب خطة التنمية الزراعيـة للسنوات الخمس المقبلة

(المساحة بآلاف الهكتارات)

	السقي	البعل	المجموع
١٩٦١/٦٠	١٦٠	٣٧	١٩٧
١٩٦٢/٦١	١٦٣	٣٧	٢٠٠
١٩٦٣/٦٢	١٨٤	٣٧	٢٢١
١٩٦٤/٦٣	٢٠٥	٣٧	٢٤٢
١٩٦٥/٦٤	٢٢٣	٣٧	٢٦٠

مقادير البذار اللازمة لزراعة مساحة القطن
بموجب خطة التنمية الزراعية للسنوات الخمس المقبلة

(المساحة بآلاف الهكتارات وكمية البذار بالاطنان)

	البذار المسجل المستورد		البذار المشاهد الناتج بعد سنة		البذار الزراعي الناتج بعد سنتين	
	الكمية	المساحة التي تزرعها	الكمية	المساحة التي تزرعها	الكمية	المساحة التي تزرعها
١٩٦١/٦٠	١٢٠	٢,٠	١٢٥٠	٢٠	١٢٥٠٠	٢٠٠
١٩٦٢/٦١	١٢٠	٢,٠	١٢٥٠	٢٠	١٢٥٠٠	٢٠٠
١٩٦٣/٦٢	١٣٠	٢,٢	١٣٨٠	٢٢	١٣٧٥٠	٢٢٠
١٩٦٤/٦٣	١٤١	٢,٤	١٥٠٠	٢٤	١٥٠٠٠	٢٤٠
١٩٦٥/٦٤	١٥٣	٢,٦	١٦٣٠	٢٦	١٦٢٥٠	٢٦٠

تهدف الخطة الى زيادة غلة القطن عن طريق التسميد في الزراعات السقي ويقدر معدل التسميد الحالي بنحو ١٤٠ كيلوغرام فقط من الاسمدة الآزوتية و ١٠٠ كيلوغرام من الاسمدة الفوسفاتية للهكتار ، وهذه المعدلات تقل كثيرا عن الاحتياجات الفعلية لهذا المحصول الهام التي تقدر بنحو ٦٠٠ كيلوغرام من النوع الاول و ٥٠٠ كيلوغرام من النوع الثاني ولا ينتظر ان تزيد معدلات التسميد خلال فترة البرنامج عن نصف هذه المقادير .

ولقد دلت الدراسات الاحصائية الاخيرة على ان نحو ٤٧٪ فقط من زراع القطن هم الذين يستعملون الاسمدة الكيماوية لتسميد حقولهم ، ومن المقدر ان تصل هذه النسبة في نهاية السنوات الخمس الى نحو ٨٠٪ من مساحات السقي بزيادة قدرها ٦٪ سنويا .

ونكي نصل الى هذه التقديرات في التسميد ، أي لكي يقوم نحو ٨٠٪ من الزراع بتسميد حقولهم بمعدل ٣٠٠ كيلوغرام سماد آزوتي ، ٢٥٠ كيلو غرام سماد فوسفاتي ، لابد من استصدار تشريع بتوزيع ثمن الاسمدة على كافة الشركاء في عملية الاستثمار الزراعي (المالك والمستثمر والمرابع) كل بنسبة حصته من المحصول ذلك لان الخلاف بين هؤلاء الشركاء على كيفية تحمل ثمن السماد يعوق عملية التوسع في التسميد . ولا بد ايضا من تقدير ثمن الاسمدة بتحديد ربح الشركات المستوردة لها وكذلك بتسهيل عملية الاقراض العيني للسماد ، بحيث تتم في الوقت المناسب لاجراء التسميد وفي المكان المناسب للزراع ، هذا بالاضافة الى التوسع في الارشاد الزراعي .

والجداول التالية تبين مساحات القطن المسمدة ومقادير الاسمدة اللازمة لها خلال سني البرنامج ، والزيادة في انتاج القطن المترتبة على تنفيذ برنامج التسميد .

المساحات القطنية المسمدة ومقادير الاسمدة اللازمة لها بموجب خطة التنمية الزراعية للسنوات الخمس المقبلة

(المساحات بآلاف الهكتارات والاسمدة بآلاف الاطنان)

	المساحة	الاسمدة الآزوتية	الاسمدة الفوسفاتية
١٩٦١/٦٠	٨٩,٦	٢٦,٩	٢٢,٤
١٩٦٢/٦١	١٠١,١	٣٠,٣	٢٥,٣
١٩٦٣/٦٢	١٢٥,١	٣٧,٥	٣١,٣
١٩٦٤/٦٣	١٥١,٧	٤٥,٥	٣٧,٩
١٩٦٥/٦٤	١٧٨,٤	٥٣,٥	٤٤,٦

الزيادة في انتاج القطن المترتبة على تنفيذ برنامج التسميد في خطة التنمية الزراعية للسنوات الخمس المقبلة

(المساحة بآلاف الهكتارات وزيادة الانتاج بآلاف الاطنان)

	المساحة المسمدة	الزيادة المتوقعة في الانتاج
١٩٦١/٦٠	٨٩,٦	٢٦,٦
١٩٦٢/٦١	١٠١,١	٣٠,٠
١٩٦٣/٦٢	١٢٥,١	٣٦,٧
١٩٦٤/٦٣	١٥١,٧	٤٤,١
١٩٦٥/٦٤	١٧٨,٤	٥٢,٠

برنامج الارشاد الزراعي في القطن

ان من الممكن زيادة انتاج القطن عما هو عليه وذلك عن طريق زيادة التسميد بالاسمدة الكيماوية في الزراعات المسقية ، وكذلك بتحسين العمليات الزراعية وخدمة القطن ومكافحة آفاته ، ولن يتأتى ذلك الا عن طريق الارشاد • وأولى وسائل الارشاد هي حقول المشاهدة او الحقول الارشادية ، ثم اعداد افلام تعليمية وعرضها على الزراع ، وكذلك وضع نشرات فنية مبسطة وتوزيعها عليهم بالاضافة الى منح جوائز عينية لاصحاب الزراعات التي تتفوق في الانتاج ، واقامة المعارض والمهرجانات •

ويبلغ عدد الحقول الارشادية الموجودة حاليا ٤٥ حقلا ويجب زيادتها تدريجيا حتى يبلغ عددها في نهاية السنوات الخمس ١٥٠ حقلا ، مساحة كل منها هكتار واحد وترمي الخطة الى امداد اصحاب هذه الحقول بالبذار والسماد مجانا •

وتقدر الاستثمارات اللازمة لذلك بنحو ١٥ الف ليرة كما تبلغ النفقات الانمائية الجارية نحو ٤١ الف ليرة •

وتقدر الزيادة المتوقعة في انتاج القطن بنحو ٣٣ الف طن محبوب •

تحسين انتاج القطن

ولا تقتصر اهداف خطة التنمية على زيادة انتاج القطن وزيادة المساحات السقي المزروعة منه ، بل ان البرنامج يرمي ايضا الى تحسين الانتاج نفسه ورفع مستواه بين اقطان العالم ، وذلك بالمحافظة على نقاوة الاصناف المزروعة وحمايتها من التدهور ، ومنع خلط اصنافه او رتبه او الاقطان ذات الاطوال المختلفة بعضها ببعض ، ومراقبة حلج القطن وكذلك مراقبة تصديره للتأكد من مطابقة القطن المصدر للمواصفات المطلوبة هذا بالاضافة الى فحص درجة رطوبة الاقطان قبل تصديرها

وتنظيم التحكيم بين المستورد والمصدر عند حدوث خلاف على مواصفات القطن المصدر ٠

وجميع هذه البرامج من شأنها ان ترفع من قيمة الانتاج وتحافظ على سمعة الاقطان المصدرة ، وبالتالي فانها تكسبها الاسواق بالخارج ٠ وبغية تنفيذ هذه الاعمال اقتضى انشاء مختبرات للقطن تضم فروعالفحص التيلة والبذار والرطوبة اطلق عليها مجمع مختبرات حلب ٠

اما مقدار الزيادة في قيمة الانتاج فانه لا يمكن تحديدها بالنظر لارتباطها بنتائج الابحاث والدراسات ولارتباطها كذلك بمقدار الانتاج وتقلبات الاسعار ٠

تسويق القطن

ان عمليات الانتاج لابد وان ترتبط بعمليات التسويق سواء بالداخل او الخارج كما يلزم العمل على فتح اسوا قجديدة حتى يمكن تصريف الزيادة المقدرة للانتاج والتي تبلغ نحو ٤٠ ألف طن محلوج (شعر) بالاضافة الى كمية ٨٠ ألف طن تصدر حاليا ، وتستلزم عملية تسويق القطن في الداخل انشاء حلقات لتنظيم تجارته وتسويقه حتى يسهل التقاء العرض مع الطلب وبذلك يمكن الحصول على السعر الحقيقي للقطن ، كما ان ايجاد هذه الحلقات يسهل عملية الاقراض على هذه الاقطان بضمان الموجود منها في الحلقات ، وهذا فضلا عن الاعلان عن الصفقات التي تتم وعن اسعار هذه الصفقات لاطلاع اصحاب الاقطان من الزراع ٠ ويمكن لهذه الحلقات اعطاء شهادات فرز استشارية وشهادات وزن حتى لا يغبن أي من البائع او المشتري ٠

ويبلغ عدد الحلقات المقترح انشاؤها اربع حلقات : واحدة في كل من حلب ودير الزور والرقة وحماه ٠ ولقد بوشر فعلا بانشاء حلقة في حلب ومن المنتظر اقامة الحلقات الاخرى قريبا خلال عام ١٩٦١/٦٠ كل ذلك

من قبل القطاع الخاص الذي سيسترد تكاليف انشاء الحلقات وتشغيلها من رسم بسيط يفرض على الاقطان التي تدخل الحلقات .

اما عملية تسويق القطن في الخارج والعمل على فتح اسواق خارجية جديدة له فانها يجب ان تناط باللجنة الدائمة للدعاية للقطن المصري بالخارج بعد تحويلها الى لجنة دائمة للدعاية للقطن العربي في الخارج على ا ن تزود بنشرات اجنبية عن هذه الاقطان وكذلك بفيلم عن مراحل انتاجها وغزلها ونسجها وصفات تيلتها وعمليات فحصها واختبارها الى غير ذلك . هذا ويمكن ان يضم وفد الدعاية ممثلين للعاملين بالاقطان السورية .

وكل ما يتكلفه هذا البرنامج لا يتجاوز ١١٥ الف ليرة سورية يوزع خلال سني برنامج التنمية .

الشوندر السكري

ان انتاج الشوندر السكري لا يفي بحاجة السكان من مادة السكر وتقدر المساحة المزروعة منه بنحو خمسة آلاف هكتار يبلغ محصولها نحو ٩١,٥ الف طن ، أي بمتوسط ١٩ طنا للهكتار ، ويقدر السكر الذي ينتج منها بنحو ١٢,٤ الف طن . ولذلك فان الاقليم السوري يستورد مادة السكر الخام ويكررها بمعملي حمص ودمشق لسد حاجة الاستهلاك التي تقدر بنحو ٥٥ الف طن .

ومن الممكن زيادة مساحة الشوندر وذلك بتسهيل وسائط النقل ولا سيما في منطقة الغاب ومحافظة حماه ، وبتسهيل عمليات استلام الشوندر السكري في معامل السكر ، وكذلك بتخفيض الضريبة المفروضة على السكر المنتج من الشوندر السكري محليا ، وزيادتها بنفس النسبة على السكر الخام المستورد ، ثم تنظيم العلاقة بين المزارع ومعامل السكر وذلك بايجاد لجنة لتحديد الاستقطاعات الطبيعية والكيماوية ثم تحديد سعر الشوندر بحسب نسبة السكر .

ومن الممكن ايضا زيادة غلة الهكتار بتحسين فلاحة الارض وطرق الزراعة ومواعيد الزراعة ، وتحسين العمليات الزراعية وتنظيم الري والعناية بالتسميد وانتخاب الاصناف ذات المحصول الوافر ونسبة السكر المرتفعة ، ومكافحة الآفات وسبيل ذلك هو الارشاد الزراعي ، ويلزم تكوين جهاز ارشادي لتأدية هذه الخدمات يتكون من ثلاث وحدات ، احداها لمحافظة حماه والثانية لمحافظة حمص والثالثة لمحافظة دمشق . وتتألف الوحدة من مهندس زراعي ، واثنين من المراقبين الفنيين

وكذلك اثنين من العمال الفنيين • ويلزم ايضا تزويد كل وحدة بسيارة جيب ودراجتين ناريتين ودراجتين عاديتين مع اقامة حقول ارشادية بمعدل اربعة حقول لكل محافظة من المحافظات الثلاث • وكذلك اعداد فيلم ارشادي عن زراعة الشوندر السكري ، وطبع نشرات مبسطة وتوزيعها على الزراع •

وبهذه الطريقة يمكن مضاعفة غلة الهكتار فتصبح نحو ٤٥ طنا ، كما يمكن زيادة المساحات المزروعة بالشوندر السكري •

وتبلغ الطاقة التصنيعية لمعملي حمص ودمشق نحو ١,٥ الف طن شوندر في اليوم ، ولما كان الشوندر السكري يمكن زراعته في عروتين خريفية وربيعية ، تنتجان المحصول بين شهري ايار وتشرين الاول فان اقصى عدد للايام التي يمكن ان تغذى فيها معامل السكر بالشوندر يبلغ ١٨٠ يوما ، وبذلك تقدر طاقة المعامل الاجمالية بـ ٢٧٠ الف طن شوندر في العام على الاكثر •

ومما يشجع معامل السكر على تكرير السكر الخام المستورد دون الشوندر السكري المحلي ، هو ارتفاع تكاليف انتاج السكر من الشوندر، وسهولة تكرير السكر الخام المستورد • على انه اذا امكن رفع غلة الهكتار الى نحو ٤٠ ــ ٤٥ طنا بواسطة أجهزة الارشاد ، وبالتسميد الكثيف ، فان من الممكن خفض سعر استلام الشوندر السكري الى نحو ٥٠ ليرة سورية بدلا من ٦٠ ليرة للطن الواحد • وبذلك تنخفض تكاليف انتاج الطن الواحد من السكر بمعدل ٨٠ ليرة سورية ، على اعتبار ان طن السكر ينتج من نحو ٨ طن شوندر •

فاذا عدلت الرسوم المفروضة على السكر بحيث تزاد على السكر الخام المستورد وخفضت بنفس النسبة على السكر المنتج من الشوندر ، كما سبق اقتراحه ، فان ذلك يجعل معامل السكر تتجه الى المساهمة في زيادة رقعة الشوندر السكري وزيادة مردودها •

ومن المنتظر ان يبلغ استهلاك السكر في الاقليم السوري في سنة ٦٤/٦٥ نحو ٧٠ الف طن وذلك نتيجة لزيادة عدد السكان ، وهجرتهم من الريف الى المدن عند تنفيذ برامج التصنيع ، وكذلك بسبب زيادة دخل الفرد ، واحتمال تخفيض اسعار السكر .

وان توفير الشوندر السكري بما يستوعب جميع الطاقة الحالية لمعملي السكر ، أي توفير نحو ٢٧٠ الف طن من الشوندر يمكن ان يأتي بالشكل التالي :

السنة	المساحة الف هكتار	الغلة طن	الانتاج الف طن
٦٠/٥٩	٦	٢٠	١٢٠
٦١/٦٠	١٠,٨	٢٥	٢٧٠
٦٢/٦١	٩	٣٠	٢٧٠
٦٣/٦٢	٧,٧	٣٥	٢٧٠
٦٤/٦٣	٦,٨	٤٠	٢٧٠
٦٥/٦٤	٦	٤٥	٢٧٠

ولما كنا قد فرضنا ان توفير الشوندر السكري بما يستوعب الطاقة الكلية لمعملي السكر الحاليين يستلزم زراعة نحو ١٠,٨ الف هكتار بغلة وسطية تقدر بنحو ٢٥ طنا للهكتار في سنة ٦١/٦٠ وان توفير هذه الاحتياجات في سنة ٦٥/٦٤ يأتي عن طريق زراعة نحو ٦ آلاف هكتار فقط بغلة وسطية قدرها نحو ٤٥ طنا للهكتار ، فان زراعة مساحة نحو ١٠,٨ الف هكتار بغلة وسطية نحو ٤٥ طنا للهكتار تؤدي الى انتاج نحو ٤٨٦ الف طن من الشوندر او نحو ٦٠,٨ الف طن من السكر .

وفي هذه الحالة فاننا نكون في حاجة اما الى توسيع المعملين الحاليين او اقامة معمل آخر بطاقة انتاجية نحو ٢١٦ الف طن شوندر . وقد

الاعتبارات الزراعية ونقل المحصول اقامة مصنع جديد عوضا عن توسيع المعملين الحاليين .

وفي هذه الحالة يفضل ان يكون مكان المعمل في منطقة جسر الشغور حتى يخدم منطقة شمالي الغاب وسهل الروج وجزءا من محافظة اللاذقية او في وادي الفرات لخدمة المناطق الشرقية من الاقليم .

واذا اخذنا بهذا الحل فان الافضل ايضا ان تكون طاقة المعمل نحو ٢٩٠ الف طن شوندر حتى يمكنه ان يغطي حاجة الاستهلاك عندما تصل الى ٧٠ الف طن سكر . وفي هذه الحالة فان المساحة اللازم زراعتها بالشوندر تقدر بنحو ١٢,٥ الف هكتار بغلةوسطية نحو ٤٥ طنا للهكتار.

وفيما يلي البرنامج المقترح لزراعة وانتاج هذه المقادير من الشوندر :

السنة	المساحة الف هكتار	غلة الهكتار بالطن	الانتاج الف طن شوندر	الانتاج الف طن سكر
٦١/٦٠	١٠,٨	٢٥	٢٧٠	٣٣,٨
٦٢/٦١	١٠,٨	٣٠	٣٢٤	٤٠,٥
٦٣/٦٢	١٠,٨	٣٥	٣٧٨	٤٧,٣
٦٤/٦٣	١٢,٠	٤٠	٤٨٠	٦٠,٠
٦٥/٦٤	١٢,٥	٤٥	٥٦٣	٧٠,٤

وتقدر الاستثمارات اللازمة لاعمال الارشاد للتوسع في زراعة وانتاج الشوندر السكري اللازم بنحو ٦٠ الف ليرة ، كما تقدر النفقات الانمائية الجارية بنحو ٦٥ الف ليرة .

البستنة

يتضمن برنامج البستنة التوسع الافقي والتوسع الرأسي في الاشجار المثمرة والخضراوات والنحل والحرير والصناعات الزراعية .

التوسع الافقي

الاشجار المثمرة : تبلغ المساحة المشجرة بالاشجار المثمرة نحو ٢٨٠ الف هكتار مغروسة بنحو ٨٠ مليون شجرة من مختلف الانواع .

وتقسم الاشجار المثمرة الى بعلية ومروية ، وتشمل الاولى الكرمة والزيتون والفستق الحلبي والتين وتشمل الثانية بعض اللوزيات كالمشمش والدراق والكرز والخوخ والتفاحيات ، كالتفاح والاجاص والسفرجل ، والحمضيات كالليمون والبرتقال .

وهنالك ضرورة ملحة للتوسع بغرس الاشجار البعلية لكونها الطريق الوحيد لزيادة دخل وحدة المساحة زيادة بينة ومن الممكن التوسع في الزيتون بما يعادل أربعة ملايين شجرة ومثلها من الفستق الحلبي على ان يكتفى بـ ١,٢٥ مليون زيتونة من هذا البرنامج الخمسي و ١,٢٥ مليون شجرة فستق ، لانه لايمكن التشجير دفعة واحدة لان ذلك يتطلب اقبالا على زراعة الاشجار المثمرة .

وتصاب الكرمة في الاقليم السوري بحشرة الفيلوكسرا التي بدأت تنتشر من منطقة الى أخرى ، ولا بد من اعداد غراس مطعمة على اصول امريكية تقاوم هذه الحشرة للتخلص من أضرارها .

وتقدر الاشجار المعرضة للاصابة بهذه الحشرة بعشرين مليون شجرة وستعد وزارة الزراعة ٥ ملايين غرسة منها خلال سني الخطة لتحل

محل الاشجار المصابة على ان يتسع اعداد الغراس في الخطة الخمسية التالية لتغطية جميع المناطق الموبوءة .

اما الاشجار المثمرة المسقية فامكانيات توسعها متوفرة في المناطق المروية الحالية ولا سيما في وادي العاصي والفرات والخابور وسفوح جبال الشيخ واللاذقية وحلب وعفرين . وسوف تعد الوزارة ٦ ملايين غرسة منها خلال سني البرنامج .

فيكون عدد الغراس من جميع انواع الاشجار المثمرة المزمع اعدادها ١١ مليون غرسة .

وتقدر الاستثمارات اللازمة لذلك بنحو ٧٢٦ الف ليرة ، كما تبلغ النفقات الانمائية الجارية نحو ٤٢٢ الف ليرة .

التوسع الرأسي :

يجري التوسع الرأسي بالتسميد والتقليم وتحسين القطاف والعمليات الزراعية الاخرى بغية زيادة وتحسين انتاج الاشجار المثمرة وذلك عن طريق الارشاد علما بأن جميع نفقات الارشاد تكون على عاتق الدولة وحدها ويتحمل المزارع قيمة السماد .

وتقدر زيادة المردود عن طريق هذه العمليات بنحو ٢٠ ٪ من الانتاج الحالي نصفها عن طريق التسميد والنصف الآخر بواسطة العمليات الاخرى .

التسميد :

نظرا لعدم توفر جهاز الارشاد الكافي في السنة الاولى من البرنامج وبطء استجابة المزارع للتوجيه والارشاد في تطبيق بعض الاساليب الحديثة فقد اعتبر ان المساحة التي ستسمد في السنة الاولى تقدر بنحو ١٠ ٪ من المساحة المشجرة ترتفع مع الزيادة الى ٢٠ فـ ٣٠ فـ ٤٠ فـ ٦٠ ٪ في السنوات التالية .

والجداول التالية تبين كميات السماد الآزوتي والفوسفاتي والبوتاسي اللازمة للاشجار المثمرة ، والزيادة المتوقعة في انتاج هذه الاشجار بعد تنفيذ برنامج التوسع الرأسي :

كميات السماد الآزوتي

اللازمة للاشجار المثمرة موزعة على سني الخطة

الوزن بالطن

	سنة اولى	سنة ثانية	سنة ثالثة	سنة رابعة	سنة خامسة	المجمـــوع
زيتون	٨٧١	١٧٤٢	٢٦١٣	٣٤٨٤	٥٢٢٦	١٣ ٩٣٦
فستق حلبي	٢٠	٤٠	٦٠	٨٠	١٢٠	٣٢٠
اللوزيات	٢٨٥	٥٧٠	٨٥٥	١١٤٠	١٧١٠	٤ ٥٦٠
التفاحيات	١٦٠	٣٢٠	٤٨٠	٦٤٠	٩٦٠	٢ ٥٦٠
الحمضيات	٦	١٢	١٨	٢٤	٣٦	٩٦

كميات السماد الفوسفاتي

للاشجار المثمرة موزعة على سني الخطة

الوزن بالطن

	سنة اولى	سنة ثانية	سنة ثالثة	سنة رابعة	سنة خامسة	المجمـــوع
زيتون	٤٣٥	٨٧٠	١٣٠٥	١٧٤٠	٢٦١٠	٦ ٩٦٠
فستق حلبي	١٣	٢٦	٣٩	٥٢	٧٨	٢٠٨
اللوزيات	١١٤	٢٢٨	٣٤٢	٤٥٦	٦٨٤	١ ٨٢٤
التفاحيات	٦٤	١٢٨	١٩٢	٢٥٦	٣٨٤	١ ٠٢٤
الحمضيات	٣	٦	٩	١٢	١٨	٤٨

كميات السماد البوتاسي

اللازمة للاشجار المثمرة موزعة على سني الخطة

الوزن بالطن

	سنة اولى	سنة ثانية	سنة ثالثة	سنة رابعة	سنة خامسة	المجمـــوع
زيتون	٢١٧	٤٣٤	٦٥١	٨٦٨	١٣٠٤	٣٤٧٤
فستق حلبي	٦	١٢	١٨	٢٤	٣٦	٩٦
اللوزيات	٥٧	١١٤	١٧١	٢٢٨	٣٤٢	٩١٢
التفاحيات	٣٢	٦٤	٩٦	١٢٨	١٩٢	٥١٢
الحمضيات	٣	٦	٩	١٢	١٨	٤٨

الزيادة المتوقعة في انتاج الاشجار المثمرة
بنتيجة تنفيذ برنامج التوسع الرأسي

الوزن بالطن

النوع	الانتاج الحالي	الزيادة في السنة الخامسة بنتيجة التسميد
فستق حلبي	١٢٥٠	١٢٥
دراق	١ ٦١٨	١٦٢
كرز	١ ٦٢٢	١٦٢
مشمش	٢٥ ٧٣٣	٢ ٥٧٣
تفاحيات	٧ ٥١٥	٧٥١
حمضيات	١ ٧٧٢	١٧٧
زيتون	حامل ٣٥ ٠٠٠ / حايل ٧ ٠٠٠	حامل ٣ ٥٠٠ / حايل ٧٠٠

الخضـــار :

ان المساحة المزروعة بالخضار تتجاوز (٨٠) ألف هكتـــار تزرع بمختلف أنواع الخضر ويقدر انتاجها بنحو ٥٤٤ الف طن .

وتنحصر مشاكل الخضار في الاقليم في التعرف على الاصنـــاف المناسبة للمناطق المختلفة وتقديم بذور مضمونة من هذه الاصناف الى المزارعين وكذلك معرفة عدد العروات الممكن زراعتها لتوسيع فترة وجود المحصول في السوق لتأمين الاستهلاك المحـــلي ، ودراسة تســـويق الخضروات ، ولذا وجد من الضروري المباشرة بانشاء اربع محطات للابحاث لمقارنة الاصناف ودراسة مواعيد زراعتها ، وتقدر الاستثمارات اللازمة بنحو ٥٠٠ الف ليرة ، كما تبلغ النفقات الانمائية الجارية نحو ٦٥ ألف ليرة .

النحـــل :

يوجد في مناطق الاقليم مناطق واسعة صالحة لتربية النحل ويقوم سكانها بتربيته بطرق بدائية من السلالات المحلية ولذلك وجد مـــن الضرورة نشر الخلية الخشبية الحديثة بين المربين عن طريق تقديم خلايا بأقساط ، لتبديل خلاياهم القديمة وايجاد تربية جديدة ، كما وجدت ضرورة لانتقاء سلالات النحل المحلية وادخال بعض الاصناف الاجنبية ، ولذا وجب انشاء اربعة مراكز ارشادية لتربية النحل تتولى انتاج الخلايا والطرود ، ودراسة العوائل والاصناف .

وتقدر الاستثمارات اللازمة لها بنحو ٢٨٣ الف ليرة ، كما تبلغ النفقات الانمائية الجارية نحو ٢٥٤ الف ليرة .

الحـــرير :

ان تربيـــة دود الحرير في الاقليم قديمة جـــدا ولا سيما في جبال اللاذقية ، وقد تعرضت هذه التربية لنكسات ، أقدم بسببها المزارعون

على قلع جزء كبير من اشجار التوت ، ويبلغ عدد العلب التي تربى حاليا نحو (٧) آلاف علبة تعطي نحو (٣٥٠ الف كيلو شرانق) .

ولا بد لتثبيت هذه التربية وتوسيعها ، من زيادة مردود العلبة وزيادة مردود الحرير وذلك عن طريق ادخال اصناف محسنة من بذور الحرير وتحسين طرق التربية ، كما ان طرق حل الشرانق حاليا تعطي خيوطا ذات عيوب صناعية يعترض عليها اصحاب معامل الغزل ولتلافي ذلك لا بد من انشاء وحدة صغيرة لانتاج خيوط جيدة لتشجيع الصناعيين او الجمعيات التعاونية على احداث مثلها بعد التأكد من فائدتها وربحها المحقق .

ولهذا وجد من الضرورة انشاء مركز لابحاث الحرير يتولى دراسة العروق والارشاد الى احسن طرق التربيـــة كما رؤي استيراد البذور المحسنة حتى يستطاع انتاجها محليا ، وستباع هذه البذور باسعـــار مخفضة ليبقى في استطاعة المربي شراؤها .

وتقدر الاستثمارات اللازمة بنحو ١٦٠ الف ليرة ، كما تبلغ النفقات الانمائية الجارية نحو ٧٥ الف ليرة .

الصناعات الزراعية :

يوجد في الريف صناعات زراعية قروية تحتاج الى تحسين كتجفيف العنب والتين والقمر الدين وعصر الزيتون . وقد باشرت وزارة الزراعة بهذا البرنامج بانشـــاء معصرتين نموذجيتين للزيتون وثلاث وحـــدات ارشادية لتجفيف العنب وثلاث اخرى للتين مع التعبئة الفنية ، وقـــد استهدف من هذه الوحدات ان تكون طرق التصنيع هي نفس الطرق التي يعتمد عليها المزارعون (التجفيف الشمسي) .

وقد رصد لهذا البرنامج الاعتماد اللازم في موازنة ٥٩/٦٠ وقدره (١٥٠ ١) الف ليرة . وهنالك ضرورة لتجهيز مختبرات الوزارة بمعصرة مخبرية ووسائل تجفيف حرارية وتقطير وقد قدر لهذه التجهيزات (٣٠٥) الف ليرة سورية . وتقدر النفقات الانمائية الجارية بنحو ٢٦ الف ليرة .

الثروة الحراجية

يوجد في الاقليم السوري ما يقرب من ٤٥٠ الف هكتار من الاراضي الحراجية أي ما يعادل ٢,٣٪ من مجموع مساحة الاقليم • وهي موزعة كما يلي :

ـ ١١٢ الف هكتار مغطاة بصورة كاملة وتعتبر مناطق حراجية اقتصادية وتقع في محافظة اللاذقية ومصياف •

ـ ٢٢٥ الف هكتار ، مغطاة بصورة متفرقة ومبعثرة وهي لا تصلح الا لصناعة الفحم وتحتاج الى فترة طويلة كيما تصبح ذات قيمة اقتصادية •

ـ ١١٣ الف هكتار ، تعتبر من المناطق الحراجية المندثرة التي أصبحت لا تصلح الا للرعي وتقع في منطقة البلعاس وجبل عبد العزيز •

وان الثروة الحراجية تعتبر غير منتجة في الوقت الحاضر لاسباب مختلفة أهمها :

١ ـ تعرضها لكثرة التعديات من سكان القرى الواقعة ضمن الحراج •

٢ ـ كسر الاراضي الحراجية لتحويلها الى اراض زراعية رغم ضآلة مردودها •

٣ ـ عدم تحديد وتحرير الحراج •

٤ ـ عدم وجود طرقات تمكن من عنايتها واستثمارها واخماد الحرائق الناشبة بالسرعة المطلوبة •

٥ ـ عدم حل مشكلة الماعز حتى الآن •

وتجاه المشاكل التي تعوق تقدم الثروة الحراجية اصبح من اللازم

وضع خطة للمشاريع المتعلقة بها بشكل تؤدي معه الى ازدهارها وتحسينها وتوسيعها وامكان الاستفادة منها بشكل اقتصادي ضمن المشاريع التالية :

أولا ـ تحديد وتحرير المناطق الحراجية :

ان الحماية الفعلية للاحراج هي من أهم العوامل التي تسمح بتحسينها لامكان استثمارها ولا يمكن تأمين هذه الحماية الا عن طريق تحديد المناطق الحراجية كليا وفصلها عن المناطق الزراعية بغية وضع حد للمشاكل القائمة بين المزارعين والدولة من جهة ، ولوضع حد لاعتداءات المجاورين لها من جهة ثانية .

ويلحظ البرنامج البدء بتحديد وتحرير حراج محافظة اللاذقية ومنطقة مصياف علما بأنه قد تم وضع المخططات اللازمة لمنطقتي الباير والبسيط وتبلغ مساحة المنطقة الحراجية المراد تحديدها بالتقريب مايلي :

١ ـ البسيط	٢٠ ٠٠٠	هكتار
٢ ـ الباير	٣٤ ٠٠٠	هكتار
٣ ـ الحفة	٥٠ ٠٠٠	هكتار
٤ ـ مصياف	٥٠ ٠٠٠	هكتار
المجموع	١٥٤ ٠٠٠	هكتار

ويحتاج هذا البرنامج الى ٦٨٠ الف ليرة سورية من الاستثمارات و ٣٢٤ الف ليرة من النفقات الانمائية الجارية ، وتعتزم وزارة الزراعة تنفيذ عمليات التحديد والتحرير للحراج في محافظة اللاذقية ومصياف عن طريق اجراء مناقصة عالمية .

ثانيا ـ الطرق الحراجية والخطوط العازلة للحرائق :

يلحظ البرنامج انشاء طرق حراجية بطول يقدر بـ (٣٥٠) كم ، لتسهيل استثمار الحراج ، وانشاء خطوط عازلة للحرائق بطول (٢٥) كم وبعرض يتراوح بين ٢٥ و ٤٠ م .

وتقدر تكاليف الكيلومتر الواحد من الطرق بأربعة آلاف الى ستة آلاف ليرة وتكاليف الكيلو متر الواحد من الخطوط العازلة بالفين الى اربعة آلاف ليرة .

ويحتاج تنفيذ هذا البرنامج الى ٩٢٦ الف ليرة من الاستثمارات و ٢٨١ الف ليرة سورية من الاعتمادات الانمائية الجارية .

ثالثا ـ حماية المناطق الحراجية :

ان حماية المناطق الحراجية تتطلب استخدام عدد كاف من الخفراء وانشاء شبكة هواتف للمخافر الحراجية وشبكة لاسلكي وسيارات لاخماد الحرائق ووسائط النقل .

ويتطلب تنفيذ هذا البرنامج ١,٠٢٥ الف ليرة سورية من الاستثمارات و ٢٢٦ الف ليرة من الاعتمادات الانمائية الجارية .

رابعا ـ انتاج المادة الخشبية :

المشاتل الحراجية ؟

ان عمليات التشجير والتحريج تتطلب انشاء مشاتل دائمة ومؤقتة في المحافظات يتراوح عددها بين ١ ـ ٣ مشاتل وذلك تبعا لاحتياج كل من المحافظات من الغراس اللازمة وعلى اساس انتاج ما لايقل عن ٥ ملايين غرسة سنويا تخصص اربعة ملايين غرسة للتحريج ومليون غرسة للتوزيع على المؤسسات والوزارات والمزارعين .

ولقد تم انشاء المشاتل الحراجية التالية في العام الماضي :

١ ـ مشتل مضايا	محافظة دمشق
٢ ـ مشتل تلشهاب	محافظة درعا
٣ ـ مشتل العريضة	محافظة حمص
٤ ـ مشتل بوقا	محافظة اللاذقية
٥ ـ مشتل السن	محافظة اللاذقية

٦ ــ مشتل مركز حلب محافظة حلب
٧ ــ مشتل دير الزور محافظة دير الزور
٨ ــ مشتل الحسكة محافظة الحسكة
٩ ــ مشتل مركز حماه محافظة حماه

كما عززت المشاتل الحراجية التي انشئت في السنوات السابقة وهي:

١ ــ مشتل ميسلون محافظة دمشق
٢ ــ مشتل عفرين محافظة حلب
٣ ــ مشتل مصياف (الوراقة) محافظة حماه
٤ ــ مشتل بوقا القديم محافظة اللاذقية

وقد توسع الانتاج فيها بعد ان توفرت المياه والمظلات اللازمة لها . وسيرتفع الانتاج في هذا الموسم الى ٣,٥ ــ ٤ مليون غرسة بعد أن كان لا يزيد على (٣٥٠) الف غرسة في الموسم السابق .

ويتكلف تنفيذ هذا البرنامج ٠٠٠ ٠٨١ ٦ الف ليرة سورية من الاستثمارات و ٠٠٤ ٠٠٠ ٣ الف ليرة من النفقات الانمائية الجارية .

التحريج الاصطناعي :

ان التحريج الاصطناعي بما فيه التشجير (بالاشجار الخشبية) على ضوء حاجتنا المتزايدة للاخشاب الصناعية سيؤمن للاقليم الكميات اللازمة من الاخشاب وسيعوض النقص الحاصل من جراء عدم امكان تأمينها من حراجنا في الوقت الحاضر لانها لا تملك الطاقة الانتاجية المطلوبة لتتمكن من سد حاجة الاستهلاك على الصعيدين الصناعي والعمراني المتطورين .

ويتطلب تنفيذ هذا المشروع ٠٠٠ ٦٣٠ ١ الف ليرة سورية من الاستثمارات و ٧٩ الف ليرة من الاعتمادات الانمائية الجارية .

حفظ التربة :

ان مشروع حفظ التربة منعا لانجرافهـا له علاقة كبرى بالتحريج الاصطناعي ومن الضروري البدء بهذا المشروع في الاراضي المعرضـة للانجراف لاسيما محافظتي اللاذقية وحلب .

ويجب الاشارة الى أن هذا المشروع لا يمكن أن ينفذ قبل تأمـين العدد اللازم من الفنيين .

ويتطلب تنفيذ هذا المشروع ٤٦٠ الف ليرة سورية من الاستثمارات و ٥٨ الف ليرة من الاعتمادات الانمائية الجارية .

خامسا ـ الاستثمار الحراجي :

ان استثمار الحراج يدخل ضمن نطاق تحديد وتنظيم الحراج علـى أساس اتباع دورات فنية في تخطيط الاستثمار تبعا للانواع السائدة في المناطق الحراجية وبغية استعادة التوازن الطبيعي بين النمو والانتاج من جهة وتأمين قسم من استهلاك البلاد للاخشاب الصناعية المستعملةلعجينة الورق ولصنع صناديق الخضار والفاكهة وحطب الوقود والاقلال من استيراد الاخشاب من البلاد الاجنبية بالاضافة الى تشغيل اليد العاملة في المناطق الحراجية .

هذا وان القيمة الاقتصادية للحراج تنحصر في الوقت الحـاضر في انتاج اخشاب الصنوبريات التي يمكن تصنيعها ، واخشاب السنديانيات للوقود ولصناعة الفحم والآلات الزراعية البدائية واليدوية .

ويتطلب تنفيذ هذا المشروع ٧٠ الف ليرة سورية من الاستثمارات و ١٠١ الف ليرة من الاعتمادات الانمائية الجارية .

سادسا ـ مشروع الابحاث والتجارب والصناعات الحراجية :

ان القيام بأبحاث وتجارب حراجية أمر ضروري جدا ويعود السبب

الى ان ثروتنا الحراجية ما زالت في مرحلة الطور الخام ونجهل الكثير من معالمها كما يجهلها غيرنا من البلاد المتقدمة في هذا المضمار • وان تحقيق مشروع الابحاث يتطلب توفير وسائل البحث الرئيسية وهي المال ، والباحث ، والتفرغ الكامل •

أما الصناعات الحراجية ، فمن المعروف ان كثيرا من سكان القرى المجاورة للحراج يعتمدون على صناعات حراجية أولية يكسبون من ورائها قوتهم اليومي ، مثل صناعة الفحم بطريقة بدائية جدا ، واستخراج الزيوت من البذور الحراجية كزيت البطم والغار والقطران من بعض الاشجار الحراجية والعلك من الاشجار الراتنجية • واستعمال أوراق السماق الحراجي والاستفادة من المادة العفصية الموجودة فيها في صناعة دباغة الجلود واستعمال ثماره للحصول على مادة غذائية حمضية • واستخراج مادة الزعتر من نبات الزعتر الحراجي وكذلك صناعة العدة الزراعية وصناعة السلل في جسر الشغور من أغصان الريحان والدردار الحراجي •

وفي المدن تسد الاخشاب الحراجية كالصنوبر والعذروفحم السنديان ثغرة لا بأس بها في تأمين المادة الخشبية لبعض قطاعات الاستهلاك المحلي •

كما ان بعض اخشاب العذر والصنوبر تستعمل في صناعة القوارب البحرية في اللاذقية •

ان كل هذه الصناعات الحراجية التي ذكرت هي في حالة بدائية تزاول بدون أي توجيه حتى الآن وعلى الرغم من ذلك فلها أهميتها في المناطق الحراجية وان موضوع تحسينها والتوسع فيها هو امر ضروري بالاضافة الى ادخال صناعات هامة اخرى ، ولا بد من تبني خطة فنية تهدف الى :

ـ تحسين صناعة الفحم للحصول على مردود أعلى وعلى مواد تجارية اخرى كالقطران أو حمض الخل الذي يلعب دورا هاما في صناعات الاسمدة الكيماوية والحرير الاصطناعي والصباغات الخشبية والاسيتون ، والحصول ايضا على الكحول الازرق ، وذلك عن طريق اتباع الطرق الحديثة في عمليات التفحيم .

ـ تحسين استخراج المواد الراتنجية من أشجار الصنوبر البروتي .

ـ تشجيع وتوسيع وتحسين صناعة زيت الغار .

ـ استخراج مادة الفلين من اشجار العذر بعد اجراء تجارب دقيقة تتعلق بمدى صلاحية هذه الاشجار لذلك وارسال نماذج الى البلاد الخارجية لمعرفة مدى امكانية الاستفادة منها اقتصاديا .

ـ دراسة قابلية الاخشاب الحراجية المحلية لمختلف انواع الصناعات الحديثة وذلك في مركز الابحاث .

ويتطلب تنفيذ هذا المشروع ٧٧٥ الف ليرة سورية من الاستثمارات و ٧٢ الف ليرة من الاعتمادات الانمائية الجارية .

الارشاد الزراعي

يمكن تقسيم الاقليم السوري الى مناطق بيئية يبلغ عددها (١٨) منطقة ويهدف البرنامج الى انشاء وحدة ارشادية بكل منطقة يشرف عليها مهندسان زراعيان مدربان على أعمال الارشاد وثلاثة من المراقبين الزراعيين وعشرة من العمال الفنيين ، على أن تنشأ ست وحدات في كل سنة من السنوات الثلاث الاولى للبرنامج .

ونظرا لان أهم وسيلة للارشاد هي طريق الاقناع العملي الملموس ، فان الامر يستلزم اقامة حقول ارشادية لدى الزراع تزرع بالحاصلات الزراعية والبستانية وتمدها وزارة الزراعة بالسماد والبذار كما تجري فيها العمليات الارشادية البستانية وعمليات مكافحة الآفات والامراض .

وبقدر ما تنتشر هذه الحقول ويزيد عددها تعم فائدتها . لذلك فمن المقترح ان تقام في كل منطقة عشرة حقول ارشادية مساحة كل منها هكتار واحد وبذلك تكون جملة الحقول (١٨٠) حقلا توزع بمعدل (٦٠) حقلا في كل سنة من السنوات الثلاث الاولى من سني الخطة . وتتطلب هذه الخطة دعم الجهاز الارشادي وتزويده بالاجهزة والمعدات . وتقدر الاستثمارات اللازمة بنحو ٧١٠ ألف ليرة كما تبلغ النفقات الانمائية الجارية نحو ٩٠٦ ألف ليرة .

وقاية المزروعات

ان جهود زيادة الانتاج الزراعي لا بد وأن تكون مقرونة ببرنامج شامل لحماية هذا الانتاج من الآفات الزراعية المختلفة من حشرات وأمراض نباتية وأعشاب ضارة وغيرها من الآفات .

ويمكن تقسيم الآفات الزراعية الى آفات تهدد الاقتصاد القومي تهديدا خطيرا لما تتصف به غزواتها من الاكتساح وسرعة الفتك والانتقال علاوة على أنها تصيب بعض ممتلكات الدولة مثل المراعي والحراج بالاضرار ، وهذه يجب أن يقع عبء مكافحتها على الدولة وذلك مثل آفات الجراد الصحراوي والجراد المراكشي والجنادب وحشرات الحراج (جادوم السنديان وجادوم الصنوبر) ، وفأر الحقل .

وهناك آفات تشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد القومي ، وتسبب أضرارا بليغة للانتاج الزراعي مما يستلزم جعل مكافحتها اجبارية، وذلك مثل حشرة السونة في القمح ، وحشرات القطن (المن ـ التربس ـ الدودة القارضة ـ الديدان الخضراء) وذبابة الزيتون وعتة الزيتون ـ والحشرات القشرية بالحمضيات (النمش الاسود ـ النمش الاحمر) والعناكب (الجرب) ، وخنفساء المشمش ، ودودة ثمار التفاح ودودة براعم العنب ، والحشرة القشرية البيضاء في العنب .

أما الآفات التي لا تشكل اضرارا اقتصادية أو خطرا كبيرا ، فان أمر مكافحتها يمكن أن يترك لاختيار ورغبة الزراع بارشاد وزارة الزراعة .

المكافحات التي يتعهدها القطاع العام :

تنحصر أعمال المكافحة التي يقوم بها القطاع العام في مكافحة آفات

الجراد بنوعيه والجنادب وحشرات الحراج وفأر الحقل وتقدر المساحة الوسطية التي تتعرض لاضرار هذه الآفات بنحو :

٤٠ ألف هكتار	بالجراد الصحراوي والمراكشي
١٠ آلاف هكتار	بالجنادب
٥٠ ألف هكتار	بالجادوم بنوعيه
٧٠ ألف هكتار	بفأر الحقل

ويمكن لجهاز وزارة الزراعة الحالي أن يقوم بأعمال هذه المكافحات بعد تدعيمه بالاجهزة والمعدات من عفارات ومرشات ووسائط نقل ، وتقدر قيمة هذه التجهيزات بنحو ١٣٠ الف ليرة .

كما يلزم تزويد الجهاز بمواد المكافحة من نخالة وسموم ومبيدات وتقدر النفقات الانمائية الجارية لهذه المكافحات بنحو ٨٠٦ ألف ليرة .

هذا مع ملاحظة أن غارات الجراد تختلف وتتغير ما بين الشدة والبساطة من عام لآخر وان الاعتمادات المطلوبة حسبت على أساس الحالة الوسطية مما يقتضي ضرورة التوسع باعتمادات اضافية ومعاونة الهيئات الحكومية الاخرى في حالة الطوارىء وهي الحالة التي يشتد فيها الخطر بصورة غير عادية .

المكافحة التي يقوم بها القطاع الخاص :

ان أساس المكافحة في القطاع الخاص يجب أن يتركز في صورة جمعيات تعاونية للزراع تقوم بأعمال المكافحة في مزروعات أعضائها . ومن الواجب على القطاع العام أن يقدم المساعدات الممكنة لهذه الجمعيات حتى يعينها على النجاح في تأدية مهمتها . والمساعدات التي يمكن تقديمها تكون في صورة ارشاد ، كارشاد فرق المكافحة التابعة للجمعيات التعاونية على طرق مكافحة الانواع المختلفة من الآفات ، كما يمكن تقديم القروض العينية لهذه الجمعيات بمدها من القطاع العام بآلات وأدوات المكافحة

ومبيداتها وبالسيارات ان اقتضى الامر ذلك ، على أن تسدد هذه القروض اما عقب ورود المحصول الذي تمت فيه عمليات المكافحة ، وذلك كما في حالة استرداد أثمان المبيدات الحشرية ، واما ان تسدد القروض على آجال متوسطة وذلك مثل أثمان آلات وأدوات المكافحة والسيارات .

ولامكان تنفيذ هذا النظام يلزم تدعيم جهاز المصرف الزراعي وزيادة رأسماله ويقدر عدد الجمعيات التعاونية التي ستتكون في مناطق الائتمان الزراعي التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية بنحو ١٢٨٠ جمعية في السنوات الخمس . كما يقدر عدد الجمعيات التعاونية التي ستتكون في مناطق الاصلاح الزراعي في الفترة نفسها بنحو ١٠٠٠ جمعية .

وفيما يلي توزيع هذه الجمعيات على سني الخطة :

	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	المجموع
جمعيات ائتمان	١٢٠	٢٠٠	٢٤٠	٣٦٠	٣٦٠	١٢٨٠
جمعيات الاصلاح	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	١٠٠٠
المجموع :	٣٢٠	٤٠٠	٤٤٠	٥٦٠	٥٦٠	٢٢٨٠

ونظرا لان الجمعيات التعاونية في مناطق الائتمان الزراعي سوف يكون تمويلها بالقروض عن طريق المصرف الزراعي ، وان الجمعيات التعاونية التابعة للاصلاح الزراعي سوف يتكفل الاصلاح بتمويلها ، فان عمل وزارة الزراعة يقتصر على ارشاد هذه الجمعيات على أعمال المكافحات التي ستقوم بها وتقدر الاستثمارات اللازمة لذلك بنحو ١٠٨٣ ألف ليرة كما تبلغ النفقات الانمائية الجارية نحو ٢٨٩ الف ليرة .

هذا ويمكن الاستعانة بالشركات الخاصة للقيام بعمليات المكافحة لدى الزراع خارج مناطق الجمعيات التعاونية تحت اشراف وزارة الزراعة بعد تعزيز جهازها بالصورة الموضحة سابقا .

وبهذا النظام يمكن أن تتم أعمال المكافحة في مساحات كبيرة تزيد

عن مساحة نصف المزروعات. وفيما يلي بيان مساحة الحاصلات بآلاف الهكتارات وعدد الاشجار بألوف الاشجار التي يمكن معالجتها عن طريق الجمعيات التعاونية :

	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤
محصولات	١٨٠	٣٩٦	٦٧٨	١٠١٤	١٣٧٤
أشجار مثمرة	٧٢٠	٢٣٧٠	٣٦٣٠	٥٥٢٠	٧١١٠

الحجر الزراعي :

لما كان من الضروري حماية البلاد من الآفات الخطرة غير الموجودة في الاقليم السوري ، وكذلك منع انتشار الموجود منها من منطقة الى اخرى ، بالاضافة الى الحصول على المحاصيل خالية من الآفات الممنوعة دوليا بقصد تصديرها للحصول على القطع الاجنبي ، فان الامر يستلزم تدعيم جهاز الحجر الزراعي للاشراف على المنتجات الزراعية الصادرة والواردة والمارة عبر البلاد ، وذلك بانشاء محطات مراقبة وتعقيم ومراكز للمراقبة باللاذقية ، وحمص ، وجديدة يابوس ، وباب الهوى .

ولما كانت معظم الرسائل الزراعية تمر عن طريق مرفأ اللاذقية ، وطبقا للاعتبارات الفنية والدولية فان من الضرورة تزويد محطة اللاذقية باسطوانات تعقيم على الفراغ .

وتقدر الاستثمارات اللازمة لذلك بنحو ٤٥٠ ألف ليرة كما تبلغ النفقات الانمائية الجارية نحو ٩٨ ألف ليرة .

ابحاث الحشرات وامراض النباتات :

ان أعمال مكافحة الآفات الزراعية لا بد وان تستند الى دعائم من البحث والتجربة الامر الذي يستدعي تزويد جهاز وزارة الزراعة بالمختبرات والاجهزة والمعدات اللازمة للقيام بدراسة الحشرات والامراض وطرق مكافحتها بالوسائل المختلفة . ويتضمن البرنامج استكمال مختبر الابحاث

الرئيسي بدمشق ، وانشاء مركز لابحاث حشرة السونة بادلب • وقد أدرجت الاعتمادات اللازمة للمختبر في برنامج المختبرات ومحطات الابحاث •

المستودعات :

من اللازم بناء مستودعات لحفظ مواد ومبيدات المكافحة وكذلك الآلات والمعدات ويبلغ عددها عشرة مستودعات موزعة على : دمشق (وحمص أو حماة) واللاذقية وتدمر والرقة والحسكة وديرالزور وادلب والبوكمال وازرع •

وتتضمن هذه الخطة انشاء خمس مستودعات فقط وتبلغ الاستثمارات اللازمة لذلك بنحو ١٦٠ الف ليرة وتبلغ النفقات الانمائية الجارية نحو ٥١ ألف ليرة •

أما انشاء باقي المستودعات فسوف يدخل في البرنامج الخمسي التالي •

الثروة الحيوانية

تقدر الثروة الحيوانية في الاقليم السوري وفقا لاحدث الاحصاءات بنحو :

٣٥٠٠ ٠٠٠	رأس من الغنم
٧٥٠ ٠٠٠	رأس من الماعز
٤٠٠ ٠٠٠	رأس من البقر
٤٠٠ ٠٠٠	رأس من الفصيلة الخيلية
٤ ٠٠٠ ٠٠٠	من الطيور ٠

وغالبية هذه الحيوانات من عروق متدنية لا تنتج انتاجا اقتصاديا في ظروف الجفاف الحاضرة ، كما انها لا تتناول حاجتها من الاغذية ، فضلا عن ان الامراض والآفات تسبب خسائر في اعدادها تقدر بنحو ١٠٪ سنويا ، كما تسبب نقصا في انتاجها يقدر بنحو ١٠ ٪ أيضا ٠

وتدل الاحصاءات المتوفرة على ان متوسط الانتاج الحيواني يقدر بنحو :

٣٥ ٠٠٠	طن من اللحوم
٣٥٠ ٠٠٠	طن من الحليب
٥ ٠٠٠	طن من الصوف المغسول
١٣٠٠	طن من شعر الماعز
٤٠٠	طن من الاسماك
١٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	بيضة

وقد استمدت هذه الاحصاءات من متوسط السنوات الاربع الاخيرة،

علما بأن السنوات الثلاث الاخيرة منها كانت أسوأ السنين التي مرت بالاقليم خلال السنوات الخمس عشرة الماضية .

ولا يفي هذا الانتاج بحاجة الاستهلاك المحلي من المنتجات الحيوانية، فالفرد المتوسط لا يتناول في اليوم حاليا اكثر من ٢٠ جراما من اللحم ، و ٢٧٥ جراما من الحليب ومشتقاته من جبن وزبد وسمن ، كما لا يتناول أكثر من بيضة واحدة كل عشرة ايام . وتؤمن هذه المقادير بنحو (١٥) جراما فقط من البروتين الحيواني ، في حين ان الحد الادنى للفرد المقرر دوليا من البروتين يقدر بـ ٣٣ جراما . اي ان نصيب الفرد حاليا يعادل نصف المقادير اللازمة بحسب التقديرات الدولية . ولما كان معدل الزيادة في السكان يقدر بـ ٢,٤٪ سنويا فان بقاء الانتاج الحيواني على وضعه الراهن يؤدي الى سوء تغذية الشعب ، مما يستلزم ضرورة العمل على زيادة الانتاج ليتمشى على أقل تقدير مع زيادة عدد السكان ، ان لم يؤد الى تحسين حالة التغذية أيضا .

والظاهرة الاساسية لحياة الحيوان في الاقليم وانتاجه وصحته هي عدم الاستقرار ، فقد يصل الانتاج في بعض السنين الى اربعة امثاله في السنين الاخرى . ويرجع السبب في ذلك الى اختلاف كميات الامطار الهاطلة واختلاف توزيعها ، والى حالة الجو العامة ، مما تنعكس صورته على توفر الماء والغذاء اللازم للحيوان ، كما ينعكس ايضا بالتبعية على مقدار مقاومة الحيوان للامراض والآفات وتقلبات الجو .

ومما لا شك فيه ان امكانية الثروة الحيوانية وزيادة انتاجها ، كبيرة في الاقليم السوري ، وذلك بتوفير الماء والغذاء (العلف) والرعاية البيطرية وتحسين العروق .

توفير الماء :

والمقصود بتوفير الماء هو توفير مياه الشرب لاغنام البادية ، اذ أن الاعتماد على مياه الامطار فقط في تقاية الحيوانات بالبادية امر يعرضها

لاخطار بليغة نتيجة لاختلاف كميات الامطار من موسم لآخر • فبالرغم من وجود عدة مصادر للمياه حاليا بالبادية مثل آبار شركة النفط العراقية وآبار القبائل والعشائر التي تبلغ نحو مائة بئر ، فان قلة الامطار في المواسم الماضية عرض الاغنام لخسائر فادحة مما حدا بوزارة الزراعة الى شراء (١٣) سيارة نقل مياه (سيترنات) لاسعاف الاغنام بالاضافة لوسائل المربين الخاصة • ولكن موضوع توفير المياه بصفة دائمة عن طريق نقلها بالسيارات أمر غير عملي ولا اقتصادي فضلا عن أنه يدعو أصحاب الحيوانات الى التواني والتواكل وعدم الاهتمام • لذلك كان الامر يستلزم وضع خطة لتوفير المياه للاسعاف عن طريق حفر آبار في مناطق متفرقة من البادية •

ولقد قامت وزارة الاشغال العامة خلال السنتين الماضيتين بحفر (٤٦) بئرا في مناطق مختلفة من البادية ، تم تجهيز (٢٦) بئرا منها ووضعت موضع الاستثمار •

ويهدف البرنامج الى حفر (٦٥) بئرا اضافيا خلال سنوات ١٩٦١ الى ١٩٦٥ وبذلك تؤمن حاجة البادية من مياه الشرب •

وان الجدول التالي يبين الاستثمارات اللازمة لتنفيذ البرنامج وتشغيل الآبار وصيانتها مقدرة بآلاف الليرات •

	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	المجموع
انشاء آبار	٢٥٠٠	١٥٠٠	١١٢٥	١١٢٥	١١٢٥	٧٣٧٥
تجهيزات للآبار	٥٠٠	٥٠٠	٣٧٥	٣٧٥	٣٧٥	٢١٢٥
المجموع	٣٠٠٠	٣٠٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	٩٥٠٠

بالاضافة الى نفقات جارية انمائية على مستوى التشغيل الكامل في السنة الخامسة قدرها ٧١٠ ألف ليرة •

توفير الغـذاء :

يقصد بتوفير الغذاء توفير المرعى والعلف لاغنام البادية ومواشـي المعمورة والدواجن • ففيما يتعلق بتربية الاغنام يجب ان تعتمد علـى الرعي الطبيعي والاعلاف الخضراء ثم على الاعلاف المصنعة لفترة قصيرة بغية التسمين قبيل البيع • وأما المواشي فان تربيتها يجب ان تعتمد على الاعلاف المصنعة • وأما الدواجن فانها تقتات على فضلات المزروعات وبعض الاعلاف المصنعة • ويجب وضع سياسة لتوفير كل نوع من انواع الاعلاف لها •

وان سياسة منع زراعة الحاصلات الزراعية بالمنطقة البيئية الجافـة يؤدي الى اعادة مساحة نحو (٣٠٠) ألف هكتار من أخصب مناطق الرعي الى مراعي البادية ، مما يكون له أثر كبير في توفير الغذاء للاغنام بالبادية، كما أنه يؤدي الى منع اشكالات التعدي على الزراعات • ومما لا شك فيه ان هذه السياسة اذا رافقها موسم أمطار متوسط ستؤدي الى زيادة عدد الاغنام فضلا عن توفير الغذاء الكافي لها •

هذا وان من الواجب تنظيم الرعي ايضا • فلا يسمح بالرعي الا في أوقات معينة ووفق دورة رعوية موضوعة ، حتى يمكن اعطاء الاعشاب الطبيعية الفرصة الكافية لاكتمال نموها • ويلزم ايضا اعادة زراعة المناطق الرعوية المندثرة بنباتات الاعلاف التي تناسبها ومنع عبور الاغنام من الدول المجاورة بغرض الرعي والارتداد، وتوطين البدو بتمليكهم مساحات من أراضي الدولة والاصلاح الزراعي القابلة للزراعة بالمناطـق البيئية نصف الجافة ، وبذلك يمكن تأمين مصدر عيش ثابت للبدو وتوفير مواد العلف لاغنامهم ومواشيهم ، بما يسمح باعطاء الفرصة للاعشاب الطبيعية ونباتات العلف للنمو •

أما توفير الاعلاف الخضراء والاعلاف البقولية فان الاخذ بنظـام الدورات الزراعية وادخال زراعة نباتات العلف والمحاصيل البقولية فيها سوف يؤدي الى توفير الاعلاف ومواد العلف •

ويأتي بعد ذلك موضوع اقامة المستودعات لتخـزين مواد العلف بالبادية ، فقد تم اقامة سبعة مستودعات يبلغ حجم كل منها نحو ١٥ألف متر مكعب ممـا يكفي لخزن ٨ آلاف طن من الاعـلاف المركزة او ٣ آلاف طن من المواد الخشنة • وهي بذلك تسمح بتأمين الاعلاف للاغنام لمدة شهر واحد تقريبا • ولا بد من اقامة فرع للمصرف الزراعي بجوار مستودع العلف حتى يمكن تيسير سبل الاقراض العيني •

وسوف نحتاج الى انشاء مستودع قيمته ١٥٠٠ الف ليرة بالاضافة الى ٨٢ الف ليرة من النفقات الانمائية الجارية لادارة المستودعات •

يستنتج من التقديرات أن متوسط الخسائر التي تتسبب عن عدم كفاية الرعاية البيطرية تقدر بنحو ١٠٪ من مجموع الحيوانات ، وبنحو ١٠٪ في الانتاج الحيواني • لذلك فان توفير الرعاية البيطرية لاغنـام البادية ولحيوانات المعمورة أمر ضروري للمحافظة على الثروة الحيوانية وزيادة انتاجها •

الرعـاية البيطرية لاغنـام البادية :

تتطلب الرعاية البيطرية لاغنام البادية الخدمات التالية :

التحصين ضد الجدري مرة في السنة ، والتحصين الوقائي للاغنـام التي تدخل المراعي الموبوءة بالجمرة الخبيثة مرة في السنة أيضا • كما يلزم مكافحة الطفيليات الخارجية كالقراد والقمّل مرتين في السنـة • وكذلك مكافحة طفيليات الدم مرة في السنة ، أما الديدان الكبدية التي تصيب الاغنام التي ترعى في المستنقعات والامكنة الرطبة وكذلك الديدان الرئوية المعوية فيلزم معالجتها مرتين في السنة •

فاذا كان المراقب البيطري أو المأمور الفني يمكنه أن يعالج ، أو أن يشرف بمساعدة اصحاب الاغنام على معالجة أو تحصين الاعداد التالية :

٢٠٠٠ رأس في اليوم في حالة الطفيليات الخارجيـة او الديدان الكبدية أو الديدان المعوية •

١٠٠٠ رأس في اليوم في حالة الجـدري او الجمرة الخبيثـة أو طفيليات الدم •

٥٠٠ رأس في اليوم في حالة الديدان الرئوية •

واذا كانت الاغنام تقدر بما يقارب ثلاثة ملايين رأس وذلك حسب

التقدير الاخير (أيار ١٩٦٠) فان العدد اللازم من المراقبين للقيام بهذه الاعمال يقدر بنحو ٢٤ مراقبا باعتبار أن عدد ايام العمل في الحقل (٢٥٠) يوما في السنة .

ولتنظيم العمل يلزم توزيعه في شكل فرق أو وحدات بيطرية متنقلة، تتكون كل فرقة من أربعة مراقبين أو مأمورين فنيين وسيارة مجهزة بالآلات والادوات والعلاجات وكذلك سيارة بيك آب . ويشرف على كل فرقتين طبيب بيطري واحد .

وبذلك يكون عدد الفرق أو الوحدات البيطرية اللازمة وتجهيزاتها على الشكل المبين في الجدول التالي :

	اللازم	الموجود	الاضافة
عدد الفرق	٦	٤	٢
عدد الاطباء	٣	٣	—
عدد المراقبين	٢٤	٨	١٦
عدد السيارات	١٢	٨	٤
عدد السائقين	١٢	٨	٤
عدد صناديق العدد والآلات	٨	—	٨

اللقاحات والعلاجات :

ان توفير اللقاحات اللازمة لاعمال التحصين سوف يقوم المختبر البيطري بتأمينها بامكانياته الحالية .

أما العلاجات فيلزم تأمينها بطريق الشراء ، ويقدر ثمنها بنحو (١٥٠) ألف ليرة سنويا .

الرعاية البيطرية لمواشي المعمورة

يقدر عدد حيوانات المعمورة بنحو مليوني رأس غنم وماعز ، و ٤٠٠ الف رأس بقر ، ومثلها من الفصيلة الخيلية ، واربعة ملايين طائر .

واذا كان المراقب البيطري يمكنه خلال (٢٠٠) يوم عمل في السنة أن يقوم برعاية مجموعة من الحيوانات والطيور مشكلة من نحو (١٠) آلاف رأس غنم وماعز ، ونحو الفي رأس من البقر ، ومثلها من الفصيلة الخيلية ونحو (٢٠) الف طائر ، فان عدد المراقبين البيطريين اللازمين يكون ٢٠٠ مراقب ، وعدد المجموعات الحيوانية (٢٠٠) مجموعة .

ومن الممكن تحسين شروط الرعاية اذا زادت ايام العمل السنوية عن ٢٠٠ يوم .

ويلحظ البرنامج أن تشكل لكل اربع مجموعات حيوانية وحدة بيطرية تزود كل منها بسيارة واربعة عمال ، وبالاجهزة والعلاجات اللازمة ، وان يشرف على الوحدة البيطرية طبيب بيطري ، ويبلغ عدد الاطباء البيطريين اللازمين (٥٠) طبيبا ، وعدد الوحدات البيطرية (٥٠) وحدة توزع على مختلف المحافظات .

واذا راعينا العدد الموجود حاليا من الاطباء والمراقبين البيطريين والعمال تكون الاعداد اللازم اضافتها : (٣٧) طبيبا ، (١٣٧) مراقبا ، (٢٠٠) عامل ، (٥٠) سائقا .

ولما كان عدد المراقبين الموجودين حاليا يبلغ (٦٣) مراقبا ، وعدد الاطباء (١٣) طبيبا فقط ، فانه يلزم تأمين (٣) أطباء في السنة الاولى لتشغيل العدد الموجود حاليا من المراقبين . وبذلك يبلغ عدد الوحدات البيطرية المستكملة من ناحية الاطباء والمراقبين في السنة الاولى (١٦) وحدة ، على أن تنشأ الوحدات الباقية كما هو مبين في الجدول التالي :

	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	المجموع
عدد الوحدات	١٦	٥	٥	١٢	١٢	٥٠
عدد الاطباء اللازمين	٣	٥	٥	١٢	١٢	٣٧
المراقبون اللازمون	—	٢٠	٢٠	٤٨	٤٩	١٣٧
العمال اللازمون	٦٣	٢٠	٢٠	٤٨	٤٩	٢٠٠
السيارات اللازمة	١٦	٥	٥	١٢	١٢	٥٠

مراكز الوحدات البيطرية

يلحظ البرنامج انشاء (١٢) مركزا بيطريا رئيسيا موزعة على المحافظات بالاضافة الى مركز بالقنيطرة . كما يلزم انشاء (٣٨) مركزا فرعيا لاستكمال باقي الوحدات البيطرية .

ونظرا لان عدد المراكز البيطرية الرئيسية المنجزة والتي هي قيد الانجاز يبلغ ستة مراكز موزعة في كل من دمشق وحلب واللاذقية وحماة والسويداء والقنيطرة فان العدد الاضافي اللازم يبلغ ستة مراكز ستوزع على درعا والحسكة ودير الزور وادلب والرقة وحمص .

أما المراكز الفرعية فيمكن تأمينها خلال هذا البرنامج عن طريق الاستئجار .

وتبلغ الاستثمارات اللازمة لجميع اعمال الرعاية البيطرية نحو ١٨٤٥ ألف ليرة ، كما تقدر النفقات الانمائية الجارية بنحو ٢٣٧٢ الف ليرة .

تحسين العروق

الاغنـام :

ان سبيل تحسين عروق الاغنام هو الاصطفاء من بين العرق (العواس) وهو عرق يصلح لاغراض اللحم والحليب والصوف .

ويتلخص المشروع في تكوين قطيع مؤلف من ٥٠٠ رأس ووضعه في محطات التربية واجراء عمليات الانتخاب والاصطفاء من بين أفراده عن طريق تسجيل الانتاج والاحتفاظ بالوحدات عالية الانتاج والتخلص من الاخرى . ويجب أن يوجه الاصطفاء لكل من اللحم والحليب والصوف ، ويمكن لهذا القطيع انتاج نحو ٢٠٠ كبش في العام ، بالاضافة الى ادخال عرق الميرينو لتربيته نقيا وتهجينه على العروق المحلية بهدف تحسين الصوف .

الابقـار :

ان تحسين عرق الابقار يجب أن يكون عن طريق الانتخاب والاصطفاء أيضا في النوع الشامي ثم العمل على رفع انتاج هذا النوع عن طريق التهجين والخلط بينه وبين الابقار الاجنبية عالية الانتاج .

ويتلخص المشروع في اقامة محطتين احداهما للابقار الشامية والاخرى للابقار الاجنبية ووضع قطيع في كل منهما مكون من (١٠٠) بقرة وثور . ويجري الاصطفاء في القطيع الشامي بحيث يتخلص من الابقار قليلة الانتاج والابقاء على الابقار عالية الانتاج واكثارها ثم توزيع فحول السفاد على المراكز الزراعية والمدارس الزراعية أو بيعها للجمعيات التعاونية والغرف الزراعية .

واما العروق الاجنبية فان الغرض من اقتنائها هو أقلمتها وانتاج فحول للسفاد وتوزيعها بنفس الطريقة المتبعة في توزيع الفحول الشامية • والفرق بين نتائج توزيع الفحول الشامية ، واغراض ونتائج توزيع الفحول الاجنبية هو تحسين العرق الشامي في الحالة الاولى وتدريج دمه ، في الحالة الثانية ، وتحويله تدريجيا الى عرق جديد يجمع بين صفات تحمل الاجواء المحلية من العرق الشامي وبين صفات الانتاج العالي من العروق الاجنبية ، مع ضرورة مراعاة الاحتفاظ بعروق أصيلة من كل من الابقار الشامية والابقار الاجنبية • بالاضافة الى تدريج الابقار العكشية والتي يمكن أن تعطي مردودا سريعا •

ويمكن انتاج نحو (٤٠) فحل سفاد من الابقار الشامية بعد ثلاث سنوات من تكوين القطيع ثم انتاج (٤٠) فحلا سنويا بعد ذلك •

أما القطيع الاجنبي فان من المقدر انتاج (٤٥) فحلا بعد سنتين من تكوينه ثم انتاج (٤٥) فحلا سنويا بعد ذلك •

ومن الممكن تكوين القطيع على سنتين فيشترى نصف القطيع في أول سنة ثم يشترى النصف الثاني في العام الذي يليه •

الدواجن :

تهدف الخطة الى تحسين العرق المحلي باصطفاء العروق المحلية كما تهدف الى ادخال العروق الاجنبية ، وسيكون مركز هذه العملية محطة فديو وذلك بالاضافة الى محطات تربية الدواجن في المدارس الزراعية ولدى وزارة الاصلاح الزراعي توفيرا للنفقات •

وتبلغ التكاليف الرأسمالية من انشاءات وتجهيزات وحيوانات لهذا البرنامج ٨٣٠ ألف ليرة كما تحتاج الى نفقات جارية سنوية تبلغ نحو ٢٦١ الف ليرة وتقدر ايرادات الحيوانات بمبلغ ١٢٢ الف ليرة من بيع منتجاتها •

الثروة السمكية

١ ـ مصادر السمك :

يتراوح محصول الصيد من السمك في الاقليم السوري في الظروف الحالية بين ٥٠٠ الى ٧٠٠ طن سنويا يصيب الفرد منه (١٧٥) غراما في العام .

ويلجأ الاقليم الى استيراد كميات كبيرة من هذا الغذاء الحيوي بشكل سمك طازج ومعلبات لسد العجز في استهلاك هذه المادة البروتينية .

آ ـ السمك البحري :

يبلغ طول الساحل البحري السوري (١٧٥) كم والشاطيء مفتوح للانواء فقير بملاجيء السمك والموانيء الطبيعية التي تكون مدعاة لنمو الصيد .

وينتج هذا الساحل حاليا بين ٣٠٠ و ٥٠٠ طن من السمك سنويا ولا يهتم الصيادون بالاحياء المائية الاخرى (القشريات ، الرخويات) لعدم معرفتهم بطرق صيدها وتسويقها .

ب ـ سمك المياه العذبة :

في الاقليم السوري أكثر من (٢٠٠٠ كم) من الانهار وما يعادل ٨٠ كم٢ من البحيرات والينابيع الصالحة لتربية الاسماك تنتج جميعها نحو ٢٠٠ طن في العام .

٢ ـ ادوات الصيد ووسائله :

آ ـ المراكب :

الاداة الاولى في الصيد البحري هي القوارب الشراعية ويتراوح

طولها بين ٥ الى ٨ امتار تسير بالمجداف على الانهر والبحيرات ايضا وبعضها في البحر مجهز بمحرك مساعد (ديزل) بقوة ٢٠ الى ٣٠ حصان. واكثر ما يستعمل على الانهر والبحيرات مراكب صغيرة لا تفي بالغرض .

ب ـ طرق الصيد ووسائله

يستعمل الصيادون في البحر جميع انواع الشبك والشرك وجرافات العمق وجرافات الشاطيء والطرحات والانوار الجذابة ... وتستورد الشباك الكبيرة مصنوعة من القطن والنايلون ، أما الشباك الصغيرة فتصنع محليا .

وعلى الانهر والبحريات تستعمل الشباك البحرية الصغيرة والمتوسطة رغم انها غير مكيفة على العمل في المياه العذبة .

٣ ـ الاسفنج :

توجد حقول للاسفنج على الشاطيء السوري حول جزيرة ارواد وبين المياه الاقليمية العائدة للجمهورية العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية .

ويقدر متوسط انتاج الاسفنج في السنين الطبيعية (٣) اطنان ويقع موسم الصيد بين اول حزيران ونهاية ايلول ، وقد بلغ الانتاج في عام ١٩٥٨ نحو (٥) اطنان مما ادى الى فقر الحقول وكانت الزيادة من انواع صغيرة رخيصة .

ويشتغل في صيد الاسفنج حوالي ٢٠ ـ ٢٥ مركبا متوسط الحمولة مجهز بمحرك ديزل ومعدات للغطس . ومنها ما هو مجهز بآلات حديثة لضغط الهواء . ولكن لا يزال عدد من الصيادين يفضل الغطس الحر ، ولا تزال الرقابة على الغطس ضعيفة مما يعرضهم الى الحوادث الخطيرة .

٤ ـ الصيد والصيادون :

مما لا ريب فيه ان كميات الاسماك والاسفنج المستخرجة في الاقليم

السوري قليلة اذا ماقيست بموارد المياه وعدد الصيادين وحاجة الاستهلاك ومرد ذلك الى عوامل عديدة أهمها :

آ ــ استعمال المتفجرات في البحر والانهر والبحيرات بصورة واسعة مدة طويلة مما دمر جزءا هاما من موارد الصيد .

ب ــ تجفيف المستنقعات (الغاب) الذي كاد يقضي على سمك السلور وكذلك التوسع في استعمال الري الذي استنزف المياه واحدث خللا في نظام حياة الاسماك وهجرتها .

جـ ــ جهل الصيادين لمهنتهم وفقرهم وضعف وسائل صيدهم وارتباطهم في اكثر الاحيان باصحاب المراكب وادوات الصيد الذين يحتفظون بحصة الاسد . ويقدر دخل الصيادين بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ ل.س سنويا مقابل ٦ الى ٨ اشهر من العمل وهو ادنى من دخل عامل غير مؤهل مهنيا ودون الحاجات الاساسية لعائلة عمالية مؤلفة من (٥) اشخاص .

أهداف البرنامج

ويهدف البرنامج الى متابعة الابحاث عن موارد السمك وتربيته واستغلاله وتدريب الصيادين وارشادهم ومساعدتهم على الطرق الحديثة للتربية والصيد وحفظ وتسويق الاسماك والاسفنج وتنظيمهم في تعاونيات تمكنهم من رفع طاقتهم الانتاجية والتوسع في بناء الاحواض الخاصة بالتربية وهو امر يتطلب مبالغ كبيرة من المال وعددا وفيرا من الاخصائيين مما يصعب تحقيقه في السنوات الخمس لذلك رأت تقليص هذا البرنامج في حدود امكانيات التنفيذ على أن يوسع في السنوات الخمس التالية بحيث يصل الى تحقيق كامل اهدافه .

١ ــ معهد الاحياء المائية في اللاذقية :

ويهدف الى اتمام التحري عن موارد الصيد البحري وتحديد افضل الطرق للصيد والتخزين والتحويل والتسويق .

وسيتألف من مبنى للادارة والمخابر ، وقاعة لمجموعة الاحياءالبحرية التي ينبغي المباشرة بتأسيسها • وسيقوم عليه خبير يدرس ويصنف الاحياء البحرية ويتقصى نظام حياتها وهجرتها ويحدد مكانها وادوات صيدها وسيساعده معاونون يرشدون الصيادين ما امكن الى افضل السبل لمزاولة مهنتهم •

ويتطلب هذا المشروع ٢١٥ الف ليرة من الاستثمارات و٢١ الف ليرة من الاعتمادات الانمائية الجارية •

٢ ـ محطة تربية الاسماك في قلعة المضيق :

بناء على تدني موارد السمك من ١٠٠٠ طن الى ٢٠٠ طن سنويا في المياه العذبة نتيجة لاستنزافها في الريواقامة السدود فقد انشأتمؤسسة المشاريع الكبرى في منطقة قلعة المضيق احواضا لتجربة التربة بغية التعويض عن الموارد السمكية المفقودة ، وقد بدأت وزارة الزراعة بالتجارب في هذه الاحواض منذ ربيع ١٩٥٩ ودلت مبدئيا عن امكانيات انتاجية اقتصادية ولكن هذه المزرعة بعيدة عن العمران وتحتاج التجارب الى متابعة عن قرب وبصورة علمية لذلك كان لا بد من اتمامها بالمباني والتجهيزات والموظفين والعمال اللازمين لتحقيق اهدافها • وتقدر الاستثمارات اللازمة للمشروع بـ ٨٥ الف ليرة سورية والاعتمادات الانمائية الجارية بـ ٢٤٤ الف ليرة •

٣ ـ مزارع تربية الاسماك :

تهدف مزرعة البطيحة الى استثمار المياه المتجمعة من الجداول والمسايل المنحدرة نحو بحيرة طبريا في الاراضي المنخفضة الواقعة شرقي الشاطيء بين خليجي مسعدة وزاكية وهي اراض لا تصلح لاستثمارات أخرى •

وتبلغ مساحة الاحواض المصممة (١٠) هكتارات تقريبا وسيتكلف انشاؤها ما يقارب (١٥٠) الف ليرة سورية وتقدر نفقات تشغيلها سنويا

بـ ٥٠٠٠ ليرة سورية وانتاجها السنوي بـ ٢٥ طنا من سمك الكارب والمبروك تقدر قيمتها بـ ٣٥٠٠٠ ل.س وسيقوم القطاع الخاص بهذا المشروع وتقدم له وزارة الزراعة الخدمات الفنية بواسطة اجهزتها القائمة.

وقد لحظ مشروع الغاب انشاء ثلاث مزارع لتربية الاسماك في بحيرات اصطناعية في عين الطاقة والحواش وعين الناعور مجموع مساحتها تقدر بـ ٧٥٠ هكتارا ، وستقوم وزارة الاشغال العامة بتنفيذها .

وستقوم وزارة الزراعة بتزويد بحيرة قطينة وبحيرة مسعدة وبقية الانهر بالاقليم بالسلالات الجيدة المرباة في احواض تجارب الاسماك ، بغية انماء الثروة السمكية في البحيرات والانهر .

٤ ـ الجمعيات التعاونية للصيادين :

يهدف هذا المشروع الى تجميع امكانيات الصيادين وتجهيزهم بالوسائل المشتركة الحديثة للصيد والتسويق والتمويل . وقد رؤي تأليف خمس جمعيات تعاونية وفقا لمناطق الصيد واختصاصه على النحو الآتي :

١ ـ تعاونية صيادي الاسماك في اللاذقية وتشمل منطقة جبلة .
٢ ـ تعاونية صيادي الاسماك في ارواد وتشمل صيادي بانياس وطرطوس .
٣ ـ تعاونية صيادي الاسفنج في ارواد .
٤ ـ تعاونية صيادي السمك في بحيرة قطينة وتشمل وادي العاصي .
٥ ـ تعاونية صيادي السمك في وادي الفرات وتشمل صيادي الخابور .

ويقوم المشروع على اقراض هذه التعاونيات المبالغ اللازمة على آجال قصيرة لا تتعدى سنة واحدة واخرى طويلة الاجل لا تزيد عن (٥) سنوات وفقا لنظام الائتمان يقدمها المصرف الزراعي .

وتقدر الاستثمارات اللازمة لبرنامج الثروة السمكية بنحو ١٠٧٥ الف ليرة . كما تبلغ النفقات الانمائية الجارية نحو ٤٨ الف ليرة .

محطات التجارب والمختبرات

ان الهدف الرئيسي من انشاء محطات التجارب والمختبرات هو استكمال حاجة وزارة الزراعة من مراكز البحث العلمي والتجارب ودعم جهاز الابحاث في الوزارة لتتمكن من تنفيذ برنامج الابحاث المقرر والخطة الموضوعة للسنوات الخمس القادمة وتتضمن الخطة استكمال انشاء :

محطة ابحاث المحاصيل الحقلية المروية في الرقة ، ومعملي البان دمشق وحلب ، ومجمع المختبرات في حلب ، ومجمع المختبرات في دمشق ، ومحطة الحجر الزراعي في اللاذقية ، ومحطة التجارب الزراعية في ادلب ، ومركز لابحاث البطاطا في سرغايا ، ومركز زراعي في القنيطرة، ومركز ابحاث المراعي في وادي العزيب ، والمختبر البيطري في دمشق ، والمركز الزراعي في الحسكة ، ومحطة ابحاث المحاصيل البعلية بالقامشلي .

اولا ـ الاهداف :

معمل البان دمشق وحلب

بدىء ببناء المعملين في كل من دمشق وحلب بالتعاون مع مؤسسة رعاية الطفولة العالمية (اليونيسيف) والهدف منهما :

١ ـ تعميم استعمال الالبان المعقمة في مدينتي دمشق وحلب ومنع انتشار الامراض المختلفة عن طريق الحليب ومنتجاته .

٢ ـ توزيع ١٠٪ من انتاج المعملين مجانا على امهات الاطفال الفقراء

٣ ـ تشجيع تربية الابقار الحلوب في غوطة دمشق والمناطق الزراعية

المحيطة بحلب لتأمين حاجة المعملين علما بأن طاقة معمل دمشق هي في حدود ٣٠ ٠٠٠ لتر يوميا وطاقة معمل حلب في حدود ٢٠ ٠٠٠ لتر يوميا.

محطة ابحاث المحاصيل الحقلية المروية في الرقة

بوشر بانشاء هذه المحطة اوائل عام ١٩٥٩ وقد استكملت الارض وصونت وبوشر بمباني الادارة والهدف منها :

١ ــ دراسة المحاصيل الممكن ادخالها في وادي الفرات .

٢ ــ تحديد الدورة الزراعية الممكن اتباعها في وادي الفرات وطرق الزراعة المناسبة ومعدلات التسميد .

٣ ــ وضع اساس علمي سليم للزراعة في وادي الفرات يمكن الاعتماد عليه بعد تنفيذ مشروعات الري .

٤ ــ الارشاد الى التوسع في تربية الابقار والدواجن في المنطقة على ضوء الدراسات التي ستجري في هذه المحطة .

مجمع مختبرات دمشق

بوشر ببناء المجمع وسيزود بمختبر للاتربة والبيئة النباتية ومختبر للحشرات والامراض ومختبر للصناعات الزراعية والالبان ومختبر للتصوير الجوي ومختبر للانبات ومختبر لفحص الخلية .

مجمع مختبرات حلب

يرتقب انجاز بنائه في نهاية العام الحالي وسيزود المجمع بمختبرات للغزل والتيلة ومختبر لتقدير الرطوبة في القطن ومختبر للانبات ومختبر لتكنولوجيا الحبوب ومختبر لفحص التربة . بالاضافة الى متحف زراعي ومبان لمديرية مكتب القطن والمصالح الزراعية وسيخدم هذا المجمع اغراض البحث العلمي المتعلقة بالقطن والحبوب .

محطة التجارب الزراعية في ادلب

وهي عبارة عن مركز زراعي نموذجي يشتمل ايضا على مختبرات

لابحاث السونة ، ويخدم اغراض البحث العلمي الحقلي بالنسبة للمزروعات الهامة في المحافظة ولا سيما الخضروات والفاكهة والمحاصيل الحقلية .

محطة الحجر الزراعي في اللاذقية

وتهدف الى مراقبة السلع الزراعية المصدرة والمستوردة وتعقيم الارساليات الزراعية واجراء الدراسات العلمية حول طرق التعقيم المختلفة الممكن اتباعها .

مركز ابحاث المراعي في وادي العزيب

وقد بوشر به ويهدف الى تحديد الدورة الرعوية الممكن اتباعها في البادية واثر تنظيم الرعي على اعادة تعشيب المراعي وتحديد انواع نباتات المراعي التي يمكن ان تنجح في الظروف الجافة للبادية تمهيدا لاعادة استبذار المراعي .

مركز ابحاث سرغايا

وقد بوشر به والهدف منه اجراء تجارب على اكثار بذار البطاطا محليا تمهيدا للاستغناء عن استيراده من الخارج بالاضافة الى اجراء دراسة مقارنة لاصناف التفاح التي يمكن ان تنجح في الاقليم السوري تمهيدا لاكثارها .

المركز الزراعي في القنيطرة

بوشر بهذا المركز بالتعاون مع قيادة الجبهة وهو يهدف الى دراسة الزراعات الملائمة لمنطقة القنيطرة باعتبارها ذات طابع خاص من الناحية البيئية بالاضافة الى كونه مركزا ارشاديا ومحطة لرعاية الحيوان والتلقيح الاصطناعي كما سيكون مركزا لاكثار غراس الاشجار المثمرة والحراجية .

المركز البيطري بدمشق

وهو قائم حاليا ويشتمل على مختبر لانتاج اللقاحات والابحاث

البيطرية ومستوصف بيطري ومحطة لرعاية الحيوان والتلقيح الاصطناعي ويحتاج الى استكمال تجهيزاته الفنية ودعم جهازه الفني .

المركز الزراعي في الحسكة

وقد بوشر به وهو يهدف الى القيام بتجارب ارشادية لخدمة منطقة الحسكة ، لا سيما بالنسبة للمحاصيل المروية .

وتقدر الاستثمارات اللازمة لهذه المحطات والمختبرات بنحو ٥٤٥ ٤ الف ليرة ، كما تبلغ النفقات الانمائية الجارية نحو ١٩٠٣ الف ليرة .

التعليم الزراعي

لقد وضع برنامج السنوات الخمس للتعليم الزراعي في الاقليم السوري بحيث يتجاوب مع حاجة البيئة الزراعية ويسد فراغاليس باليسير في هذا القطاع من التعليم الفني . وهذا البرنامج يشكل خطوة مباركة من خطوات نشر هذا التعليم في مختلف المناطق الزراعية . ولكن البلاد بحاجة الى برامج خمسية عديدة حتى يصل التعليم الزراعي الى الدرجة اللازمة من الكفاية ويسد حاجة البلاد الى المزارعين والفلاحين والعمال الزراعيين المهيئين تهيئة مهنية كاملة تشمل الرجال والنساء على السواء .

وغني عن البيان ان نجاح الزراعة الباهر في الدانمرك وهولندا وبلجيكا لم يأت عفوا ولم يكن مجرد مصادفة انما كان نتيجة طبيعية لانتشار التعليم الزراعي في طول البلاد وعرضها .

الخطوط العامة لبرامج السنوات الخمس :

يجب أن تتوفر في الاقليم السوري مدارس من أنواع مختلفة ومن درجات متفاوتة لتهيء للزراعة الحديثة اليد العاملة الفنية التي هي بحاجة اليها من مهندسين ومراقبين ورؤساء اعمال ومزارعين ويد عاملة خبيرة ولذلك فقد روعي في وضع برنامج السنوات الخمس المشاريع الاساسية التالية :

آ ـ اتمام المدارس الثانوية الزراعية الحالية :

لقد تحولت جميع المدارس الزراعية الحالية في الاقليم السوري الى مدارس ثانوية تهدف الى تخريج المزارعين ورؤساء الاعمال أو وكلاء المزارع والمراقبين والمرشدين .

وان من الضرورة بمكان اتمام تجهيز المدارس الحالية التي لا تزال امكانياتها الفنية محدودة ، فهناك أقسام وتجهيزات غير قليلة لا تزال تفتقر اليها هذه المدارس .

ولما كان من الضروري العناية بالكيفية قبل الكمية فقد وضع في برنامج السنوات الخمس المخصصات الضرورية لاتمام وجوه النقص في هذه المدارس لتستطيع أن تؤدي واجباتها التربوية والفنية على أفضل شكل ممكن لتكون المدرسة نموذجية ولتعمل كمركز اشعاع فني للمنطقة التي توجد فيها ، وكذلك قدوة للمزارعين والفلاحين .

ب ـ تأسيس مدرسة ثانوية زراعية في محافظة الحسكة :

لقد لوحظ انشاء مدرسة ثانوية زراعية في محافظة الحسكة للاسباب التالية :

١ ـ بعد هذه المحافظة وصعوبة المواصلات التي تربطها ببقية المحافظات مما جعلها في شبه عزلة ، وخاصة من الناحية الفنية .

٢ ـ أهمية هذه المحافظة من الوجهة الزراعية .

٣ ـ حاجة هذه المحافظة الى تطوير زراعي سريع وضرورة جذب أبنائها الى المدارس الزراعية .

ج ـ انشاء مدرسة ثانوية زراعية في الغاب :

لقد لحظ انشاء مدرسة ثانوية زراعية في منطقة الغاب نظرا للاهمية الحيوية لمنطقة الغاب في القطاع الزراعي بعد تنفيذ المشروع الخاص بها ولتحل هذه المدرسة محل المدرسة الثانوية الزراعية في السلمية بعد الجفاف الذي اصاب منطقة السلمية واستوجب تحويل هذه المدرسة الى مركز تدريبي لبعض فروع الاختصاص الزراعي التي لا تتطلب حقولا وبساتين وغيرها . وأخيرا بسبب وضع المدرسة الثانوية الزراعية بدمشق (خرابو) تحت تصرف وزارة التربية والتعليم لاقامة المعهد الزراعي العالي فيها وضرورة

انشاء مدرسة زراعية في مكان متوسط من الاقليم ، يحول اليها قسم من ابناء محافظات دمشق والسويداء ودرعا وحمص وحماه .

د ـ المراكز التدريبية الموسمية :

وهي تلعب دور المدارس العملية أي أنها تهدف الى تدريب وتخريج فلاحين وعمال زراعيين مدربين من الناحية العملية على أحسن شكل ممكن . كما أنها تلعب دور المدارس المختصة اذ أنها تقوم بعمل دورات تعليمية في كل ناحية من النواحي التي تهم مزارعي وفلاحي المنطقة التي توجد فيها وبذلك تسمح بادخال التطورات الزراعية الحديثة بشكل سريع الى الواقع الزراعي وذلك بتجديد وتدريب المزارعين والفلاحين أنفسهم .

وقد روعي في المشروع انشاء ثلاثة مراكز ، واحد في كل من القامشلي ودمشق ودرعا ، وتزود بالتجهيزات والمعدات لتتمكن من القيام بواجبها ، وينبغي أن نشير هنا الى وجوب تعميم هذا النوع في المستقبل في جميع مناطق الاقليم .

وتقدر الاستثمارات اللازمة لبرنامج التعليم الزراعي نحو ٨٦٤ ٥ الف ليرة ، كما تبلغ النفقات الانمائية الجارية نحو ٤٦٢ الف ليرة .

هـ ـ المعهد الزراعي العالي (كلية زراعية) :

لقد تقرر انشاء كلية للزراعة في حلب ومعهد زراعي عال بدمشق ورصدت الاعتمادات اللازمة لهما في موازنة جامعة حلب ووزارة التربية والتعليم .

الصناعة والتعدين والبترول والكهرباء

القسم الأول :
الاستثمارات والانتاج والدخل والعمالة

١ ـ الاستثمارات وتوزيعاتها

١ ـ بلغ نصيب قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء والبترول نحو ٥٠٩ ملايين ليرة سورية من جملة الاستثمارات المتوقع تنفيذها خلال السنوات الخمس المقبلة ، وتبلغ نسبة الاستثمارات في هذا القطاع ١٨,٧٪ من مجموع الاستثمارات • وقد حددت هذه النسبة استنادا الى الاسس الرئيسية الآتية :

آ ـ معدل زيادة الدخل المرتقبة في كل من القطاعات الاقتصادية وقد ذكرنا سابقا ان مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات تقتضي توزيع الاستثمارات المتاحة ، بين القطاعات الاقتصادية ، حسب انتاجية كل منها بحيث تعطى الاسبقية للقطاعات التي يقدر ان يزيد فيها الدخل بمقدار اكبر وبسرعة اكثر بالنسبة لباقي القطاعات • ولهذا السبب اعطيت مشاريع الري اعلى نسبة من جملة الاستثمارات المتاحة ، تليها المشاريع الصناعية ، بعد النقل والمواصلات •

ب ـ الامكانيات المتوفرة حاليا من حيث الموارد الطبيعية والخامات، والايدي العاملة والخبرة الفنية وغير ذلك من العوامل التي تؤثر على حجم الانتاج الصناعي وتكاليفه •

ج ـ الطلب المحلي والخارجي على السلع الصناعية •

٢ ـ وتبلغ جملة ما يستثمره القطاع العام في الصناعة والتعدين

والكهرباء نحو ٢٤٠ مليون ليرة سورية اي بنسبة ٤٧٪ ويبقى مبلغ ٢٦٩ مليون ليرة للقطاع الخاص اي بنسبة ٥٣٪ الى جملة الاستثمارات في القطاع الصناعي . وقد بني هذا التوزيع على اساس دراسة المشاريع الواردة في البرنامج وتقدير ما يتلاءم منها مع طبيعة كل من القطاعين العام والخاص . فمثلا ينفرد القطاع العام في تنفيذ مشاريع التعدين والبحث والتنقيب لعدم ثبات انتاجيتها وما تتطلبه من نفقات ضخمة تفوق امكانيات القطاع الخاص ، بينما ترك للقطاع الخاص المشاريع الصناعية التحويلية وغيرها من المشاريع التي تتناسب تكاليف انشائها مع امكانيات القطاع الخاص .

وفيما يلي جدول يبين توزيع كامل الاستثمارات في مشاريع الصناعة والتعدين والكهرباء والبترول .

توزيع الاستثمارات في الصناعة والتعدين والكهرباء والبترول

الصناعة	مليون ليرة	٪
— الكهرباء	٦٣	١٢,٤
— التعدين	٣٠	٥,٩
— البترول	٢١١	٤١,٥
— صناعات كيمائية	١٣١	٢٥,٨
السماد الآزوتي	٩٠	
السماد الفوسفاتي	٤	
حامض الكبرتيك	٤	
الصودا الكاوية	٧	
كيماويات اخرى	٢٦	
— صناعات هندسية	٣١	٦,١
الحديد الخردة	١٨	
هندسية اخرى	١٣	
— صناعات غذائية	٣٨	٧,٥
السكر	١٣	
الدخان	١٠	
غذائية اخرى	١٥	
— مختلفة	٥	٠,٨
المجموع	٥٠٩	١٠٠

٢ ـ الاهـداف الانتـاجية

٣ ـ بني توزيع الاستثمارات بـين مختلف المشاريع الصناعيـة والمعدنية والكهرباء على الاسس الرئيسية الآتية :

آ ـ استغلال امكانيات الاقليم من الخـامات المعدنية والنفطيـة والزراعية وفي توليد الطاقة بمختلف اشكالها وتوفيرها باسعار مناسبة.

ب ـ تأمين حاجات الاقليم من السلع الصناعية سواء للاستهـلاك المباشر (كالصناعات الغذائية) او لمستلزمات الانتاج الزراعي (كالسماد) او للبناء (كالاسمنت) ... الخ وامكانية تصدير هذه السلع الى الخارج .

ج ـ تدعيم الصناعات القائمة ، بطريقتي التوسع الافقي والرأسي حسب ما تقتضيه ظروف كل صناعة والتفكير بعد ذلك في اقامة صناعات جديدة .

د ـ تدارك الخبرة الفنية اللازمـة على مختلف المستويات وذلك بواسطة انشاء معاهد ومراكز للتدريب المهني .

وعلى هذا حددت الاهداف الانتاجية الرئيسية في القطاع الصناعي على النحو الآتي :

الاهداف الانتاجية الرئيسية في القطاع الصناعي

نوع الصناعة	وحدة القياس	الانتاج في سنة الاساس	الانتاج في سنة الخطة الخامسة	الزيادة
الكهرباء	مليون ك.و.س	٣٠٠	٧٠٠	٤٠٠
التنقيب عن المعادن	—	—	—	—
نفط خام	مليون طن	—	٢	٢
السماد الآزوتي	الف طن	—	١٢٠	١٢٠
السماد الفوسفاتي	»	—	٥٠	٥٠
حامض الكبرتيك	»	—	٢٥	٢٥
الصودا الكاوية	الف طن	—	٧,٥	٧,٥
اسمنت	»	٤٥٠	٧٠٠	٢٥٠
منتجات حديدية	»	—	١٥	١٥
سكر	»	٦١	٨٠	٢٠
دخان مصنوع	»	٤,٢	٥,١	٠,٩
غزل القطن	»	١٠,٧	٢٥	١٤,٣
غزل الصوف	طن	٣٢٢	٤٠٠	٧٨
النسج القطنية والصوفية	الف طن	٢٢,٣	٣٠	٧,٧
الزيوت النباتية	»	٤٠	٥١	١١
الزيوت الصناعية	»	٢,٥	٣	٠,٥
الصابون	»	١٧	٢٤	٧
الزجاج	»	١٣,٤	١٩,٢	٥,٨
الكبريت	الف كروز	٧٣٦	٩٦٠	٢٢٤

وسنذكر فيما بعد بالتفصيل اهم المشاريع التي تضمنتها الخطة الخمسية الاولى في كل من هذه الصناعات .

٣ ـ الدخل الناتج

٤ ـ يقدر الدخل المتولد من قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء في نهاية الخطة الخمسية الاولى بنحو ٤٢٥ مليون ليرة سورية أي بزيادة ١٥٠ مليون ليرة عن سنة الاساس ، وتبلغ نسبة الزيادة ٥٥٪ ويبلغ هذا الدخل ما يقرب من ١٣٪ من اجمالي الدخل المتولد من جميع اوجه النشاط الاقتصادي اي بزيادة ١١,٥٪ عن سنة الاساس ويتولد القسم الاكبر من هذا الدخل من الصناعات الاساسية كالبترول ، والكهرباء ، والسماد والاسمنت وغيرها .

وفيما يلي جدول يوضح قيمة الدخل المتولد من قطاع الصناعة والكهرباء والتعدين موزع على اهم الصناعات :

الدخل المتولد عن أهم المشاريع الصناعية

بملايين الليرات السورية

نوع الصناعة	صافي الدخل المتولد
ـ كهرباء	٢٥
ـ بترول	٥٥
ـ سماد آزوتي	٢١,٥
ـ سماد سوبر فوسفات	١,٨
ـ حامض الكبرتيك	١,٠
ـ الصودا الكاوية	٢,٥
ـ اسمنت	٦,٩

٤ ـ العمالة

٥ ـ يقدر عدد العاملين في قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء عام ١٩٥٩ بنحو ٩٠ ٠٠٠ ومن المنتظر ان يرتفع اجمالي العاملين في هذا القطاع الى حوالي ١٢٥ ٠٠٠ أي بزيادة ٣٥ ٠٠٠ عامل ، وفيما يلي جدول يوضح الزيادة في عدد العاملين في الصناعات الرئيسية :

زيـادة عدد العاملين في أهم الصناعـات
في نهايـة الخطة الخمسية

نوع الصناعـة	الزيادة في عدد العمال
ـ الكهرباء	٣ ٠٠٠
ـ البترول	١٠ ٠٠٠
ـ صناعات كيماوية	٤ ٠٠٠

القسم الثاني:

المشروعات الصناعية

١ ـ الصناعات البترولية

١ ــ قدرت كميات النفط الموجودة في حقل كراتشوك وحدها بنحو ١٢٠ ــ ١٥٠ مليون طن يمكن استخراج ٤٠ ــ ٥٠ مليون طن منها ، توزع على ٢٥ سنة باتتاج سنوي قدره مليونا طن سنويا ، تبلغ قيمتها بعد تنزيل مصاريف النقل نحو ٥٥ مليون ليرة سورية بالقطع الاجنبي تضاف الى موارد الاقليم الاخرى من القطع . ويمتاز هذا المورد الجديد من النقد الاجنبي عن اكثر موارد الاقليم الاخرى بثباته النسبي ، وهذه صفة لها اهميتها في اقتصاد الاقليم نظرا لتقلبات الانتاج الزراعي الشديدة فيه حسب المواسم ، وما ينتج عنها من هبوط في صادرات الاقليم . ولهذا فقد خصت الصناعات البترولية باكبر نصيب في حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي اذ بلغ نصيبها ٢١١ مليون ليرة أي ٤١,٥٠٪ من جملة الاستثمارات في هذا القطاع .

٢ ــ بني توزيع الاستثمارات بين مختلف المشاريع البترولية الداخلة في الخطة الخمسية الاولى على اسس تؤمن استغلال النفط الخام في حقل كراتشوك وتساعد على تصنيع جزء منه حسب حاجات الاقليم وامكانياته الفنية ، ولهذا فقد تضمنت الخطة الخمسية بالاضافة

الى الانشاءات الضرورية لاستغلال حقل كراتشوك مستودعات وخطوط انابيب لنقل البترول الى مراكز التصدير والاستهلاك ، ووحدة لانتاج البوتغاز ، ووحدة اخرى لتعبئة الاوكسجين ومصنعا للاسفلت ... الخ وفيما يلي جدول يبين هذه المشاريع مع تكاليفها وانتاجها :

تكاليف المشاريع البترولية وانتاجها

المشروع	التكاليف بملايين الليرات السورية	قيمة الانتاج السنوي بملايين الليرات السورية
— حقل كراتشوك بما فيه النقل	١٣٥,٠	٧٠
— التنقيب عن البترول	٥٠	—
— التنقيب عن الغاز	٢,٥	—
— نقل منتجات المصفاة	١٦,٥	٤
— التخزين (مستودعات)	٢	٢
— مصنع الاسفلت	٥,٠	٢
المجموع	٢١١,٠	٧٨

الخطة الاستثمارية لمشروعات البترول في الاقليم الشمالي

١ ـ استثمار حقل كراتشوك :

تبلغ قيمة المبالغ التي سيتم استثمارها خلال خمس السنوات القادمة ١٣٥ مليون ليرة سورية منها (٨٣) مليون ليرة بالعملة الاجنبية و(٥٢) مليون ليرة سورية بالعملة المحلية من القطاع الخاص او العام ، والجدول التالي يبين تفاصيل الاستثمار .

السنة	عملة اجنبية مليون ل٠س	عملة محلية مليون ل٠س	جملة
٦٠/٥٩	٢	٢	٤
٦١/٦٠	١	٤	٥
٦٢/٦١	٨	٧	١٥
٦٣/٦٢	٣٧	٢٣	٦٠
٦٤/٦٣	٣٥	١٦	٥١
الجملة	٨٣	٥٢	١٣٥

ستستمر اعمال الحفر الاستكشافية في حقل كراتشوك خلال سنة ٦١/٦٠ ، وفي سنة ٦٢/٦١ سيبدأ في دق الآبار الانتاجية ودراسة خط الانابيب وفي خلال سنتي ٦٣/٦٢ ، ٦٤/٦٣ سيتم انشاء الآبار المطلوبة بالحقل ويمد خط الانابيب وفي سنة ٦٥/٦٤ سيبدأ نقل البترول الخام وتسويقه ، فاذا فرضنا ان الانتاج (٢) مليون طن سنويا قيمتها ٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ل٠س تخصم منها اجرة النقل بقيمة ٧,٥ ل٠س لكل طن أي ١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ل٠س فيكون صافي قيمة الانتاج ٥٥ مليون ل٠س٠

٢ ـ اعمال البحث عن البترول :

تجري الآن مفاوضات لتوقيع عقد مع الاتحاد السوفيتي للبحث عن البترول والحفر العميق وتبلغ الاموال التي ستستثمر ٥٠ مليون ل٠س٠

٣ ـ التنقيب عن الغاز :

تبلغ المبالغ التي سيتم استثمارها في هذا المشروع ٢,٥ مليون ل٠س منها ١,٥ ليرة بالعملة الاجنبية ومليون ليرة بالعملةالمحلية ، وسيبدأ بهذا المشروع في عام ٦١/٦٠ وينجز في عام ٦٢/٦١ ٠ وسينظر في كيفية الاستثمار وتمويله على ضوء النتائج التي ستسفر عنها عملية التنقيب ٠

٤ ـ انابيب نقل منتجات مصفاة البترول بحمص :

ينتظر التعاقد هذا العام على تنفيذ خطوط الانابيب الآتية :

١ ـ حمص ـ دمشق
٢ ـ حمص ـ حلب
٣ ـ اللاذقية ـ حمص

وتبلغ الاموال التي ستستثمر في هذا المشروع حوالي ٢٨ مليون ليرة سورية منها ٢٠,٤ مليون ليرة بالعملة الاجنبية و٧,٦ مليون ليرة بالعملة المحلية من القطاع العام وينتظر ان يوفر هذا المشروع مقدار ٤ ملايين من اكلاف النقل الحالية بواسطة الصهاريج .

وفيما يلي تفاصيل الاستثمارات :

السنة	عملة اجنبية مليون ل.س	عملة محلية مليون ل.س
٦١/٦٠	١,٤	٣,٨
٦٢/٦١	—	٣,٨
٦٣/٦٢	٢,٥	—
٦٤/٦٣	٢,٥	—
٦٥/٦٤	٢,٥	—
الجملة	٨,٩	٧,٦

٥ ـ مستودعات التخزين :

تبلغ الاستثمارات لهذا المشروع مليوني ليرة سورية سيجري انفاقها خلال عام ١٩٦٠/١٩٦١ ، وتؤمن بالاضافة الى المستودعات الحالية دخلا يقدر بمليوني ليرة في السنة الواحدة .

٦ ـ زيادة كفاءة جهاز الاسفلت بحمص :

تبلغ الاستثمارات لهذا المشروع (٥) ملايين ليرة سورية منها (٤) ملايين ليرة بالعملة الاجنبية و(١) مليون ليرة بالعملة المحلية وسيبدأ في هذا المشروع في سنة ٦٣/٦٤ ويتم انجازه في ٦٣/٦٤ وتبلغ قيمة انتاج هذا الجهاز (٢) مليون ليرة سورية في العام .

٧ ـ الاستثمارات في التكرير (مصفاة البترول بحمص)

الجدول الآتي يبين الاستثمارات المحتملة للتكرير في السنوات الخمس القادمة :

السنة	الحمولة مليون طن	قيمة الخام مليون ل س	المصاريف مليون ل س	قيمة الانتاج مليون ل س	الربح مليون ل س
٦١/٦٠	٠,٨	٤٥,—	١٠,٧	٦٠,—	٤,—
٦٢/٦١	٠,٩	٥١,—	١٠,٨٥	٦٧,٥	٥,٦٥
٦٣/٦٢	١,١	٦٢,٢	١١,٢	٨٢,٥	٩,١
٦٤/٦٣	١,٢	٦٧,٩	١١,٥	٩٠,—	١٠,٦

بني الجدول على اساس السعر الحالي للخام والمنتجات والربح يخصم منه اقساط المصفاة المستحقة لشركة تكنو اكسبورت والباقي يورد لصندوق الدين العام .

الصناعات الكيمائية

١ ـ تأتي الصناعات الكيمائية في الدرجة الثانية بعد الصناعات البترولية من حيث نصيبها من جملة الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي ، وقد بلغ ما اصاب هذه الصناعات ١٣١ مليون ليرة سورية أي بنسبة ٢٥,٨ من جملة هذه الاستثمارات . ويحتل مشروع مصنع السماد

الآزوتي المرتبة الاولى فقد قدرت تكاليفه بنحو ٩٠ مليون ليرة سورية وذلك لتأمين حاجات الاقليم من هذه المادة الاساسية للزراعة التي يتوقع ان تتزايد زيادة محسوسة مع اتساع الرقعة الزراعية نتيجة تنفيذ مشاريع الري وتنفيذ برنامج التوسع الرأسي في الزراعة .

٢ ــ سيقوم القطاع العام بتنفيذ صنع السماد الآزوتي نظرا لضخامة تكاليفه ، وتركت بقية مشاريع الصناعات الكيمائية للقطاع الخاص وقد قدرت تكاليفها بمبلغ ٤١ مليون ليرة سورية ، وهي تشمل مشروع مصنع سماد سوبر فوسفات ومصنع حامض الكبرتيك ومصنع الصودا الكاوية ومشاريع اخرى غيرها ، كصناعة البلاستيك والدهان وفيما يلي جدول يبين هذه المشاريع مع تكاليفها وحجم الانتاج المتوقع :

اهم مشروعات الصناعات الكيمائية

المشروع	الطاقة الانتاجية	الرأس مال الاجمالي ملايين الليرات	عدد العمال والفنيين
— مصنع السماد الآزوتي	١٢٠ الف طن	٩٠	١٠٠٠
— السماد السوبر فوسفات	٥٠ »	٤	٢٤٠
— حامض الكبرتيك	٢٥ »	٤,٤	٨٠
— الصودا الكاوية	٧ »	٧	٢٠٠
— صناعة الدهانات والفرنش	٨٠٠ طن	١,٦	٦٥
— صناعة الخزف والبرسلان	٣٠٠٠ »	٥,٠	٣٢٥
— توسيعات في صناعة الزجاج		٢,٥	١١٠
— تحضير وتعبئة الادوية المضادة الحيوية		١,٠	٥٠
— توسيعات في صناعة الادوية العادية		٢,٠	١٠٠
— صناعة حمض الليمون	٥٠٠ طن	١,٠	٥٠
— انشاء مراكز الابحاث والاختبارات		٣,٠	١٦٠
— صناعة صفائح فورمايكا	٦٠٠٠٠ م٢	٦,٠	٣٥
— سحب ونفخ البلاستيك	٧٨٠ طن	١,٣٥	١١٠
— تشكيل البلاستيك	٣٠٠ »	٠,٨٥	١٠٠
— حقن البلاستيك	٣٠٠٠ »	٣,٥	٢٥٠
— صناعة البلاستيك الاسفنجي	٣١٠ »	١,٠	٦٥
— اطارات الدراجات والدراجات النارية	١٠٥٠٠٠ اطار	١,٠	١٠٠
— العاب وكفوف مطاطية	١٧٠٠٠٠٠ قطعة	٠,٧	٦٥
— القماش واللباد المطلي بالمطاط	٢٥٠ طن	٠,٩	٨٠
— انابيب وقشط وجوانات مطاطية	٨ طن	١,٣٥	١٠٧

مشـــاريع الكهربـــاء

١ ــ بلغت الاستثمارات المخصصة للكهرباء مقدار ٦٣ مليون ليرة سورية أي بنسبة ١٢,٤ من جملة الاستثمارات في القطاع الصناعي • ويخص القطاع العام النصيب الاكبر منها اذ يبلغ ٥٤ مليون ليرة بينمـــا قدر نصيب القطاع الخاص بـ ٩ ملايين ليرة سورية • وفيما يلي جـــدول يبين توزيع الاستثمارات في الكهرباء ومقدار الطاقة المضافة •

اهم مشروعات الكهرباء

القدرة المركبة كيلوات

المؤسســـات	الحالية	المضافة	جملـة
دمشق	٢٦ ٥٥٠	٦٠ ٠٠٠	٨٦ ٥٥٠
حلب	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
حمص وحماه	٦ ١٠٠	٥٧ ٥٠٠	٦٣ ٦٠٠
اخرى	٢ ٧١٢	٥ ٠٠٠	٧ ٧١٢
الجملة	٦٠ ٣٦٢	١٤٧ ٥٠٠	٢٠٧ ٨٦٢
بلديـــات	٨ ٦٠٣	١١ ٠٠٠	١٩ ٦٠٣
الشركات الصناعية	٥٥ ١١١	٢٥ ٠٠٠	٨٠ ١١١
الجملة	١٢٤ ٠٧٦	١٨٣ ٥٠٠	٣٠٧ ٥٧٦

يبين الجدول التالي الوحدات التي ستوضع موضع الاستثمار خلال سني الخطة :

الاستطاعة	طريقة التوليد	بدء الاستثمار
دمشق		
الوحدة الاولى ٥٠٠٠	بخارية	١٩٦٠
« الثانية ١٥٠٠٠	«	١٩٦١
« الثالثة ١٥٠٠٠	«	١٩٦٢
« الرابعة ٢٥٠٠٠	«	١٩٦٤
حلب		
الوحدة الاولى ١٢٥٠٠	بخارية	١٩٦٢
« الثانية ١٢٥٠٠	«	١٩٦٤
حمص حماه		
الوحدة الاولى على سد الرستن		
٧٠٠٠ (موسمية)	مائية	١٩٦١
« الثانية ١٥٠٠٠	بخارية	
« الثالثة ١٥٠٠٠		
« الرابعة ٢٠٠٠٠	مائية	١٩٦٥
القامشلي		
وحدة ٢٠٠٠	ديزل	
دير الزور		
وحدة ١٠٤٠	ديزل	

وبالاضافة الى الجدول السابق فان وزارة الشؤون البلدية والقروية ستنفذ خلال سني الخطة برنامجا لانارة ١٤٧ قرية باستطاعة تأسيسية اجمالية تقدر بـ ١١٠٢٥ كيلووات بما يكفل تعميم الانارة على جميع المدن ولقرى التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠٠ نسمة والى توسيع المشروعات القائمة لمواجهة زيادة الاستهلاك في السنوات الخمس المقبلة.

الصناعات الغذائية

١ ــ بلغ نصيب الصناعات الغذائية في جملة الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي مقدار ٣٨ مليون ليرة سورية أي بنسبة ٧,٥ من هذه الاستثمارات . وقد اخذ بعين الاعتبار في اختيار هذه الصناعات تصنيع الخامات والمواد الاولية الزراعية المحلية وحاجات الاقليم وامكانيات التصدير من السلع الصناعية الغذائية .

٢ ــ سيقوم بتنفيذ جميع هذه الصناعات القطاع الخاص باستثناء مشروع توسيع صناعة التبغ المحصورة بالقطاع العام والتي تقدر تكاليفها بـ ١٠ ملايين ليرة سوريةوفيما يلي جدول بأهم هذه الصناعات وتكاليفها والانتاج المتوقع منها :

اسم المشروع	الطاقة الانتاجية	رأس المال الاجمالي بملايين الليرات	عدد العمال
مصنع علف	١٠ ٠٠٠ ــ ١٥ ٠٠٠	١,٥	٦٢
مصنع علف	طن في السنة علف مركز	١,٥	٦٢
مشروع لتكرير زيت الزيتون	٢٥ طن يوميا	١,٥	٣٣
مؤسسة لتصنيف الفواكه والخضار	٢٠ طن في ٨ ساعات	١,٠	٥٢
توسيع صناعة استخراج السكر من الشوندر	٦٠٠٠ طن شوندر يوميا	١٣,٠	٢
توسيع صناعة الكونسروة		١,٥	٦٢
مستودعات تبريد	٦٠٠٠ طن	١,٥	٨٢
توسيع صناعة النشاء والغليكوز	٣٠٠٠ طن في السنة نشاء وغليكوز	١,٥	١٥٣
مصنع لانتاج الثلج الصناعي		٠,٥	١١
مشروع لتجفيف البصل	٣٠ ٠٠٠ طن سنويا	١,٠	٦٢
وحدات لتجفيف وتعبئة التين والعنب (٣ وحدات)	٥٠ طن سنويا	٠,٧	١١

الصنـاعات الهندسيـة

بلغ نصيب هذه الصناعات ٣١ مليون ليرة سورية أي بنسبة ٦,١ من جملة الاستثمارات في القطاع الصناعي وقد خصصت جميعها للقطاع الخاص وفيما يلي بيان بأهم المشروعات المقترح تنفيذها وتكاليفها وكمية الانتاج المقدرة لها :

مشروعـات الصنـاعات الهندسية

المشروع	الطاقة الانتاجية	رأس المال الاجمالي بملايين الليرات	عدد العمال
قطع الحديد الخردة	١٥ ــ ٢٠ الف طن	١٨	٣٠٠
محركات ومحولات كهربائية صغيرة	٤٠٠ ٣٨+٦٠٠ ٤٥	٠,٧٥٠	١٠٥
قواطع كهربائية	٠٠٠ ١٠٢	٠,٨٢٥	١٠٠
المصابيح الكهربائية	مليون مصباح	٠,٧٢٥	٥٠
القوالب المعدنية والمعالجة الحرارية	غير محدود	٠,٢٥٠	٥٠
انابيب حديدية	٠٠٠ ١٢ طن	٤,٥٠٠	٢٥٠
ملاعق وشوك وسكاكين	٩٦ طنـا	٠,٣٢٥	٥٠
مواد خفيفة للبناء	٠٠٠ ٣٠ متر مكعب	١,١٠٠	١٠٠
انابيب الاترنيت	٠٠٠ ٣ طن	٣,٠٠٠	١٥٠
المنجور العربي	—	٠,٤٤٠	١١٠
الموبيليا الحديثة مع التنجيد	—	٠,٦٧٥	١٢٠
الموبيليا والنجارة الفنية	—	٠,٢٧٥	٣٥

مشروعـات التعـدين

ان المعلومات والبيانات المتعلقة بأغلب الخامات في الاقليم السوري لا تزال قليلة جدا لامكان اثبات مدى صلاحيتها للاستغلال الاقتصادي ، لذلك رؤي انه من الضروري ان يتضمن البرنامج التصنيعي للاقليم في مرحلته الاولى اعمال الكشف والبحث والتنقيب والدراسات الجيولوجية والتعدينية لهذه الخامات • ثم يلي ذلك مرحلة التوسع بالنسبة لاستخدام هذه الخامات المعدنية سواء في استهلاكها محليا او في تصديرها •

وان الجدول التالي يبين المشاريع الملحوظ القيام بها خلال سني الخطة ورأس المال اللازم لكل منها وعدد العمال الذين تؤمن تشغيلهم •

مشاريع الصناعات التعدينية الواردة في الخطة الخمسية الاولى

لتصنيع الاقليم السوري

اسم المشروع		عدد العمال
١ ــ اتمام الخريطة الجيولوجية ١/٢٠٠ ٠٠٠	٣,٦٠٠	٣٤٨
٢ ــ الخرائط الطبوغرافية ١/٢٠٠ ٠٠٠	٣,١٥٥	١٤٠
٣ ــ اتمام الخريطة الجولوجية ١/٥٠ ٠٠٠	١,٢٠٠	٢٨٠
٤ ــ اتمام التنقيب عن الحديد	١٦,٢٥٠	٦٤٢
٥ ــ اتمام التنقيب عن الكروم والمنغنيز والاسبست	٠,١٥٠	٥٢
٦ ــ استخراج وتنقية الملح	١,٤٠٠	١٨٠
٧ ــ التنقيب عن الفوسفات	٠,٦٠٠	٦٦
٨ ــ التنقيب عن المواد المشعة	٠,٤٠٠	٣٧
٩ ــ التنقيب عن الرصاص والزنك	٠,٣٥٠	٦٣
١٠ ــ التنقيب عن المحروقات الصلبة	٠,٣٠٠	٥٠
١١ ــ استغلال الرخام	٠,٤٥٤	٦٢
١٢ ــ زيادة انتاج الاسفلت	١,١٠٠	٢٠
١٣ ــ التنقيب عن المواد الحرارية والخزف	٠,٣٠٠	٣٣
١٤ ــ التنقيب عن الرمال السوداء	٠,٢٥٠	٤١
١٥ ــ التنقيب عن الجبس والانهدريت	٠,١٩٥	٣٩
١٦ ــ التنقيب عن المياه الكبريتية	٠,٠٧٥	١٩
١٧ ــ التنقيب عن رمال الزجاج	٠,١٣٠	٣٠
١٨ ــ التنقيب عن النحاس	٠,٠٥٠	٢٣

النقل والمواصلات

القسم الأول:

الأهداف والاستثمارات والدخل

١ ــ وضعت خطة التنمية في قطاع النقل والمواصلات للسنوات الخمس القادمة على اساس تنسيق مشروعات هذا القطاع مع الحاجات الفعلية للاقليم ، وتوقيت هذه المشروعات على نحو يكفل الاستفادة التامة منها بحيث يتم انجازها تدريجيا مع انجاز مشاريع الري والتوسع الزراعي والتنمية الصناعية .

٢ ــ على هذه الاسس حددت اهداف التنمية في قطاع النقل والمواصلات كما يلي :

المشروع	وحدة القياس	سنة الاساس	سنة ٩٦٤/٩٦٥
السكك الحديدية :			
قامشلي ــ اللاذقية (قيد التنفيذ)			
البضائع	مليون طن/كم	—	١٠٠٠
القاطرات	(عدد)	—	٢٦
عربات البضاعة	(عدد)	—	١٢٥٠
الطرق :			
شبكة الطرق المزفتة (رئيسية وثانوية)	(كم)	٤٠٠٠	٥٤٥٠
تقوية وتعريض اقسام من الطرق الرئيسية المزفتة	(كم)	٤٠٠	١٦٠٠*
الموانىء :			
مرفأ طرطوس	(الف طن)	—	٢٥٠
البريد والبرق والهاتف			
مكاتب المدن	(عدد)	٦٠	٨٨
الهواتف	(الف)	٥٤	٩٧,٨

* (من أصل طول الشبكة الاجمالي ٥٤٥٠ كم)

٣ ــ قدرت الاستثمارات اللازمة في الخطة الخمسية الاولى لتحقيق هذه الاهداف بنحو ٥٣٧ مليون ليرة سورية اي بنسبة ٢٠٪ من مجموع الاستثمارات ، هذا وقد خص القطاع العام ٣٨٧ مليون ليرة منها والباقي (١٥٠ مليون ليرة سورية) للقطاع الخاص ويشمل هذا المبلغ بصورة خاصة السيارات بجميع انواعها والانشاءات اللازمة لها .

وفما يلي توزيع هذه الاستثمارات بين مشاريع النقل والمواصلات في القطاع العام :

المشروع	ليرة سورية	النسبة ٪
الطرق	٦٠	١٥,٥
الجسور	١٤	٣,٦
سلكية ولاسلكية	٥٥	١٤,٢
بريد	٤	١,٠
اذاعة وتلفزيون	٨	٢,١
مرفأ طرطوس	٣٣	٨,٥
المطارات	٤٠	١٠,٤
السكك الحديدية	١٧٣	٤٤,٧
جملة مشاريع القطاع العام	٣٨٧	١٠٠,٠
جملة مشاريع القطاع الخاص	١٥٠	
المجموع العام	٥٣٧	

وقد استند في هذا التوزيع الى الاسس الآتية مرتبة حسب أولويتها:

آ ــ تنسيق مشاريع الطرق والسكك الحديدية مع برامج الري والزراعة .

ب ــ ربط موانىء الاقليم بمناطق الانتاج .

ج ــ تنفيذ المشاريع ذات الانتاجية المرتفعة والسريعة .

د ــ دعم الاتصال بين اقليمي الجمهورية بالنسبة للمواصلات اللاسلكية .

هـ ــ الاستفادة من موقع الاقليم الاستراتيجي في النقل والتجارة الدولية .

و ــ تحقيق التكامل الاقتصادي في قطاع النقل والمواصلات .

٤ ــ قدر الدخل المتولد عن مشاريع التنمية في قطاع النقل والمواصلات في الخطة الخمسية الاولى بنحو ٢٠٩ ملايين ليرة سورية أي بزيادة ٦٥ مليون ليرة عن سنة الاساس وتبلغ نسبة هذه الزيادة ٤٥ ٪ وستبلغ نسبة الدخل المتولد في قطاع النقل والمواصلات في نهاية الخطة ٦,٢ ٪ من مجموع الدخل القومي مقابل ٦ ٪ في سنة الاساس .

القسم الثاني :

مشروعات النقل والمواصلات

١ ـ مشروعات السكك الحديدية

يتضمن برنامج التنمية في قطاع السكك الحديدية هدفين رئيسيين :

اولا ـ انشاء سكك حديدية جديدة .

ثانيا ـ تحسين الشبكة الحالية .

وقد خصص لتحقيق هذين الهدفين في السنوات الخمس المقبلة مبلغ (١٧٣) مليون ليرة سورية منها (٩٣) مليون ليرة سورية نقد محلي ونحو (٨٠) مليون ليرة سورية نقد اجنبي ، وفيما يلي توزيع هـذه الاستثمارات على السنوات الخمس ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ :

الاستثمارات في السكك الحديدية في السنوات الخمس

(ملايين الليرات)

السنة	نقد محلي	نقد أجنبي	جملة
١٩٦٠/١٩٦١	١٦	١٤	٣٠
١٩٦١/١٩٦٢	١٩	١٦	٣٥
١٩٦٢/١٩٦٣	٢٠	١٧	٣٧
١٩٦٣/١٩٦٤	٢١	١٧	٣٨
١٩٦٤/١٩٦٥	١٧	١٦	٣٣
	٩٣	٨٠	١٧٣

انشاء سكك حديدية جديدة :

اولا ـ ينحصر هذا القسم من برنامج السكك الحديدية في انشاء خط يصل بين اللاذقية وحلب والقامشلي وقد تمت دراسة هذا المشروع الحيوي وبدىء بتنفيذه فعلا وسينتهي انجازه خلال الخطة الخمسية الثانية .

وقد تم تصميم هذا المشروع مع تجهيز محطات السكة ليكون قادرا على تأمين نقل المحصولات الزراعية المتوقع تزايدها خلال السنوات المقبلة والمقدرة بـ (١١٠٤) مليون طن كيلومتري ينتظر زيادتها في نهاية اسنوات العشر القادمة الى (٢٠٠٠) مليون طن كيلومتري ويبلغ مجموع طول هذا الخط (٧٥٧) كم مارا من اللاذقية ـ كفريا ـ بداما ـ الجسر ـ حلب ـ مسكنة ـ الرقة ـ دير الزور ـ الحسكة ـ القامشلي .

وقد دلت الحسابات الاقتصادية الفنية على ان تكاليف نقل الطن الكيلومتري في السيارات يبلغ تسعة قروش سورية بينما لا تتجاوز هذه التكاليف خمسة قروش في الطن الكيلومتري الواحد على الخط الحديدي في السنوات الاولى ومن ثم تنخفض الى ٣,٥ قرش سوري عندما يزداد حجم النقل الى ملياري طن كيلومتري ، وينتظر ان يبلغ الدخل السنوي لهذا الخط ١١ مليون ليرة سورية في حالة نقل مليار طن كيلومتري و ١٦ مليون ليرة سورية في حالة نقل ضعف هذه الكمية . وعلاوة على ما تقدم فان هذا الخط سيخدم التجارة الدولية .

ثانيا ـ تحسين الشبكة الحالية :

تلحظ الخطة برنامجا لاصلاح الخطوط الحديدية الحالية ومنها : خط حلب ـ حمص ، حمص ـ تلكلخ ، وتزويده بما يحتاج اليه من المعدات الحديثة . وبالاضافة الى ذلك فقد تم الاتفاق مع كل من المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية لاعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي بين دمشق والمدينة المنورة الذي من شأنه انتعاش الحركة

مشاريع الطرق موزعة على السنوات الخمس

(بآلاف الليرات السورية)

الفئـــة	٦١/٩٦٠	٦٢/٩٦١	٦٣/٩٦٢	٦٤/٩٦٣	٦٥/٩٦٤	المجموع
آ ــ تقوية وتعريض الشبكة الرئيسية الحالية	٤ ٠٠٠	٦ ٥٠٠	٦ ٥٠٠	٦ ٥٠٠	٦ ٥٠٠	٣٠ ٠٠٠
ب ــ رصف وتزفيت الطرق الرئيسية التي لاتزال بحالة تمهيدية	٢ ٥٠٠	٤ ٥٠٠	٤ ٥٠٠	٤ ٥٠٠	٤ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
ج ــ انشاء طرق جديدة	١ ٥٠٠	٢ ٥٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠
المجموع العام	٨ ٠٠٠	١٣ ٥٠٠	١٣ ٠٠٠	١٣ ٠٠٠	١٢ ٥٠٠	٦٠ ٠٠٠

السياحية في الاقليم خلال موسم الحج وتشجيع التجارة العابرة (الترانزيت) وربط البلاد العربية بعضها ببعض .

٢ ـ مشروعات الطرق

١ ـ يعتمد حاليا الاقليم السوري في النقل بصورة رئيسية على شبكة الطرق الا ان هذه الشبكة تحتاج الى تحسين ، كما انها لا تفي بحاجات الاقليم المتزايدة ولا بد من انشاء طرق جديدة الى جانب السكك الحديدية . ولهذا فقد وضع برنامج الطرق للسنوات الخمس القادمة حسب الاسس الآتية :

آ ـ تقوية وتعريض الشبكة الحالية من الطرق الدولية والطرق من الدرجة الاولى .

ب ـ رصف وتزفيت أقسام من الطرق ذات النفع الدولي والطرق من الدرجة الاولى التي لا تزال بحالة تمهيدية (ترابية) .

ج ـ انشاء طرق جديدة .

٢ ـ خصص في برنامج الاستثمارات للسنوات الخمس المقبلة مبلغ ٦٠ مليون ليرة سورية لتحقيق هذه الاهداف الثلاثة منها (٥٣) مليون ليرة نقد محلي والباقي (٧) ملايين نقد أجنبي ، وفيما يلي جدول يبين توزيع الاستثمارات بين الفئات الثلاث وعلى سني الخطة :

٣ ـ الجسور

لحظت الخطة اعتمادا اجماليا قدره (١٤) مليون ليرة سورية لاقامة جسور جديدة على نهري الفرات والخابور .

آ ـ جسور الفرات :

يبلغ طول مجرى هذا النهر في الاراضي السورية ٦٧٢ كم ويتراوح عرضه بين ٥٠٠ متر و ١٠٠٠ متر ولا يوجد على هذا النهر الا جسران فقط أحدهما في الرقة والآخر في دير الزور وقد انشىء هذان الجسران بمواصفات من حيث العرض والحمولة بحيث اصبحا لايفيان بحاجة النقل

الحالية على الفرات ، لذلك فقد لحظت الخطة انشاء جسر جديد في الرقة وآخر في دير الزور .

ب ـ جسور الخابور :

يبلغ طول هذا النهر ٣٠٠ كيلومتر تقريبا ويتراوح عرضه بين ٥٠ و ٨٠ مترا . ولا يوجد عليه حاليا سوى جسر روماني قديم متداع عند نبعه يدعى جسر تل حلف وجسر حديدي في الحسكةوجسر حديدي آخر في الشدادة (قرب الكيلومتر ٤٧ على طريق الحسكة ـ دير الزور) وهذان الجسران الاخيران بعرض (٢,٨٠م) ولا يسمحان الا بمرور خط واحد من السيارات .

لذلك لحظت الخطة انشاء الجسور الآتية على هذا النهر :

١ ـ جسر في رأس العين (تل حلف) .

٢ ـ جسر في تل تمر .

٣ ـ جسر في الحسكة بدلا من الجسر الحالي الذي لم يعد يتناسب ايضا وحركة السير .

٤ ـ جسر في الشدادة بدلا من الجسر الحالي الذي لم يعد يتناسب ايضا وحركة السير .

٥ ـ جسر في الصور .

٢ ـ ان الاستثمارات اللازمة لانشاءجميع هذه الجسور فيالسنوات الخمس المقبلة تقدر بنحو ١٤ مليون ليرة سورية منها ١٠ ملايين ليرة سورية نقد محلي وأربعة ملايين ليرة سورية نقد أجنبي ، وفيما يلي توزيع هذه الاستثمارات موزعة على السنوات الخمس حسب توقيت تنفيذها :

٦١/٩٦٠	٦٢/٩٦١	٦٣/٩٦٢	٦٤/٩٦٣	٦٥/٩٦٤	المجموع
٢	٣	٣	٣	٣	١٤

٤ ـ المواصلات السلكية واللاسلكية

تزداد حاجة الجمهور الى المواصلات السلكية واللاسلكية باطراد سواء كان ذلك داخل المدن او بين مدن الاقليم او بين اقليمي الجمهورية • ويهدف برنامج المواصلات السلكية واللاسلكية للسنوات الخمس المقبلة الى تغطية العجز الواقع وتأمين الحاجات في المستقبل وقد وضعت في سبيل ذلك المشاريع الآتية في خطة السنوات الخمس القادمة:

الخطوط الهاتفية الآلية : لحظت الخطة زيادة ٤٤ ألف خط موزعة على مدن الاقليم كالتالي :

المدينة	العدد الحالي	العدد في نهاية الخطة	الزيادة
دمشق	٢٦ ٢٠٠	٤٨ ٠٠٠	٢١ ٨٠٠
حلب	١٥ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠
حماه	٢ ٠٠٠	٣ ٥٠٠	١ ٥٠٠
حمص	٢ ٥٠٠	٥ ٠٠٠	٢ ٥٠٠
اللاذقية	٢ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	٢ ٠٠٠
الزبداني	٢٥٠	١ ٢٥٠	١ ٠٠٠
مدن أخرى	٦ ٠٥٠	٦ ٠٥٠	—
	٥٤ ٠٠٠	٩٧ ٨٠٠	٤٣ ٨٠٠

اما الشبكات الريفية فقد خصص لها في البرنامج مبلغ ١,٥ ليرة لتأمين حوالي ٥ آلاف خط نصف آلي ويدوي تسهيلا للاتصال بين القرى في المحافظات •

وبالاضافة الى هذه المشاريع توجد مشاريع أخرى لتنمية الاتصال اللاسلكي وهي :

١ ـ محطة الارسال بالديماس خصص لها مبلغ ٧٥٠ الف ليرة سورية لاستكمالها والمتوقع المباشرة باستثمارها كليا في مطلع ١٩٦٣ بربح صافي قدره ٢٠٠ الف ليرة سورية في العام •

٢ ــ محطةالاستقبال في السبينة : خصص لهذا المشروع ١٠٠ ١ ألف ليرة سورية منه ٥٢٥ الف في السنة الاولى والباقي في السنة الثانية وينتظر تشغيل هذا المشروع بطاقة كاملة في مطلع عام ١٩٦٣ بربح صافي قدره ٢٣٥ الف ليرة سورية سنويا ٠

٣ ــ مشروع الانتشار بين القاهرة ودمشق : تبلغ تكاليف هذا المشروع ٥٠٠ ٢ ألف ليرة ومن المنتظر ان يحقق هذا المشروع دخلا يقدر بنحو مليون ليرة سورية اعتبارا من مطلع عام ١٩٦٣ ٠

٤ ــ مشروع خط النظر بين دمشق وبيروت : خصص لهذا المشروع مبلغ ٦٦٠ الف ليرة سورية يصرف على السنتين الاولى والثانية ٠

وفيما يلي جدول يبين توزيع الاستثمارات بين مختلف مشاريع المواصلات السلكية واللاسلكية ٠

توزيع الاستثمارات بين مختلف مشاريع المواصلات السلكية واللاسلكية

بملايين الليرات

	٦١/٩٦٠	٦٢/٩٦١	٦٣/٩٦٢	٦٤/٩٦٣	٦٥/٩٦٤	المجموع
المواصلات السلكية :						
١ ــ محطة ارسال في الديماس	٠,٧٥٠					٠,٧٥٠
٢ ــ محطة استقبال في السبينة	٠,٥٢٥	٠,٥٧٥				١,١٠٠
٣ ــ توسيع الشبكات الهاتفية مع اجهزة	٠,٢٥٠	٠,٣٠٠				٠,٥٥٠
المواصلات السلكية :						
١ ــ مشروع الانتشار بين دمشق والقاهرة	٢,١٠٠	٠,٣٧٥				٢,٤٧٥
٢ ــ مشروع خط النظر بين دمشق وبيروت	٠,٢٦٠	٠,٤٠٠				٠,٦٦٠
٣ ــ توسيع الشبكات الهتفية مع اجهزة تيار حامل وأجهزة تقوية	٢,٠٠٠	١١,٠٠٠	٥,٥٠٠	٢,٥٠٠	٣,٥٠٠	٢٤,٥٠٠
٤ ــ ربط المقاسم الآلية بعضها مع بعض في المدن	٠,٣٠٠	٠,٣٠٠	٠,٣٠٠	٠,٣٠٠	٠,٣٠٠	١,٥٠٠
٥ ــ توسيع الشبكات الهاتفية بين مدن الاقليم والخارج	٢,٩٠٠	٤,٦٠٠	٣,٠٠٠	١٠,٠٥٠		١١,٥٥٠
٦ ــ توسيع الشبكات البرقية بين مدن الاقليم والخارج	٠,٩٥٠	١,٥٠٠	٠,٩٥٠	٠,٣٥٠		٣,٧٥٠
٧ ــ نداء الهاتف الآلي بين المدن الكبرى	١,٣٥٠	٢,٢٠٠	١,٣٥٠	٠,٦٠٠		٥,٥٠٠
٨ ــ شبكات هاتفية ريفية	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٢,٥٠٠
المجموع :	١١,٨٨٥	٢١,٧٥٠	١١,٦٠٠	٥,٣٠٠	٤,٣٠٠	٥٤,٨٣٥

٥ ـ البريـد

١ ـ يؤمن برنامج البريد للسنوات الخمس المقبلة الاهداف الثلاثة الآتية:

آ ـ زيادةعدد مراكز البريد من ٦٠ مركزا الى ٨٨ مركزا أي بزيادة ٤٨ ٪ عن سنة الاساس .

ب ـ تجهيز عدد من مراكز البريد بأدوات بريد ميكانيكية .

جـ ـ تأمين عدد من السيارات لنقل البريد من القرى النائية واليها .

٢ ـ قدرت جملة تكاليف هذا البرنامـج بنحو ٤ ملايين ليرة سوريـة نصفها من النقد المحلي والنصف الآخر من النقد الاجنبي .

وفما يلي توزيع الاستثمارات في البريـد على السنوات الخمس مقدرة بآلاف الليرات .

مشاريـع البريـد (بآلاف الليرات)

المشروع	٦١/٩٦٠	٦٢/٩٦١	٦٣/٩٦٢	٦٤/٩٦٣	٦٥/٩٦٤	المجموع
ابنيـة البريـد	٢٥٠	٢٥٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢ ٠٠٠
تجهيـزات	٤٤٠	٦٠				٥٠٠
وسائـل نقـل	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٣٧٥	٣٧٥	١ ٥٠٠
المجموع :	٩٤٠	٥٦٠	٧٥٠	٨٧٥	٨٧٥	٤ ٠٠٠

٦ ـ مرفأ طرطوس

يستهدف انشاء مرفأ طرطوس ايجاد مرفأ طبيعي للمنطقتين الوسطى والجنوبية من الاقليم اللتين تستخدمان حاليا مرفأ اللاذقية وبذلك يوفر مرفأ طرطوس في مسافة النقل نحو ٩٠ كيلومترا بالنسبة لبضائع هاتين المنطقتين كما انه يفتح للاقليم نافذة أخرى على البحر الابيض .

ويشتمل المشروع على انشاء مكسر رئيسي للامواج بطول ٢٣٠٠متر ومكسر ثانوي بطول ١٥٥٠ مترا ورصيف بطول ٦٦٠ مترا على عمق اربعة امتار ويتسع الحوض لانشاء ارصفة في المياه العميقة في المستقبل بطول اقصى قدره ٣١٠٠ متر وتبلغ نفقات اكمال المشروع والاعمال الملحقة به نحو ٣٣ مليون ليرة سورية .

وقد بدأت اعمال التنفيذ في نيسان من العام الحالي وينتظر انتهاؤها خلال ست سنوات . وفيما يلي توزيع الاستثمارات اللازمة لمرفأ طرطوس في السنوات الخمس القادمة :

(بملايين الليرات)

السنة	نقد محلي	نقد أجنبي	جملة
١٩٦٠/١٩٦١	٢,٩	٣,٩	٦,٨
١٩٦١/١٩٦٢	٣,٥	٢,٦	٦,١
١٩٦٢/١٩٦٣	٣,٥	٢,٧	٦,٢
١٩٦٣/١٩٦٤	٤,٥	٢,٨	٧,٣
١٩٦٤/١٩٦٥	٣,٥	٢,٩	٦,٤
المجموع	١٧,٩	١٤,٩	٣٢,٨

٧ ـ المطـارات

لم يعد مطار دمشق الحـالي يتناسب مع حاجات الاقليم كمـا ان

مواصفاته الفنية بعيدة عما يتطلبه الطيران الحديث مما أدى للاستغناء عنه من كثير من شركات الطيران التي حولت خطوطها لمطارات اخرى في المنطقة ، علما بأن للاقليم الحق في ان يفرض على شركات الطيران التي تستعمل اجواءه الهبوط في مطاراته عندما تتوفر فيها الشروط الفنية اللازمة . لهذا فقد خصص في خطة التنمية في قطاع النقل والمواصلات مبلغ ٣٥ مليون ليرة سورية لانشاء مطار حديث في دمشق ، من أصل ٤٠ مليون ليرة خصصت لتنمية المطارات في الاقليم خلال السنوات الخمس القادمة .

وفيما يلي جدول يبين توزيع هذه الاعتمادات على سني الخطة مقدرة بآلاف الليرات .

المطـــارات

	٦١/٩٦٠	٦٢/٩٦١	٦٣/٩٦٢	٦٤/٩٦٣	٦٥/٩٦٤	المجموع
مطار دمشق الجديد	٣ ١٠٠	١٤ ٣٠٠	٧ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٥٠٠	٣٤ ٩٠٠
مطار حلب	٦٤٠	١ ٢٠٠	٢٠٠	١٠٠	٦٠	٢ ٢٠٠
مطار دير الزور	١٠٠	٥٠٠	٣٠٠	١٠٠	١٠٠	١ ١٠٠
اجهزة التسهيلات الملاحية	٦٠	٥٤٠	٦٠٠	١٠٥	—	١ ٣٠٥
آلات ومعدات نقل	١٠٠	٢٠٠	١٩٥	—	—	٤٩٥
المجموع :	٤ ٠٠٠	١٦ ٧٤٠	٨ ٢٩٥	١٠ ٣٠٥	٦٦٠	٤٠ ٠٠٠

التربية والتعليم

يلحظ برنامج التربية والتعليم لخطة السنوات الخمس ١٩٦٠/١٩٦١ ١٩٦٤/١٩٦٥ مشروعات تتناول النواحي الآتية :

- مراحل التعليم المختلفة لوزارة التربية والتعليم .
- مشروعات المباني لمؤسسة أبنية التعليم .
- مشروعات معاهد التعليم العالي .
- مشروعات الجامعات والبعثات .

وان الجدول التالي يلخص الاستثمارات اللازمة لبرامج وزارة التربية والتعليم والتعليم الجامعي ومؤسسة أبنية التعليم خلال خطة التنمية للسنوات الخمس المقبلة (٦٠/٦١ ــ ٦٤/٦٥) .

وتبلغ قيمة هذه الاستثمارات حوالي ١٠٠ مليون ليرة خلال خمس السنوات المقبلة موزعة كالتالي :

	بملايين الليرات
مشروعات مراحل التعليم المختلفة لوزارة التربية والتعليم	٣٦,٢٨٧
مشروعات المباني لمؤسسة ابنية التعليم	٣٥,٠٠٠
مشروعات معاهد التعليم العالي	٨,٨٠٠
مشروعات الجامعات والبعثات	٢٠,٠٠٠
المجموع :	١٠٠,٠٨٧

القسم الأول :

مشروعات مراحل التعليم المختلفة

لوزارة التربية والتعليم

بنت وزارة التربيـة والتعليم برنامج السنـوات الخمس المقبـلة (١٩٦٠ / ١٩٦١ ــ ١٩٦٤/١٩٦٥) على أساس تزايد نسبة الملزمين ، وطبقا لنظام القبول في التعليم الابتـدائي فتدرجت من ٦٧٪ في السنة الدراسيـة الاولى (١٩٦٠/١٩٦١) الى ٧٧٪ في السنـة الدراسيـة الخامسة (١٩٦٤/١٩٦٥) . هذا بالاضـافة الى ما سوف يستوعبـه التعليم الخاص من الاطفال في سن الالزام ويقدرون بحوالي ١٠٪ .

كذلك بنت وزارة التربية والتعليم برنامجها للسنوات الخمس المقبلة على أساس التوسع في سائر مراحل التعليم ، وعلى الاخص في التعليم الفني (الاعدادي والثـانوي) ، مع التوسع بصفة خـاصة في التعليم الصناعي ، وتزويده بالآلات والاجهزة والادوات والمواد الاولية والمواد الخام . وذلك لاعداد جيل صناعي يخدم الحركة الصناعية والتجـارية والعمرانية والانمائية التي تهدف اليها الجمهورية العربية المتحدة .

واهتمت الوزارة في برنامجها بالتوسع في اعداد المعلمين والمعلمات حتى تمد التعليم الابتدائي بأكبر عدد ممكن من المعلمين المعدين اعدادا تربويا .

هذا بالاضافة الى العناية بصحة الطلبة في جميع مراحل التعليم ، وذلك بتدعيم مديرية الصحة المدرسية .

الاستثمارات اللازمة

تقدر الاستثمارات الرأسمالية والجارية اللازمة لمشروعات مراحل التعليم المختلفة في وزارة التربية والتعليم خلال خمس السنوات المقبلة بما مقداره ٣٦,٣٨٧ مليونا من الليرات موزعة على السنوات الخمس كالتالي :

	بآلاف الليرات
السنة الاولى (٦٠/٦١)	٧ ٨٢٠
السنة الثانية (٦١/٦٢)	٧ ٠١٤
السنة الثالثة (٦٢/٦٣)	٦ ٩٩٩
السنة الرابعة (٦٣/٦٤)	٦ ٨٣٦
السنة الخامسة (٦٤/٦٥)	٧ ٦١٨

الاهداف التعليمية

(أ) الشعب المحدثة :

ستحقق مشروعات التعليم على مختلف أنواعها خلال السنوات الخمس ما مقداره ٥٠٤ ٣ شعب جديدة ، أي ما يقرب من ٢٥ ٪ من مجموع عدد الشعب الحالية في وزارة التربية والتعليم .

وفيما يلي عدد الشعب المحدثة في كل مرحلة من مراحل التعليم خلال السنوات الخمس المقبلة ونسب زيادتها :

١ ــ التعليم الابتدائي : احداث ٤٢٧ ٢ شعبة أي ١٦ ٪ من مجموع عدد شعبه الحالية في السنة الدراسية ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٢ ــ التعليم الاعدادي العام : احداث ٥٨٣ شعبة أي ٩٥٪ من مجموع عدد شعبه الحالية في السنة الدراسية ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٣ ــ التعليم الثانوي العام : احداث ١١٢ شعبة أي ٤٢٪ من مجموع عدد شعبه الحالية في السنة الدراسية ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٤ ــ دور المعلمين والمعلمات : احداث ٥٠ شعبة أي ٩٦٪ من مجموع عدد شعبها الحالية في السنة الدراسية ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٥ ــ التعليم الاعدادي الصناعي : احداث ١١٦ شعبة أي ١٨٧٪ من مجموع عدد شعبه الحالية في السنة الدراسية ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٦ ــ التعليم الاعدادي النسوي : احداث ٢٨ شعبة أي ١٤٠ ٪ من مجموع عدد شعبه الحالية في السنة الدراسية ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٧ ــ التعليم الثانوي الصناعي : احداث ١١٧ شعبة أي ٤٥٠٪ من مجموع عدد شعبه الحالية في السنة الدراسية ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٨ ــ التعليم الثانوي النسوي : احداث ١٩ شعبة أي ٢٧١٪ من مجموع عدد شعبه الحالية في السنة الدراسية ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٩ ــ التعليم الثانوي التجاري : احداث ٥٢ شعبة أي ٢٦٠٪ من مجموع عدد شعبه الحالية في السنة الدراسية ١٩٥٩/١٩٦٠ .

(ب) الزيادة في عدد الطلبة :

ستحقق مشروعات التعليم على مختلف أنواعها خلال السنوات الخمس زيادة في عدد الطلبة مقدارها ١٣١ ٩٦٨ طالبا وطالبة أي مايقرب من ٣٣٪ من مجموع عدد الطلبة الحالي في وزارة التربية والتعليم .

وفيما يلي الزيادة السنوية في عدد الطلبة في كل مرحلة من مراحل التعليم المختلفة خلال السنوات الخمس المقبلة ونسب هذه الزيادة .

١ ــ التعليم الابتدائي : الزيادة في عدد الطلبة ٤٦٢ ٩٠ أي ٢٥٪ من مجموع عدد الطلبة الحالي في السنة الدراسية ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٢ ــ التعليم الاعدادي العام : الزيادة في عدد الطلبة ٣٧٢ ٢٣ أي ٩٦٪ من مجموع عدد الطلبة الحالي في السنة الدراسية ١٩٥٩/١٩٦٠

٣ ــ التعليم الثانوي العام : الزيادة في عدد الطلبة ٩٩٩ ٣ أي ٤٠٪ من مجموع عدد الطلبة الحالي في السنة الدراسية ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٤ ــ دور المعلمين والمعلمات : الزيادة في عدد الطلبة ٧٩٣ ١ أي ١٠٧٪ من مجموع عدد الطلبة الحالي في السنة الدراسية ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٥ ــ التعليم الاعدادي الصناعي : الزيادة في عدد الطلبة ٦٥٩ ٤ أي ١٨٥٪ من مجموع عدد الطلبة في السنة الدراسية ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٦ ــ التعليم الاعدادي النسوي : الزيادة في عدد الطالبات ٠٧٠ ١ أي ١٤٨٪ من مجموع عدد الطالبات في السنة الدراسية ١٩٥٩/١٩٦٠

٧ ــ التعليم الثانوي الصناعي : الزيادة في عدد الطلبة ١١٢ ٤ أي ٤٤٣٪ من مجموع عدد الطلبة في السنة الدراسية ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٨ ــ التعليم الثانوي النسوي : الزيادة في عدد الطالبات ٧٠٣ أي ٤٣١٪ من مجموع عدد الطالبات في السنة الدراسية ١٩٥٩/١٩٦٠

٩ ــ التعليم الثانوي التجاري : الزيادة في عدد الطلبة ٧٩٨ ١ أي ٢٥١٪ من مجموع عدد الطلبة في السنة الدراسية ١٩٥٩/١٩٦٠ .

(ج) المنتهون والخريجون :

يقدر عدد المنتهين والخريجين من مراحل التعليم المختلفة بمقدار ٣٨٨,٨٢٣ طالبا وطالبة خلال السنوات الخمس المقبلة موزعة على السنوات الخمس كما يلي :

١ ــ السنة الاولى : ٠٩٣ ٥٧ أي ما يقرب من ١٤٦٪ من عدد المنتهين والخريجين في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٢ ــ السنة الثانية : ٦١٦ ٦٩ أي ١٧٨ ٪ من عدد المنتهين والخريجين في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٣ ــ السنة الثالثة : ٣٩٧ ٨٢ أي ٢١١ ٪ من عدد المنتهين والخريجين في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٤ ــ السنة الرابعة : ٩٤٩ ٨٨ أي ٢٢٨ ٪ من عدد المنتهين والخريجين في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٥ ــ السنة الخامسة : ٧٦٨ ٩٠ أي ٢٣٢ ٪ من عدد المنتهين والخريجين في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

وبتوزيع عدد المنتهين والخريجين على مراحل التعليم المختلفة في السنوات الخمس المقبلة نجد :

١ ــ التعليم الابتدائي : يبلغ عدد المنتهين ٨٢٣ ٣٢٦ تلميذا وتلميذة يخص السنة الخامسة ٣٩٨ ٧٤ تلميذا وتلميذة أي ٢٤١ ٪ من عددهم في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٢ التعليم الاعدادي العام : يبلغ عدد الخريجين ٠٦٤ ٣٥ طالبا وطالبة يخص السنة الخامسة ١٦٤ ٩ طالبا وطالبة أي ١٩٣ ٪ من عددهم في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٣ ــ التعليم الثانوي العام : يبلغ عدد الخريجين ٠٢٠ ١٢ طالبا وطالبة يخص السنة الخامسة ٧٤٣ ٢ طالبا وطالبة أي ما يقرب من ١١٢ ٪ من عددهم في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٤ ــ دور المعلمين والمعلمات : يبلغ عدد الخريجين ٣٤٩ ٣ طالبا وطالبة يخص السنة الخامسة ٩٠٧ طلاب وطالبة أي ١٧٦ ٪ من عددهم في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٥ ــ التعليم الاعدادي الصناعي : يبلغ عدد الخريجين ١٢١ ٥ طالبا يخص السنة الخامسة ٤٤٢ ١ طالبا أي ٥٧٠ ٪ من عددهم في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٦ ــ التعليم الاعدادي النسوي : يبلغ عدد الخريجات ٣٥٢ ١ طالبة

يخص السنة الخامسة ٣٦٠ طالبة أي ٤١٩٪ من عددهن في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٧ ــ التعليم الثانوي الصناعي : يبلغ عدد الخريجين ٢ ٩٠٢ طالبا يخص السنة الخامسة ١ ٠٤٠ طالبا أي ١٠٢٠٪ من عددهم في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٨ ــ التعليم الثانوي النسوي : يبلغ عدد الخريجات ٥٢٥ طالبة يخص السنة الخامسة ١٨٩ طالبة أي ٩٠٠٪ من عددهن في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٩ ــ التعليم الثانوي التجاري : يبلغ عدد الخريجين ١ ٦٦٧ طالبا وطالبة يخص السنة الخامسة ٥٣٥ طالبا وطالبة أي ٧٥٣٪ من عددهم في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

(د) المقبولون الجدد :

يقدر عدد المقبولين الجدد في مراحل التعليم المختلفة بمقدار ٤٨٩ ٤٨٨ طالبا وطالبة خلال السنوات الخمس المقبلة موزعة على السنوات كما يلي :

١ ــ السنة الاولى ٤٧٣ ٨٩ طالبا وطالبة أي ١٠٧ ٪ من عددهم في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٢ ــ السنة الثانية ٩٠١ ٩٣ طالبا وطالبة أي ١١٢ ٪ من عددهم في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٣ ــ السنة الثالثة ٨٢٢ ٩٧ طالبا وطالبة أي ١١٧ ٪ من عددهم في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٤ ــ السنة الرابعة ٧٠٩ ١٠١ طالبا وطالبة أي ١٢٢ ٪ من عددهم في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٥ ــ السنة الخامسة ٥٨٤ ١٠٥ طالبا وطالبة أي ١٢٦ ٪ من عددهم في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

وبتوزيع عدد المقبولين الجدد على مراحل التعليم المختلفة في السنوات الخمس المقبلة نجد :

١ ــ التعليم الابتدائي : يبلغ عدد المقبولين ٩٩٠ ٣٧١ تلميذا وتلميذة يخص السنة الخامسة ٣٩٨ ٧٤ أي ما يقرب من ١١٠٪ من عددهم في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٢ ــ التعليم الاعدادي العام : يبلغ عدد المقبولين ٤٧٢ ٦٩ طالبا وطالبة يخص السنة الخامسة ٣٢٠ ١٨ أي ٢١٥ ٪ من عددهم في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٣ ــ التعليم الثانوي العام : يبلغ عدد المقبولين ٤٠١ ٢١ طالبا وطالبة يخص السنة الخامسة ٧٧٤ ٥ أي ١٦٩ ٪ من عددهم في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٤ ــ دور المعلمين والمعلمات : يبلغ عدد المقبولين ٧٥٠ ٤ طالبا وطالبة يخص السنة الخامسة ٩٥٠ أي ٣٢١٪ من عددهم في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٥ ــ التعليم الاعدادي الصناعي : يبلغ عدد المقبولين ٥٩١ ٨ طالبا يخص السنة الخامسة ٤٩٢ ٢ أي ٢٤٢ ٪ من عددهم في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٦ ــ التعليم الاعدادي النسوي : يبلغ عدد المقبولات ١٤٨ ٢ طالبة يخص السنة الخامسة ٦٢٣ أي ٤٣٣٪ من عددهن في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٧ ــ التعليم الثانوي الصناعي : يبلغ عدد المقبولين ٠٧٦ ٦ طالبا

يخص السنة الخامسة ٨١٦ ١ أي ٣٦٠ ٪ من عددهم في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٨ ــ التعليم الثانوي النسوي : يبلغ عدد المقبولات ٠٦٠ ١ طالبة يخص السنة الخامسة ٣٠٣ طالبة أي ٣٨٤ ٪ من عددهن في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

٩ ــ التعليم الثانوي التجاري : يبلغ عدد المقبولين ٠٠١ ٣ طالبا وطالبة يخص السنة الخامسة ٩٠٨ طالبا وطالبة أي ٢٣٠ ٪ من عددهم في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ .

(هـ) تطور عدد الطلبة :

سيزداد عدد الطلاب في جميع مراحل التعليم من ٧١٣ ٣٩٨ طالبا وطالبة في العام الدراسي الحالي ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٨٣٧ ٥٢٨ طالبا وطالبة في العام الدراسي الخامس ١٩٦٤/١٩٦٥ من الخطة أي بزيادة مقدارها حوالي ٣٥ ٪ .

أما بالنسبة لكل مرحلة من مراحل التعليم على حدة فنجد :

١ ــ التعليم الابتدائي : سيزداد عدد التلاميذ من ٦٣٢ ٣٥٧ تلميذا وتلميذة في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٣٨٨ ٤٤٦ تلميذا وتلميذة في العام الدراسي الخامس ١٩٦٤/١٩٦٥ أي بزيادة مقدارها ٢٥ ٪ .

٢ ــ التعليم الاعدادي العام : سيزداد عدد الطلبة من ٣٦٢ ٢٤ طالبا وطالبة في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٧٣٤ ٤٧ طالبا وطالبة في العام الدراسي الخامس ١٩٦٤/١٩٦٥ أي بزيادة مقدارها ٩٦ ٪ .

٢ ــ التعليم الثانوي العام : سيزداد عدد الطلبة من ٩٩٢ ٩ طالبا وطالبة في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٨٥٣ ١٣ طالبا وطالبة في العام الدراسي الخامس ١٩٦٤/١٩٦٥ أي بزيادة مقدارها ٤٩ ٪ .

٤ ــ دور المعلمين والمعلمات : سيزداد عدد الطلبة من ٦٨٠ ١ طالبة وطالبا في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٤٧٣ ٣ طالبا وطالبة في العام الدراسي الخامس ١٩٦٤/١٩٦٥ أي بزيادة مقدارها ١٠٧٪ .

٥ ــ التعليم الاعدادي الصناعي : سيزداد عدد الطلاب من ٥١٧ ٢ طالبا في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ١٧٦ ٧ طالبا في العام الدراسي الخامس ١٩٦٤/١٩٦٥ أي بزيادة مقدارها ١٨٥٪ .

٦ ــ التعليم الاعدادي النسوي : سيزداد عدد الطالبات من ٧٢٢ طالبة في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٧٩٢ ١ طالبة في العام الدراسي الخامس ١٩٦٤/١٩٦٥ أي بزيادة مقدارها ١٤٨٪ .

٧ ــ التعليم الثانوي الصناعي : سيزداد عدد الطلاب من ٩٢٩ طالبا في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٠٤١ ٥ طالبا في العام الدراسي الخامس ١٩٦٤/١٩٦٥ أي بزيادة مقدارها ٤٤٣٪ .

٨ ــ التعليم الثانوي النسوي : سيزداد عدد الطالبات من ١٦٣ طالبة في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٨٦٦ طالبة في العام الدراسي الخامس ١٩٦٤/١٩٦٥ أي بزيادة مقدارها ٤٣١٪ .

٩ ــ التعليم الثانوي التجاري : سيزداد عدد الطلبة من ٧١٦ طالبا وطالبة في العام الدراسي ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٥١٤ ٢ طالبا وطالبة في العام الدراسي الخامس ١٩٦٤/١٩٦٥ أي بزيادة مقدارها ٢٥١٪ .

القسم الثاني :

مشروعات المباني لمؤسسة أبنية التعليم

بعد صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن احداث مؤسسة أبنية التعليم أصبح عبء تشييد الابنية المدرسية في جميع مراحل التعليم المختلفة على عاتق هذه المؤسسة .

ولو نظرنا الى وضع الابنية التي تشغلها المدارس في الوقت الحاضر لوجدنا أن العدد الكبير منها عبارة عن ابنية مستأجرة لا تصلح للتدريس .

والجدول التالي يبين عدد الشعب في مدارس التعليم الابتدائي والثانوي العام التي هي ملك للدولة والابنية الاخرى المشغولة والمستأجرة :

	عدد الشعب في المدارس التي هي بملك الدولة	عدد الشعب في المدارس المستأجرة
التعليم الابتدائي	٧٧٧٠	٧٢٠٠
التعليم الاعدادي والثانوي	٦٤٠	٢٤٠
المجموع	٨٤١٠	٧٤٤٠

أما التعليم الفني فلا يوجد له أي بناء مدرسي ملائم ويشغل حاليا بعض المباني المؤقتة والمستأجرة وجميعها غير صالحة .

وعلى هذا فقد وضع برنامج في حدود ٣٥ مليون ليرة خلال خمس السنوات المقبلة موزعة كالتالي :

			بآلاف الليرات
بناء	٢٠٠٠	شعبة في التعليم الابتدائي	١٨٠٠٠
بناء	٤٠٠	شعبة في التعليم الاعدادي والثانوي	٤٠٠٠
بناء	٥	مدرسة لدور المعلمين والمعلمات	١٠٠٠
بناء	٢٠	مدرسة صناعية وفنية	١٢٠٠٠
		المجموع	٣٥٠٠٠

على أن يوزع هذا المبلغ على خمس السنوات المقبلة بمعدل ٧ ملايين ليرة لكل سنة .

القسم الثالث :

مشروعات التعليم العالي والجامعات والبعثات

لحظ البرنامج احداث معاهد فنية عالية تشرف عليها وزارة التربية والتعليم اشرافا مباشرا أسوة بما هو متبع في الاقليم الجنوبي وفي البلاد الاجنبية وذلك لمساعدة الجامعات على تخريج الاخصائيين الفنيين الذين تحتاج اليهم البلاد .

وفيما يلي تكاليف هذا البرنامج خلال سني الخطة الخمسية :

	بآلاف الليرات
المعهد الزراعي العالي في دمشق	٢ ٠٠٠
المعهد التجاري العالي بحلب	٦٠٠
معهد الفنون الجميلة بدمشق	١ ٦٠٠
معاهد الصناعة في دمشق وحلب	٤ ٦٠٠
المجموع	٨ ٨٠٠

وبالاضافة الى جامعة دمشق فلقد احدثت جامعة جديدة في مدينة حلب تضم كلية الهندسة الحالية يضاف اليها كلية جديدة للزراعة .

وتقدر تكاليف برنامج الجامعات خلال السنوات الخمس المقبلة بما في ذلك البعثات العلمية بنحو ٢٠ مليون ليرة وذلك لانشاء الابنية الجامعية ومباني للمدينة الجامعية ، هذا علاوة على التجهيزات التي تتطلبها الجامعتين وخاصة كليات الهندسة والزراعة والعلوم .

المرافق العامة والاسكان والخدمات

الاستثمارات اللازمة لقطاع الخدمات
خلال خطة التنمية للسنوات الخمس المقبلة
(٩٦١/٩٦٠ ـ ٩٦٥/٩٦٤)

كان من الطبيعي ونحن نرمي الى مضاعفة دخلنا القومي في مدة عشر سنوات ان نعطي المشروعات الانتاجية أفضلية خاصةفي توزيع استثمارات الخطة ، الا ان الاهداف الاجتماعية التي ترمي الخطة ايضا الى تحقيقها حتمت توجيه جهد خاص لزيادة وتنويع وتحسين الخدمات الحالية .

ويشمل قطاع الخدمات في الخطة الخمسية الاولى زمرة الخدمات التاليـة :

١ ـ الخدمات الصحية .
٢ ـ خدمات المرافق العامة والسياحة .
٣ ـ الاسـكان .
٤ ـ الخدمات الاجتماعية .
٥ ـ خدمات مختلفة .

وسيصيب هذا القطاع خلال الخطـة الخمسية الاولى من جملـة الاستثمارات المتاحة للتنمية نحو ٣٧٧ مليون ليرة موزعة كما هو مبين في الجدول التالي :

الاستثمارات اللازمة لقطاع الخدمات في السنوات الخمس المقبلة

(بملايين الليرات)

نوع الخدمة	جملة الاستثمارات في السنوات الخمس		
	عام	خاص	جملة
١ ــ الخدمات الصحية	٤٦	١٠	٥٦
٢ ــ خدمات المرافق العامة والسياحة	٣٢	—	٣٢
٣ ــ الاسكان	١٥	٢٤٥	٢٦٠
٤ ــ الخدمات الاجتماعية	١٨	—	١٨
٥ ــ خدمات مختلفة	—	١١	١١
جملة	١١١	٢٦٦	٣٧٧

وفيما يلي موجز عن الاهداف والاسس العامة التي بنيت عليها مشروعات الخدمات المختلفة :

الخدمات الصحية

يوجد في الاقليم السوري حاليا ما يقارب ١ ٠٠٠ طبيب أي بمعدل طبيب واحد لكل ٤ ٥٠٠ مواطن . ومن مقارنة هذه النسبة بالنسب الموجودة في بلاد أخرى نرى أنه يقتضي رفع هذه النسبة حتى تصل الى طبيب لكل ١ ٥٠٠ مواطن من السكان . الا ان هذه النسبة يجب ان تعتبر كهدف يؤمل تحقيقه خلال الخطة الخمسية الثانية ، والسبب في ذلك هو ان متوسط عدد الخريجين من كلية الطب في جامعة دمشق لا يزيد عن ٦٠ طبيبا في السنة ولا يمكن زيادة هذا العدد الا بعد مرور سبع سنوات على الاقل باعتبار ان مدة الدراسة في كلية الطب هي سبع سنوات . وسيصار من الآن الى زيادة عدد المقبولين بكلية الطب حتى يمكن تحقيق الهدف المنشود .

وقد لا يمكننا في الامد القصير ان نعتمد اعتمادا اكيدا على اطباء الاقليم الجنوبي الذين يمكن توفيرهم للعمل في الاقليم الشمالي نظرا لان الاقليم الجنوبي نفسه يعاني نقصا في عدد الاطباء .

اما ما يتعلق بالممرضات والممرضين فانه يوجد حاليا في الاقليم السوري نحو ٥٠٠ ممرضة وممرضا مسجلين لدى وزارة الصحة أي بمعدل ممرض لكل ٩٠٠ ٨ من السكان . واذا افترضنا انه يلزم ممرض لكل ٠٠٠ ٥ من السكان فيلزمنا في هذه الحالة حوالي ٨٩٠ ممرضا وممرضة . وسوف تزيد احتياجاتنا من الممرضين والممرضات الى حوالي ٠٠٠ ١ في نهاية السنة الخامسة من الخطة . وان تدبير هذا العدد ليس بالامر العسير بسبب قصر الفترة اللازمة للتدريب المقدرة بسنتين او ثلاث.

اما عدد القابلات العاملات في الاقليم السوري فيقدر حاليا بنحو ٢٢٥ قابلة مسجلة ، وهذا العدد قليل جدا والهدف هو ان يزداد الى ٨٩٠ أي بمعدل قابلة لكل ٠٠٠ ٥ من السكان وعلى ذلك فان عدد القابلات يجب ان يصل في السنة الخامسة من الخطة الى نحو ٠٠٠ ١ قابلة.

وقد بنيت مشروعات الخدمات الصحية على اساس انه يمكن لكل طبيب ان يخدم ١٥ سريرا . وبما ان عدد الاطباء الممكن تخريجهم سنويا خلال سني الخطة لن يتجاوز ٦٠ طبيبا ومن الطبيعي انه لا يمكن اخذ هذا العدد كله للعمل في الخدمات الصحية الحكومية فبناء على ذلك فان عدد الاسرة التي يمكن اضافتها سنويا خلال الخطة الخمسية الاولى لن يتجاوز ٤٠٠ سرير سنويا ، اي ان عدد الاسرة سيزداد عن مستواه الحالي البالغ ٩٣٠ ٢ سريرا نحو ٠٠٠ ٢ سرير في السنة الخامسة من الخطة على افتراض ان ٢٧ طبيبا من المتخرجين سيستخدمون من قبل وزارة الصحة سنويا .

ولا شك انه يمكن دائما اعادة النظر في عدد الاسرة التي يتوجب احداثها فيما لو ثبت بشكل قاطع انه من الممكن الحصول على اعداد اضافية من الاطباء من الاقليم الجنوبي او من جهات أخرى .

وعلى هذا الاساس فان الخطة الخمسية للخدمات الصحية تهدف الى بناء مستشفيات جديدة وتوسيع بعض المستشفيات القائمة في مراكز محافظات الاقليم السوري المختلفة لتستوعب عددا من الاسرة في حدود الرقم المذكور آنفا وبالاضافة الى ذلك فان الخطة ترمي ايضا الى انشاء مدارس تمريض في كل من دمشق ودير الزور واللاذقية وكذلك انشاء مصحات في كل من الحسكة ودير الزور وحلب . وتهدف الخطة ايضا الى بناء مراكز صحية نموذجية وعادية لخدمة المدن والارياف. وسيكون عدد المراكز الصحية في الارياف وحدها في حدود ٢٠٠ مركز صحي ، وتهدف الخطة فيما تهدف اليه الى احداث ٢٤ وحدة صحية سيارة للعمل على تأمين خدمات الصحة الوقائية والعلاجية للمناطق المفتقرة الى مثل هذه الخدمات .

خدمات المرافق العامة والسياحة

المرافق العامة :

تشمل المرافق العامة توفير مياه الشرب في المدن والارياف وتمديد المجاري الصحية وتأمين الخدمات البلدية الاخرى .

ويبلغ عدد المنتفعين الحالي من مشروعات مياه الشرب حوالي الـ ٦٥٪ من سكان المدن و١٨٪ من سكان مراكز الاقضية والنواحي ، اما المتوسط العام في الاقليم فيبلغ ٣٢٪ من السكان ، وتهدف خطة التنمية الى رفع نسبة المستفيدين في مراكز المحافظات الى ١٠٠٪ ورفعها في الارياف الى ٥٢٪ في اقرب وقت ممكن .

وتعتمد مشروعات مياه الشرب على وضع أفضلية للقرى العطشى على أساس عدد سكانها وأهمية القرية من الوجهة السياحية ووقوعها على الحدود وبعدها عن الطرقات المعبدة وتفضيل اشراك قرى متعددة في مشروع واحد . كما تعتمد على التجميع كلما أمكن اقتصادا في نفقات

الانشاء والتشغيل والصيانة وسهولة الادارة مع الاستمرار في ارواء القرى العطشى بالصهاريج حتى امدادها بالمياه الثابتة .

وتهدف مشروعات المجاري الصحية الى ضرورة تعميمها بمدن الاقليم لرفع المستوى الصحي في البلاد مكتفية في السنوات العشر الاولى بانشاء مشروعات المدن التي يزيد سكانها عن ١٣٠ الف نسمة مع الاستفادة من شبكات القساطل والكهاريز الموجودة حاليا في هذه المدن.

هذا بالاضافة الى المشروعات الفردية التي ستقوم بها البلديات لتأمين الخدمات الضرورية الاخرى لسكانها في شتى انحاء الاقليم .

السياحة والاصطياف :

تهدف الخطة في مجال السياحة والاصطياف الى تحسين مراكز السياحة والاصطياف الحالية عن طريق تزويدها بمنشآت المرافق العامة الضرورية كالطرقات الحسنة والمياه والكهرباء ومستلزمات الراحة كالفنادق والمقاصف والمطاعم ، واماكن الترفيه كالمقاهي والملاهي والمسارح والحدائق ودور السينما ، هذا بالاضافة الى المؤسسات الثقافية كالمكتبات والمتاحف والمعارض .

ويؤمل في هذا المجال ان تؤدي هذه المشاريع الى تشجيع حركة الاصطياف والسياحة داخل الجمهورية والعمل على مضاعفة عدد السائحين الاجانب الذي بلغ في عام ١٩٥٨ ما يقارب الخمسمائة الف سائح وبالتالي مضاعفة الدخل بالقطع الاجنبي من هذا المورد .

الاسكان

هناك عوامل كثيرة تشترك في خلق مشكلة الاسكان في الاقليم السوري منها الزيادة الصافية في عدد السكان ، وهجرة أهل الريف الى المدن والاهتلاك في المباني والتطور الاجتماعي للاسرة .

وقد حددت أهداف هذا القطاع على اساس القيام بانشاء ما يقارب الـ ١٢ الف وحدة سكنية سنويا أي ٦٠ الف وحدة في السنوات الخمس

القادمة • ويؤمل ان يساهم انشاء هذا العدد في تحسين مستوى الاسكان في الاقليم ، وقد عمدت الخطة ايضا الى البحث عن حل جذري لهذه المشكلة عن طريق انتاج الواح البناء نصف الجاهزة والتفتيش عن طرق جديدة في صناعة البناء ومساعدة الجمعيات التعاونية الانشائية • وقد خصص لهذا الغرض مبلغ ٢٦٠ مليون ليرة سيضطلع القطاع الخاص بأكثر أعبائها •

الخدمات الاجتماعية

يشمل قطاع الخدمات الاجتماعية المجالات التالية :

أولا ـ خدمة العمال الصناعيين والزراعيين •

ثانيا ـ القيام بخدمات اجتماعية للاحداث والعاجزين وتحسين الصناعات الريفية •

ثالثا ـ تأليف وتشجيع الجمعيات التعاونية •

وفيما يتعلق بالمجال الاول تهدف الخدمات الاجتماعية الى تنظيم علاقات أصحاب العمل الصناعيين بعمالهم وعلاقات مالكي الارض ومستثمريها بالمزارعين والعمال الزراعيين وذلك على اسس عادلة ، كما تهدف الى مساعدة العمال في التنظيم النقابي ضمن حدود الحرية النقابية ، كما تعمل على تدريبهم مهنيا لزيادة الانتاج وتأمين الكفاية الانتاجية ، كما تهدف الى انشاء مستوصفات وصيدليات عمالية •

وتحرص الخطة في ميدان الشؤون الاجتماعية على رفع المستوى الاجتماعي للمواطنين بكافة فئاتهم عن طريق تنظيم الجمعيات والنوادي ومساعدتها فنيا وماديا على تحقيق الاغراض التي من أجلها أنشئت • كما تعمل خطة التنمية على تقوية جهاز الارشاد والتوجيه الاجتماعي وتوفير الامكانيات اللازمة له ليخلق روح التكافؤ الاجتماعي بين المواطنين ويشجعهم على أداء الخدمات الاجتماعية للفئات المحتاجة والعاجزة وفقا

لمبادىء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ، وتوجه الخطة اهتماما بالغا لمواطني الريف وذلك عن طريق توفير الخدمات الصحية والاجتماعية والزراعية والعمرانية لتحسين اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية • وفي مجال الصناعات الريفية ستعمل الخطة على تشجيعها وذلك لدفع عجلة التطور المنشود في الريف وتوفير موارد جديدة تسهم في رفع مستوى الريف وتهيء فرصا جديدة للعمل المنتج •

أما فيما يتعلق بميدان التعاون فترمي الخطة الى نشر العقيدة التعاونية وتعميم النظام التعاوني في مختلف أنواع النشاط الاقتصادي وبصورة خاصة في الحقل الزراعي حتى تؤتي قوانين اصلاح الاراضي الثمرة المرجوة ولا يقف عمل الجمعيات التعاونية عند حد الانتاج بل يتعداه الى ميدان الاستهلاك وتقديم الخدمات المختلفة •

وفيما يلي اهداف الخطة في مجال الخدمات الاجتماعية :

١ ــ انشاء معهد لتأهيل العاجزين •
٢ ــ انشاء مستوصفات وصيدليات عمالية •
٣ ــ انشاء مراكز اجتماعية •
٤ ــ انشاء معاهد لاصلاح الاحداث •
٥ ــ احداث معهد عالي للخدمات الاجتماعية •
٦ ــ احداث تعاونيات الائتمان الزراعي •
٧ ــ اعمال تتعلق بتشجيع الصناعات الريفية •

8114

PB-33188
5-25
cc

Date Due

Demco 38-297

PERMA-BOUND®
PAT. NO. 3,161,423

NYU - BOBST
31142 02840 8824
HC497.S8 S86
Mashru´¿ k